جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية – تخصص : حكم راشد

اعداد الطالبين :

ياسر تواتي طليبة

يوسف عويوش

إشراف الأستاذ :

الهادي دوش

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. خالد بقاص	جامعة الوادي	رئيسا
د. الهادي دوش	جامعة الوادي	مشرفا مقررا
أ. نصيب عتيقة	جامعة الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـــــــداء

إلى والدي من شجعني وبارك طريقي بصلاته ودعواته وحفزني على حب العلم , وتحدي الصعاب إلى تاج رِأسي ..... والدي أدعو له بحسن الخاتمة .

إلي نبع الدفء والعطاء الغالية الوالدة الكريمة التي لن أنسى رعايتها وحرصها .

إخوتي ...

أصدقائي ...

إلى أهل المحبة والعطاء و يا من أحبتهم القلوب

إلى من شاركني

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع , أسأل المولى عز وجل أن يتقبله , وينفع به , إنه نعم المولى ونعم النصير .

- **عويوش يوسف** .

شكر وعرفان:

الحمد لله حق حمده، على تمام فضله وإحسانه ، وأشكره على نعمه ، ظاهراً وباطناً ، فلك حمداً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا محمد النبي الأمي ، الداعي إلى سبيل ربه ورضوانه ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى سيادة المشرف المبجل على المذكرة سعادة الأستاذ الدكتور / **الهادي دوش** , الذي تعهدنا برعايته , وبحسن تعامله وجميل أخلاقه وسعة صدره بتوجيهاته السديدة , ولقد كان لكل ما قدمه بالغ الأثر في هذه الدراسة , وجعل الله عمله هذا في ميزان حسناته .

كما نوجه شكرنا وتقديرنا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة , وتوجيهاتهم رغم مشاغلهم العملية والعلمية , فجزاهم الله خير الجزاء .

لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأساتذة الأفاضل بالحرم الجامعي قاطبة و كلية الحقوق و العلوم السياسية كل باسمه ولقبه , لما لهم من فضل وأثر كبير في بلورة عملهم لنا بالشكل الذي أثرى عقولنا , ولما أسدوه لنا من توجيهات وإرشادات قيمة ومفيدة , كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الزملاء الأفاضل رفقاء درب الدراسة حفظهم الله جميعا ووفقهم لما يحبه و يرضاه و التشجيع إلى كل من يقع ناظريه على هذا الجهد المتواضع, وعسى أن يجعله الله علما نافعاً وعملاً مقبولاً .

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد، معلمنا وهادينا، وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ﴾

خطة البحث:

مقدمة
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري لمفهوم اللجوء
المبحث الأول : اللجوء مقاربة مفاهيمية
المطلب الأول : اللجوء : النشأة والتطور
المطلب الثاني : أسس و أنواع اللجوء
المبحث الثاني : النظام القانوني للجوء في المواثيق الدولية
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للاجئ
المطلب الثاني : شروط منح اللجوء
المطلب الثالث : حقوق وواجبات اللاجئ
الفصل الثاني : العلاقات التركية السورية و انعكاساتها على اللاجئين السوريين في تركيا
المبحث الأول : العلاقات التركية السورية قبل الثورة
المطلب الأول : العلاقات التركية السورية قبل اتفاق اضنة 1998 م
المطلب الثاني : العلاقات التركية السورية بعد اتفاق اضنة 1998 م
المبحث الثاني : العلاقات التركية السورية بعد الثورة
المطلب الأول : أسباب الازمة و الشرارة التي بدأتها
المطلب الثاني : اثر الازمة السورية على العلاقات السورية – التركية
المطلب الثالث : استقطاب تركيا للاجئين السوريين : الاسباب و التحديات
الفصل الثالث : سياسة التكفل التركي باللاجئين السوريين و انعكاساتها
المبحث الأول : التغير في السياسة التركية تجاه النظام السوري و انعكاساته على اللاجئين
المطلب الأول : مواقف السياسة التركية من النظام السوري و أسباب التغيير فيها
المطلب الثاني : انعكاسات المواقف السياسية التركية من الازمة على اللاجئ السوري
المبحث الثاني : سياسات الدمج التركي للاجئ السوري

المطلب الأول : انتشار اللاجئين السوريين في تركيا
المطلب الثاني : الاسهامات السياسية لاحتواء اللاجئ السوري
المطلب الثالث : التكفل الاجتماعي و الثقافي باللاجئ السوري .
الخاتمة
ملخص البحث

مقدمة :

منذ وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 م إلى السلطة في تركيا، كان له أثر كبير على سير سياستها الخارجية، فلقد تغيرت بوصلة الانفتاح من المطلب نحو الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي ، إلى توسيع مجال الانفتاح نحو البلدان العربية والاسلامية، و كان لوزير الخارجية " داوود أوغلو " رؤية و مساهمة كبيرة في هذا الشأن حيث شرح نظريته في كتاب يدعى بالعمق الاستراتيجي تدعو إلى الانفتاح نحو دول الجوار، و تصفير المشكلات حتى تحصل تركيا على قوتها ،وتستعيد هيبتها خارج وصاية القوى الدولية .

و في إطار تجسيد هذه الرؤية على دول الجوار، كان هناك سوريا تعاني مع تركيا مشاكل عديدة وصلت لحد الانغلاق ، و التباعد على الصعيد السياسي ، بل انه و في بعض الفترات كادت تتطور الامور إلى الصدام المباشر، توجب على الطرفين نتيجة مجموعة من الاتفاقيات من بينها اتفاق (أضنة) ، الى التقارب الذي هو المطلوب حسب رؤية مهندس السياسة الخارجية التركية " داوود أوغلو "

ونتيجة لذلك عاشت كل من تركيا و سوريا ذروة التنسيق الأمني و كذا الاقتصادي ، الذي لم يدم طويلا حتى اندلعت الأزمة السورية ضمن ما يسمى " بالربيع العربي " ، حيث خلفت هذه الأزمة العديد من الآثار والتعقيدات على دول الجوار، لعل من أبرزها أزمة اللاجئين السوريين ، حيث كانت تركيا من أكبر المستقبلين لهذه الفئة من المجتمع الهارب من ويلات المعارك الداخلية و ملاحقات المسلحين ، لم يجد المهاجرون إلى تركيا كأسهل بقعة يمكن أن يبتعدوا فيها عن كل أهوال و تبعات هاته الفتنة .

و لعدد من السياسات التي اتخذتها تركيا ، انها استقبلت أعداد كبيرة من اللاجئين على غرار باقي دول الجوار السوري ، و بما أن تركيا كان لها القدر والوقع الأكبر في مسألة احتواء أزمة اللاجئين فقد يتجلى للباحث عدة أسباب للبحث حول أشكال هذا الاحتواء و خلفياته ، و ما يمكن أن ينجر عن مثل هذه المبادرات الواسعة ، وفي خضم هذا البحث قد يتساءل حول ماهية اللاجئين ، و ماهي صفاتهم الاعتبارية ، و كيف يتميزون عن غيرهم من المهاجرين ، وما هي طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين ، حتى تكون تركيا من أكثر

الدول استقبالا للاجئين السوريين ،و كيف يمكن أن تساهم سياسة تركيا الخارجية في استقطابهم ، و ما هي التداعيات و المشكلات و المعيقات التي يمكن أن يواجهها كل من المجتمع التركي و اللاجئ السوري من جراء هذا التمييز المحتمل .

الهدف من الدراسة :

إن الهدف أو الأهمية من هذه الدراسة يكمن في :

1 – توضيح الأطر المفاهيمية و القانونية لحالة الهجرة التي تخص الوضع في المنطقة عبر رصد المميزات التي تخص تركيا من اتفاقيات دولية حول هذه الحالة

2 – أيضا ما يمكن أن نبرزه في هذا البحث هو إظهار مدى تأثير كل من البيئتين الداخلية و الخارجية على محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية مما ينعكس بطبيعة الحال على اللاجئين السوريين ووجهتهم نحو دول الجوار

3 – إظهار الخلفيات التاريخية للعلاقات التي تخص كل من تركيا وسوريا و مدى انطباقها على محددات السياسة المنتهجة على سوريا خلال سنوات أزمتها

4 – تسليط الضوء على الدور التركي و اسهاماته في عملية احتواء اللاجئين السوريين و تميزها على باقي دول العالم في التعامل مع هذه الحالة .

5 – إبراز حالة اللاجئ السوري والتحديات التي يمكن أن يواجهها في المجتمعات التركية

المشكلة البحثية :

إثر اندلاع الأزمة السورية كان و لابد لها من نتائج عديدة و التي من بينها مجموعات اللاجئين الفارين من ويلات الاقتتال والحرب الأهلية و الفوضى و العنف العشوائي الذي انتشر في البلاد السورية, حيث كانت أزمة الهجرة نقطة محل نقاش في العديد من الدراسات إلا أن اختيارهم الوجهة التركية بنسبة كبيرة جعل من الأمر أكثر جلب للانتباه و أكثر حاجة لرصد الأسباب رغم أن تركيا موقعة على اتفاقية عام 1951 م و بروتوكول سنة 1967 م اللذان ينصان على أن لا تستقبل الأراضي التركية إلا لاجئين من أوروبا

ضمن هذا السياق و المؤثرات التي تحيط به كانت لنا التساؤل الرئيسي التالي و الذي هو مشكلة الدراسة في الأساس :

ما تأثير العلاقات التركية السورية في احتواء اللاجئين السوريين ؟

حيث تتدرج ضمن هذه الاشكالية العديد من التساؤلات الفرعية منها :

1. من هو اللاجئ ، لغويا وقانونيا؟

2. ما هي طبيعة العلاقة بين كل من تركيا وسوريا قبل وبعد الأزمة ؟

3. ما المتغيرات التي اثرت على مسار سياسة التركية تجاه الازمة و كيف اثرت على اللاجئين ؟

و من أجل الاجابة عن هاته التساؤلات يقوم الافتراض على :

إن اشكالية البحث تعتمد على التحليل في دراسة أساسية من أجل دراسة المعطيات و ملاحظة المتغيرات و التي بدورها هي مبنية على واقع المشكلة محل الدراسة

وعليه قمنا بوضع الفرضيات التالية :

1. إن استجابة السلطات التركية كانت تعكس مدى العلاقة التي جمعت النظامين خلال العقد الأخير ما قبل الأزمة في سوريا .

2. إن تعامل النظام التركي مع أزمة اللاجئين يكون نتيجة ضغوط المجتمع الدولي و ما هي إلا تعاملات تهدف للحفاظ على مصالحها في المنطقة .

3. أزمة اللاجئين السوريين كانت خارج سيطرة السلطات التركية ما استوجب عليها طلب الدعم الأجنبي .

4. للبعدين التاريخي و الديني في المنطقة انعكاس مباشر على نوعية تعامل السلطات التركية مع اللاجئين السوريين .

5. استغلت السلطات التركية حالة الأزمة السورية و توافد جماعات اللجوء من أجل تمرير سياساتها في المنطقة .

المنهجية المستخدمة :

إن طبيعة الدراسة و موضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها، و قد ارتأينا في أن نستخدم كل من المناهج البحثية التالية :

- المنهج الوصفي : من خلال تعريف اللاجئ فالمنهج الوصفي يمكننا من توظيف المعطيات التاريخية للأحداث التي يشتمل موضوع الدراسة عليها سواء كانت تلك الأحداث سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك .
- منهج دراسة الحالة : و يظهر استخدامنا له في تحليلنا للوضع السياسي في كل من سوريا و الموقف التركي منها قبل و بعد الازمة, دراسة حالة سوريا قبل و بعد الثورة.
- منهج التحليل : لدراسة أسباب الظاهرة و تداعياتها لاحتواء اللاجئين السوريين وكذا محاولة تقديم أرقام و إحصاءات كمية تحليلية من أجل إلقاء نظرة أكثر قربا لجملة الحيثيات المنضوية ضمن موضوع البحث و الدراسة .

الدراسات السابقة :

1. دراسة علي حسين باكير (2011 م) :

بعنوان " محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الأمنية و الانعكاسات المستقبلية " حيث يعرض الباحث في هذه الدراسة التحول التدريجي و أسبابه للموقف التركي تجاه الأزمة

و العلاقة التي تربط البلدين و مسارها مختتما دراسته بنظرة استشرافية للموقف التركي في مراحل قادمة بعد 2011 م .

2. دراسة علي حسين باكير (2012 م) :

بعنوان " الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة " يعرض فيها الباحث نظرة كل من إيران وتركيا للثورة السورية و موقفها حيث يتكلم حول الآراء الرسمية و الانطباعات السياسة الدولية و تحركاتهم المتخذة تجاه الأزمة ليخلص بنظرة استشرافية لمصير النظام السوري في حالتي السقوط أو البقاء .

3. دراسة الأستاذ بلمديوني محمد 2017 م :

بعنوان " وضع اللاجئين في القانون الدولي الانساني, يتناول في موضوع دراسته ظاهرة اللجوء و تحليل النظام القانوني للاجئين بموجب القانون الدولي و الاتفاقيات المقررة في هذا الشأن و الحماية القانونية المقررة للاجئين

4. دراسة جلال سلمي 2017 م :

بعنوان " السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011 – 2017 م " و يتناول الباحث في هذه الدراسة المراحل و التغيرات في الموقف و السياسة التركية تجاه الأزمة و الأسباب التي كانت خلف هذا الاختلاف في مجمل مراحل التغيرات سواء في التعامل مع الأزمة والمواقف منها .

5. دراسة دكتور سعيد الحاج 2016 م :

" محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا " يتكلم الباحث في هذه الدراسة عن آلية صنع القرار التركي بما يتعلق بالأزمة السورية انطلاقا من أهمية سوريا في الاستراتيجية التركية و بناء على أسس السياسة الخارجية التركية .

6. دراسة الدكتور عبد الله حمادة :

و يعرض فيها الباحث مجمل المشاكل و المعيقات التي تكون في طريق اللاجئ حتى يندمج ضمن المجتمع التركي و يخلص في النهاية إلى مجموعة العراقيل حسب أكثريتها في فئة اللاجئين مختتما دراسته بمجموعة من الحلول التي تساعد على تجاوز هذه المشاكل .

7. دراسة الطالبتين زهير بوراس و مروى جغبلو :

بعنوان "تداعيات ازمة اللاجئين السوريين على الامن الاوروبي" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية بجامعة تبسة ، تعالج من خلالها قضية اللجوء السوري في المنطقة الاوروبية وتأثيراتها على جميع الاصعدة ، والسياسات التي انتهجتها الدول الاوروبية من اجل الوقوف عند هذه الازمة و تأثيراتها عليهم

8. دراسة الطالبة منال شريول (2016 – 2017 م) :

تحت عنوان " التداعيات الاقليمية و الدولية لمشكلة اللاجئين في ظل تطور النزاع السوري" وهي مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة الخارجية (جامعة الجلفة) غير مسجلة حيث أن هذه الدراسة تناولت فيها الباحثة جملة التداعيات الاقتصادية والأمنية على جميع الأصعدة للاجئين السوريين و انتشارهم في الدول الاقليمية و العالمية.

9. دراسة الطالبين قنور نعيمة و طير محمد لزهر (2013-2014 م) :

بعنوان " البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية " وهي مذكرة غير مسجلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية بجامعة قسنطينة (الجزائر) حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى السياسة الخارجية التركية الجديدة التي ينتهجها حزب العدالة و التنمية الذي وصل إلى السلطة سنة 2002 م ومميزاتها ومبادئها وكيفية تكييف هذه السياسات الجديدة مع الأزمة التي اندلعت في القطر السوري خصوصا الجانب الأمني و مصالحها في المنطقة .

10. دراسة الباحث محمد عبد العاطي التلولي (2011 م) :

بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا و هي دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر –غزة غير مسجلة , في هذه الدراسة يتطرق الباحث لسياسة تركيا الخارجية في بداية عهد حزب العدالة والتنمية كما يتناول تاريخ العلاقات التي تربط البلدين التركي و السوري التي تميزت بالاضطراب عموما حتى تبدأ مرحلة جديدة من بعد اتفاق" أضنة " كما يتناول رؤية تركيا لنفسها بأن تكف و تبتعد عن عزلتها الإسلامية و تنفتح و أنها ليست دولة طرفية كما ينظر إليها خلال فترات الحرب الباردة و إنما عليها العمل لتحقق مركزا ملموسا يؤثر و يتأثر مع دول الجوار و نطاق أوسع من ذلك و هذا ما تظهره الدراسة من خلال الاستخلاص بأن تركيا تحاول جعل نفسها الدولة الاقليمية المركزية و الرئيسية .

تقسيم الدراسة :

للإجابة على مضمون الاشكالية ومجموع الاسئلة، يرى الباحث أنه يجب تقسيم البحث الى ثلاثة فصول على النحو الآتي :

الفصل الأول : ونتناول من خلال هذا الفصل الاطار المفاهيمي حيث نسعى الى توضيح وضبط مفهوم اللجوء كمتغير في الدراسة (تعريف قانوني) والمرجعيات التركية في استضافة الأشخاص .

كذلك نتطرق في هذا الفصل إلى ظاهرة اللجوء تاريخيا بشكل تدريجي حتى الوصول الى ظاهرة اللجوء بشكلها الحديث .

وعليه اقول أن الفصل الاول سيجيب على ثلاثة نقاط أساسية و هي :

- اللجوء ككلمة ماذا تعني و أصل استخدامها
- اللجوء عبر التاريخ
- اللجوء في المواثيق الدولية و المعايير التي يحدد على أساسها صفة اللاجئ من غيره

الفصل الثاني : في هذا الفصل سيكون لنا دراسة تحليلية في دراسة العلاقة التي تربط كل من تركيا وسوريا وطبيعتها ، وكيف كان مسارها

– أيضا أسباب ولوج ما يسمى بالربيع العربي لسوريا وبصمته على العلاقة التي تجمع البلدين

– موقف تركيا كدولة مجاورة و عنصر أساسي في الدراسة من الوضع في سوريا، وانعكاسه على اللاجئين السوريين إليها .

الفصل الثالث : محاولة عرض لاهم المواقف التركية سواء كانت إيجابية أو سلبية، تجاه الازمة عامة وانعكاسها على ما يمر به اللاجئ السوري، كاستجابة إنسانية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم اللجوء

المبحث الأول : ظاهرة اللجوء مقاربة مفاهيمية

المبحث الثاني : النظام القانوني " للجوء " في المواثيق الدولية

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم اللجوء

يعتبر اللجوء من بين مجموعة المفاهيم التي حظيت بالقدر الأوفر من الدراسة والبحث نظرا لما يمثله هذا المصطلح من صفة ذات أبعاد تلامس الطبيعة البشرية لطالب الملجأ منذ نشأ الخليقة و حتى زماننا هذا, من هذا المنطلق كان لزاما أن تلقي الكثير من الدراسات عميم البحث حول حيثيات هذا المفهوم و تفرعاته المرتبطة و بدورنا سنحاول إبراز وتقديم بعضا من ملامح هذا المفهوم بشكل عام وحالته الانسانية المتعلقة باللاجئين السوريين الوافدين على الأراضي التركية بشكل خاص .

سنعالج هاته الجزئية من خلال تقسيمنا أجزاء هذا الفصل من الدراسة إلى مبحثين رئيسيين سنتناول من خلالهما في البداية اللجوء كظاهرة والنظر إليه كمفهوم , التطور الزمني والنشأة (المبحث الأول), ثم سنبحث في مجموعة الأطر القانونية التي ضبطت هذا المفهوم من خلال جملة الاتفاقيات و المعاهدات الناظمة و المكملة (المبحث الثاني).

وهذا كما سيلي تقديمه و عرضه تباعا على الشكل و النحو الآتيين :

المبحث الأول : ظاهرة اللجوء مقاربة مفاهيمية :

يوضح هذا المبحث التأصيل التاريخي لفكرة أو مفهوم اللجوء من أجل تحديد و شرح معنى اللجوء أو اللاجئ الواردة في القوانين والتشريعات والوثائق الدولية وكذلك مجهودات المفكرين في تقديم واضح يحدد وضعية اللاجئ .

من المتعارف عليه بأن اللجوء هو صفة قانونية قوامها حماية تمنح لشخص غادر وطنه خوفا من الاضطهاد أو التنكيل أو القتل بسبب مواقفه أو آرائه السياسية أو جنسه أو دينه كما قد يفرض اللجوء على الأفراد فرضا نتيجة حرب أهلية ماحقة أو غزو عسكري أجنبي أو كارثة طبيعية أو بيئية, إن مصطلح اللاجئ و إن كان حديثا في الفقه الدولي و الاتفاقيات الدولية إلا أن مضمونه و معناه ينطبق على كثير من الحالات سواء في التاريخ القديم أو في هذا العصر المتأخر أن :

" اللجوء مرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان الذي يبحث عن أماكن ومواطن الأمن منذ الأزل ويعتبر حق اللجوء تقليدا قديما إذ يمكن إرجاع أصوله البعيدة إلى العهد الإغريقي عندما كانت الدولة تمنحه لمرتكبي جرائم معينة وفي العهد الروماني اعترفت السلطات بشكل محدود للغاية بهذا الحق كما شهد مفهوم اللجوء شيوعا خلال القرون الأولى من التاريخ المسيحي وخاصة القرن الرابع الميلادي"[1]

والذي شهد طفرة كبرى في حالاته مع تواتر لجوء الأفراد إلى الكنائس طلبا للحماية من الإمبراطورية الرومانية.

المطلب الأول : اللجوء : النشأة والتطور

اللجوء فكرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها بحيث لم يكف عن التطور منذ وجود الإنسان على سطح الأرض وقد تناولت الحضارات القديمة موضوع اللجوء كذلك الهجرة و انتقال جماعات بشرية من إقليم إلى آخر لأسباب مختلفة و متعددة و هو ما سنحاول البحث فيه كما يلي :

عند الفراعنة حيث تعد الحضارة الفرعونية من بين أقدم الحضارات التي عرفها الانسان بحيث كان نظام اللجوء عند الفراعنة أشبه بالنظام " المعترف به وكان يمنح للمستضعفين و مرتكبي الجرائم غير العمدية "[1]

وأخذ نظام اللجوء الديني عند قدامى الإغريق درجة التطور, حيث كان يتسع لحماية الجميع دون تمييز بين بريء أو مذنب فالقاعدة العامة حينها كانت تقول أن كل من اعتصم بالمعبد أو الأماكن الملحقة به لا يجوز المساس به ما دام قد بقي داخل مكان اللجوء بحيث أنه و بمجرد مغادرته تزول عنه حماية الآلهة.

وقد وردت فكرة اللجوء في القرآن الكريم و السنة النبوية المطهرة و اللذان يعتبران بمثابة الأساس القانوني في قوله تعالى ((و إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا)) صدق الله العظيم.

كذلك ما جاء في الحديث النبوي عن رسول الله صل الله عليه وسلم حيث قال " من دخل المسجد الحرام فهو آمن ومن دخل بيت أبي سفيان فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن " ويرى بعض الفقهاء بأن " الشريعة الإسلامية جعلت حق اللجوء التزاما على عاتق دولة الإسلام و أن الملجأ للمسلم ولغيره على حد سواء اعتبارا بأن دار الإسلام مكان الملجأ لكل أجنبي غير مسلم جاء طلبا للحماية "[2]

وحضت المسلمين على طلب اللجوء في بقاع أخرى فرارا من الاضطهاد أو الاعتداء في دينهم مصداقا لقوله تعالى :

((والذين آمنوا وهاجروا و جاهدوا في سبيل الله و الذين آووا و نصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم)) صدق الله العظيم .

وأما اللجوء في القرن الثامن عشر فالملاحظ في تلك الفترة أن اللجوء لم يقتصر على مرتكبي الجرائم العادية بل أنهم ذهبوا يطالبون به حتى للمجرمين السياسيين, و قد أسهمت مفرزات الثورة الفرنسية في منح الملجأ حتى أوائل القرن التاسع عشر الذي انتصر نهائيا

---

[1] صلاح الدين طلب فرج : **حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي . مجلة الجامعة الإسلامية** . م 17 , ع 1 . 2009 . ص 167 .

[2] صلاح الدين طلب فرج : **حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي** . نفس المرجع السابق , ص 168.

خلاله مبدأ منح حق اللجوء لمرتكبي الجرائم سياسية الطابع بتطبيقه في التشريعات و ما نصت عليه معاهدات الدول

وباندلاع الحرب العالمية الأولى وقع تطور على مستوى هذا المبدأ و شروطه وحظي باهتمام متزايد حيث :

"أصبحت المسألة تتعدى جزئية تسليم مرتكبي الجرائم إلى القبول بدخول الأجانب إلى إقليم الدول الأخرى "[1].

وقد أستعملت كلمة لاجئ لأول مرة في فرنسا خلال القرن السابع عشر بعد إلغاء مرسوم نانت ولم تظهر هذه الصيغة الرسمية في المواثيق الدولية إلا مع بداية القرن التاسع عشر خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية كما أن:

" أمريكا اللاتينية واجهت قضية اللاجئين في العام 1889 م حيث كانت اتفاقية (مونتيفيديو) الخاصة بالقانون الجنائي الدولي كأول وثيقة إقليمية تناولت مفهوم اللجوء"[2]

يعتبر تحديد مفهوم اللاجئ مسألة مهمة بحد ذاتها ، وهى كذلك حاسمة في معالجة قضية اللاجئين ، حيث يترتب على تعريف اللاجئ تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف ، وكذلك مد يد العون والمساعدة لهم ، إلا أن قيام دولة ما بمنح اللجوء لهؤلاء الأشخاص يكون مشروطا بشروط معينة.

اللجوء – لغة :

مأخوذ من مصدر الفعل (لجأ) يقال إلى الشيء و المكان : يلجأ لجوءا و ملجأ بمعنى لاذ به و اعتصم و يقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندت أمري لله و سلمت أمري له ليتولاه

"الالتجاء . لجوء : مصدر لجأ اسم / لجأ الشخص إلى مكان غيره : قصده و احتمى به " [2]

---

[1] زهيرة بوراس– مروة جغبلو : " تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوربي " , مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (تخصص دراسات استراتيجية) , جامعة العربي التبسي : قسم العلوم السياسية , 2016/2015 م , ص 13 .

[2] وليد خالد الربيع : **اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي و القانون الدولي (دراسة مقارنة)** . جامعة الكويت :كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية 2008 م , ص8

أما اصطلاحا :

فإن مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتاد عقب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية أو أحداث تعكر صفو النظام العام بشكل خطير في كل أجزاء
بلد المنشأ أو الجنسية أو في جزء محدد من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر أكثر أمنا خارج بلد المنشأ أو الجنسية [1]

إن تعريف اللاجئ بحد ذاته مسألة بالغة الأهمية و حاسمة من حيث معالجة قضية اللاجئين لأنه يترتب عن ذلك تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف و المنضويين تحته, كما يختلف تعريف اللاجئ باختلاف مستعمليه و كذا باختلاف المناطق الجغرافية و المعاهدات كذلك فإن القانون الدولي لم يعط تعريفا مفردا وواحدا لمن هو اللاجئ حيث نجد من بين جملة التعاريف التي صيغت لأجل التعريف باللاجئ ما يلي ذكره :

" أنه كل انسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته الخاصة للخطر خرقا و تعديا لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان يكون له الحق في طلب الملجأ "

كذلك : " أن اللاجئ هو ذاك الشخص الذي هجر موطنه الأصلي أو أبعد عنه بإحدى وسائل التخويف و القهر و لجأ إلى اقليم دولة أخرى طلبا للحماية أو لحرمانه من العودة أو وطنه الأصلي "

التعريف الإجرائي : –

يعرف اللجوء على أنه انتقال أفراد أو مجموعات بشرية من محل استقرار معتاد إلى إقليم جغرافي آخر هربا من حالات تعسف أو اضطهاد تمس إحدى الجوانب التالية :

[1] **معجم المعاني الجامع** , معجم عربي عربي المأخوذ من الموقع الآتي : www.almaany.com/ar/dict/ar تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/02/27 (18:55)

العرق أو الجنس أو الرأي أو الانتماء بمختلف أشكاله ويختلف اللجوء في مفهومه عن بعض المصطلحات التي قد تتشابه معه في بعض أجزائها كالهجرة والنزوح وغيرها, كذلك جل التعريفات و بنسب متفاوتة أشارت إلى عدد من الخصائص المرتبطة باللاجئ في تعريفاتها منها ما يلي :

- فرار وهروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ أو مأوى بسبب الحرب أو نتاجا لعدوان خارجي بالإضافة إلى اضطرار ترك دولته جنسيته بالإقامة المعتادة، بسبب خوف/ خطر مؤكد كذلك هو شخص تنقصه الحماية الدولية، وليس مجرد الحماية الدبلوماسية.
- الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي, الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية و ما ارتبط بفقدان الجنسية .

أيضا نميز بين عدد من المفاهيم ذات الصلة والمشابهة لمفهوم اللجوء نذكر منها :

1 – النازح :

يشار عادة لمفهوم النزوح على أنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة ويكون النزوح غالبا دون تدخل من إرادة النازح, إما بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالحروب أو الجفاف و التصحر أو حتى المجاعات أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه و التوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف القاهرة , كذلك يعرف النازحون :

" بأنهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجران ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بشكل مفاجئ أو على غير انتظار لأسباب مختلفة إما سبب أو نزاع داخلي أو صراع مسلح أو تحت وطأة انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنيع الإنسان, بشرط أنهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دوليا "1

الملاحظ أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو حلوله من منطقة محددة لأخرى على الرغم من تشابهما في عدم العبور لحدود دولة أخرى

[1] إبراهيم دراجي : " الموسوعة العربية (اللجوء والنزوح والهجرة) " , تم الاطلاع عليه بتاريخ : (11/03/2018) : مأخوذ من الموقع الآتي : http://cutt.us/MzGjelk

فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة كما أنه قد يحدث فجأة ومن دون سابق تخطيط والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية أو العينية حتى .

2 – المهاجر :

وفقا لأدبيات علم السكان و الديموغرافيا (démographie) فإن المهاجر يعرف على أنه ذاك الشخص الذي ينتقل سواء بصورة فردية أو جماعية من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل على أصعدة عدة سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا, بشرط أن يكون هذا الانتقال طوعي ومحفوظ الارادة لصاحبه سعيا لحياة أفضل من سابقتها, بحيث أن :

" المهاجر ما إن يختار العودة إلى وطنه الأم سيلقى نفس المقدار من التمتع بحماية حكومته, خلافا للاجئين الذين يفرون بسبب الخوف من تعرضهم للاضطهاد ولذا فهم لا يستطيعون العودة بأمان إلى أوطانهم في ظل الظروف ما دامت على ما هي عليه قبل مغادرتهم ". [1]

3 – ابن السبيل :

ذاك الذي انقطع به الطريق أو بمعنى المسافر وهو راغب في الرجوع إلى وطنه و لا يجد ما يبتلغ به مقصده, فله من الصدقات نصيب و عند جمهور الفقهاء :

" هو المسافر الذي يجاوز بلدا إلى آخر و لكي لا يفهم أن ابن السبيل هو في وطنه ومنزله قال العلماء والمفسرون أن ابن السبيل بمعنى الغريب دون سواه والواجب أن يعطى من مال الزكاة حتى لو كان ميسور الحال في بلده لأنه في مقام العاجز عن الوصول إليه و الانتفاع به فهو كالمعدوم في حقه " . [2]

---

[1] الموسوعة العربية : **نفس المرجع السابق** , (http://cutt.us/MzGjek) .

[2] صلاح الدين طلب فرج : **حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**. ص164 .

4 – الاستجارة :

مأخوذة من الفعل استجار : أي طلب الأمن و الأمان , قال تعالى : ((و إن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون))[1] – صدق الله العظيم –

يقال : أجار والمجير هو الذي يمنعك ويجيرك, يقال استجاره من فلان أي أجاره منه و يقال أيضا أجاره الله من العذاب أي أنقذه و أنجاه .

ما يلاحظ بأن كلمة استجارة هي أقرب من حيث الدلالة من كلمة اللجوء المستخدمة في القانون الدولي المعاصر ذلك أنها تشتمل على كل المعاني والعناصر الخاصة بهذه المسألة :

فهي تعني :

" وجود اضطهاد أو اضطرار دافع إلى طلب الحماية و إلا ما كان ليستجير و قد حرص ديننا الحنيف على تكريس نظام الاستجارة وطلب الجوار, مقتضى ذلك أن يطلب منه الحماية وعليه واجب منحها " [2]

المطلب الثاني : أنواع و أسس " اللجوء " :

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبرز أهم أنواع و أنماط اللجوء و التي من بينها الآتي:

1 – اللجوء السياسي (الدبلوماسي) :

وهو بمعنى اللجوء إلى دولة أجنبية أو إحدى سفاراتها بالخارج أو إلى إحدى سفنها أو طائراتها يطلب من خلالها اللاجئ الإقامة مؤقتا أو لمدة طويلة هربا من خطر داهم يهدد حياته وسلامة شخصه, بحيث يتعذر على أي عنصر من سلطات الأمن المحلية الدخول

[1] **القرآن الكريم** : سورة (التوبة) , الآية (5) .

[2] صلاح الدين طلب فرج : **مرجع سابق** , ص 163 ص 164

إلى إحدى هذه الأمكنة بقصد توقيف شخص ما دون موافقة رئيس البعثة سواء كان سفير أو قائما بالأعمال كما يعد اللجوء السياسي عملا إنسانيا إذا كان الخطر حقيقيا و لما كانت السفارات تنشأ غالبا في العواصم فيكفي أن يجتاز طالب اللجوء محيط السفارة أو باحاتها مقابل ذلك يتعهد اللاجئ السياسي بعدم ممارسة أي نشاط سياسي ضد بلاده كما تتولى الدولة المضيفة مساعدته وحمايته و أفراد عائلته و ينشأ على منح اللجوء السياسي مسألتان بالغتا الأهمية وهما :

أ – احترام اللاجئين من قبل الدولة المضيفة لهم و تقديم المساعدات اللازمة و استعمال سلطتها على اللاجئين الذين تعتبرهم خطرين على الأمن والنظام العام و طردهم من البلاد بعد إنذارهم و لفت نظرهم إلى مخالفتهم لواجبات اللجوء السياسي .

ب – *" المسألة الثانية أنه وعندما تمنح إحدى الدول حق اللجوء السياسي يترتب عليها حماية اللاجئين ضد أي محاولة تقوم بها الدولة التابعين لها "* .[1]

هاته المسألة الأخيرة تعد من بين المسائل اللصيقة و الهامة في هذا النمط من اللجوء .

2 – اللجوء الإقليمي :

ما يميز هذا النوع من اللجوء أنه يتم فوق إقليم الدولة مانحة الملجأ أو هو الملجأ الذي يتمتع به الشخص استنادا إلى الحرمة المقررة للإقليم الذي يلتجئ إليه وقد عبر عن اللجوء الإقليمي (بالهجرة) و هي الخروج من دار الحرب إلى دار السلام ومنها ما تم إبان البعثة المحمدية الشريفة من هجرة إلى الحبشة و كذا الهجرة إلى المدينة المنورة, بالموازاة وفي زماننا الحديث فقد ورد إعلان بشأن الملجأ الاقليمي إذ تضع الجمعية العامة في اعتبارها أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقر و في المادة (14) منه ما يلي :

أ – أن لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد

ب – بالإضافة إلى أنه لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك " ملاحقة ناشئة بالفعل جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها " .[2]

---

[1] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون** . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا (قسم العدالة الجنائية) , رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية 2007 , ص 40 .

[2] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي , نفس المرجع السابق , ص 38 .

من خلال هذا التعريف يتبين بأن ضحايا الحروب والمجاعات الطالبين للمأوى والأمان هم من ينطبق عليهم وصف لاجئون إقليميون وهم يمثلون العدد الأكبر من اللاجئين غير أنه يشترط في اللاجئ أن لا يكون مقترفا جرما عاديا أو كان بين الدولتين المعنيتين اتفاقية لتسليم المجرمين .

3 – اللجوء الإنساني :

يعتبر اللجوء الإنساني من أشهر أنواع اللجوء لأنه لكافة الأفراد و الجماعات على نطاقها الواسع, الأمر الذي يجعل منه الأشمل والأكثر من ناحية الأشخاص الحاصلين عليه حيث نجد بأن أسباب اللجوء الإنساني الأبرز تقترن باعتبارات متعددة كالحروب أو الصراعات العرقية بمفهومها الواسع, وعليه سنبحث في مضامين هذا النوع من اللجوء في شقين الأول منوط بالتعريف بحالة اللجوء الإنساني، والثاني سنبين فيه الطبيعة القانونية لحالة اللجوء الإنساني، وكما يلي :

" إن ظاهرة اللجوء و قضية اللاجئين في بعدها الانساني هي نتاج لإنكار حقوق الأفراد والجماعات والشعوب " [1]

قد اكتسب عالم اللجوء على امتداد الوقت قدرا كبيراً من التعقيد وذلك بسبب تزايد أعداد اللاجئين الفارين من الاضطهاد الذي يهدد حياتهم, ما يعزز هذا الطرح أن أنماط الهجرة الحديثة قد تكون في غاية التعقيد حيث تحتوي على مزيد من المهاجرين الاقتصاديين، اللاجئين الحقيقيين وآخرين، مقتضى ذلك أن الحكومات تكون في مواجهة مهمة صعبة تتمثل في فصل المجموعات المختلفة ومعاملة اللاجئين الحقيقيين بالطريقة المناسبة من خلال إجراءات لجوء ثابتة وعادلة, لذا اقتضت الضرورة إنشاء المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من اجل توفير الحماية الدولية للاجئين والوصول إلى حلول حاسمة لمعاناتهم وفي بعض الأحوال يكون من المتوقع أيضاً أن تقوم المفوضية

[1] د. فيصل شطناوي : **حقوق الانسان و القانون الدولي الانساني** . عمان : دار و مكتبة الحامد للطباعة و النشر , الطبعة الثالثة , 2001 م , ص 234 .

بحماية ومساعدة من هم في وضع اللاجئين بمن في ذلك فاقدوا المأوى داخل أوطانهم وطالبوا اللجوء السياسي وكذا العائدون.

كذلك تنظيم أوضاعهم داخل الدول التي يستوطنون بها وتواصل المفوضية جهودها لترويج هذه الآلية كما تبذل مساعي حثيثة لدعم نظام الحماية الدولية برغم ما قد تواجهه من تدخل على المستويين المحلي والدولي .[1]

أمكن القول أن اللجوء الإنساني يعني تلك الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ونزوحها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو لبلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم (لسبب أو لآخر) أو بسبب جماعات مسلحة خارجة عن القانون و بالتزامن مع ضعف سلطة الدولة المركزية، مما ينشأ عنه وضع إنساني صعب جدا وخطير يستلزم إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة وتحديداً اتفاقية عام 1951 م الخاصة باللاجئين والبروتوكول الخاص لعام 1967 م الملحق بها، وتمتع أولئك النازحين بموجبها بوصف اللاجئين الإنسانين، الأمر الذي يستدعي حمايتهم وصيانة كرامتهم وتوفير الملجأ الآمن لهم، ريثما تستقر أوضاع بلدهم ويتم إعادتهم إليه بأمان .

أما ما ارتبط بالطبيعة القانونية لحالة اللجوء الانساني نشير إلى الآتي :

من بين المضامين القانونية ذات الأبعاد الانسانية والتي تضمنت إقرارا صريحا ما أقره نص المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م بأن: " لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الإحاطة بالكرامة "

[1] سنان طالب عبد الشهيد : **حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الانساني** . جامعة الكوفة : كلية القانون , ص298 .

نجد كذلك ما أقره مضمون المادة 14 (من ذات الإعلان) بأن :

" لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد " [1]

لذا يتبين أنه يتعين على الدول والحكومات أن تحترم مواطنيها كافة وان تعاملهم بالحسنى وبما يحفظ كرامتهم كآدميين وألا تعرضهم للقبض أو الاعتقال أو العقوبات او المعاملات الوحشية

أو القاسية، الأمر الذي يفضي إلى انتهاك خطير لحرياتهم ولحقهم في العيش بحرية وكرامة لاسيما داخل بلدهم, إذ لا يمكن القول بأن الإنسان الذي يضطهد داخل بلده وتنتهك حقوقه بصورة صارخة لا يكون له الحق- عند عجزه تماما - في أن يبحث عن ملجأ آمن يأمن فيه على حياته وحياة مقربيه و صون كرامتهم، وبما أن الأخيرتين انتهكتا وبشكل صارخ من قبل دولته و هذا هو عينه ما أقرته المادة 14 في الفقرة الأولى من الإعلان المشار لها أعلاه والتي تبين وبكل وضوح أن اللجوء الإنساني هو حق لكل شخص طبيعي تعرض للاضطهاد داخل دولته آو داخل دولة أخرى كان مقيماً فيها، في إن يلتمس لنفسه ملجأ آمنا .

لم يعهد الاضطهاد هو العنصر الوحيد الذي ينشئ عنه الحق في اللجوء الانساني لمن يتعرض له، بل قد ظهرت في الآونة الأخيرة ظروف جديدة غير الاضطهاد الفردي اضطر بسببها الكثيرون إلى ترك بلدانهم والهجرة إلى دولة أخرى, ولهذا فهو :

" حق ينشأ مباشرة للشخص لمجرد تعرض حقوقه وحرياته الأساسية لانتهاك خطير سواء كان داخل بلد جنسيته أو كان مقيماً في بلد آخر، ومنذ نشوء حالة اللجوء بالنسبة لهكذا شخص فأنه يمتع بالحماية القانونية الدولية التي تقرها له الاتفاقية المعنية لعام 1951 م وما ورد في البروتوكول الملحق بها " [2]

وهو حق منظم وليس ممنوح من الدول المضيفة فحسب، بل نظمته الاتفاقيات الدولية المعنية التي تعد جزءاً من القانون الدولي الانساني، لذا لا ينبغي للدول المضيفة مواجهته

---

[1] **الاعلان العالمي لحقوق الانسان** , تم نشره من قبل وزارة الثقافة و الارشاد العراقية , بغداد , 1967 م , ص 7

[2] د . فيصل شطناوي : **حقوق الانسان و القانون الدولي الانساني** .مرجع سابق , ص 249

بما لم يرد فيها كما لا يجوز للأشخاص المحميين بمقتضى اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التنازل في أي حال من الأحوال عن بعض أو كل الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية وبروتوكولها الملحق، أو حتى الاتفاقيات العامة أو الخاصة الأخرى إذا وجدت وهو ما يعني هذا أن الفرد اللاجئ لا يستطيع أن يتنازل بالاتفاق عن الحماية التي توفرها له الاتفاقيات، ويمكن القول أن :

" اللاجئ و على اعتبار أنه عنصر ضعيف في دولة اللجوء، لذا فإن حالة اللجوء الإنساني التي يكون فيها والمنظمة من قبل الاتفاقات المعنية توفر له حماية كافية، كما أنها توفر له حماية ضد ضعفه الذي قد يبدو فيه، فهو لا يستطيع أن يتعاقد على تقليل أو إلغاء الحماية ولا على اعفاء الطرف الآخر (الدولة المضيفة) من آثار انتهاكاته لالتزاماته " .[1]

[1] سعيد سالم جويلي : " الطبيعة القانونية الخاصة للاتفاقيات الدولية في القانون الدولي الانساني ", بحث منشور في مجلة القانون الدولي الانساني , لبنان (بيروت) : جامعة بيروت , منشورات الحلبي الحقوقية , 2005 م ص 260 ، ص 261.

المبحث الثاني : النظام القانوني " للجوء " في المواثيق الدولية

تتدرج تحت هذا المبحث مجموعة الأطر القانونية أو كما يصطلح عليه بالنظام القانوني لحالات اللجوء في عدد من المواثيق و الاتفاقيات الدولية وكما سنوضحه تباعا حيث سنتطرق في بدايته (المطلب الأول) إلى مفهوم اللاجئ حسب بعض المعاهدات الدولية ثم سنحاول البحث ومن خلال (المطلب الثاني) عن جملة الشروط المتعلقة بمنح اللجوء في القانون الدولي الانساني, و أخيرا وليس آخرا حقوق وواجبات اللاجئين ضمن (المطلب الثالث) من مبحث هذه الدراسة :

المطلب الأول : الطبيعة القانونية للاجئ

تناولت العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية صفة اللاجئ حيث أولت له اهتماما كبيرا من حيث مجموعة الاعتبارات المحددة لماهيته و الطبيعة القانونية المفسرة و الناظمة له :

أولا – تعريف اللاجئ في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 م :

يشار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 م على أنها أهم وثيقة دولية أبرمت لصالح اللاجئين إذ تعتبر الوثيقة الدولية الأم فيما يتعلق بالمركز القانوني للاجئين ، كما قدمت تعريفا للاجئ ووضعت نظاماً قانونيا لحمايته, حيث أوردت تلك الاتفاقية تعريف اللاجئ على أنه :

" كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته ، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية ، أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي بعينه، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه بسبب ذلك الاضطهاد " [1]

[1] أمنية مراد : **الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي الانساني** , الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية المأخوذ من الموقع الآتي : http://democraticac.de/?p=45114

ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه :

حصر وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد فحسب، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب اعتبارات عدة كالجنس، أو الدين، أو العرق، أو الآراء السياسية، ولم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلاً، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال أو تدخل أجنبي حيث أولت منظمة الأمم المتحدة اهتماما كبيرا بأوضاع اللاجئين إذ قامت بصياغة أحكام اتفاقية خاصة بحمايتهم كما وضعت قواعد قانونية خاصة باللاجئين ونظمتها على شكل اتفاقية خاصة بشؤونهم مع اسناد مهمة ولاية اللاجئين للمفوضية السامية للأمم المتحدة التي أنشئت خصيصا لحماية اللاجئين إضافة إلى ذلك قامت بتحديد مهام المفوضية من خلال ما خولت إياها حول ولاية التكفل باللاجئين و ذلك بالعمل على حمايتهم و مساعدتهم .

- **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (unhcr):**

. تنظيم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين : –

سطرت الأمم المتحدة عدة استراتيجيات لحماية فئة اللاجئين لكن مع التزايد المستمر لعددهم في الفترات الأخيرة نتيجة لاعتبارات مختلفة أنشئت المفوضية السامية للأمم المتحدة الخاصة بحماية اللاجئين مع تحديد بعض وسائل وسبل تمويلها, و قد ميزت هذه المفوضية اللاجئ عن غيره حيث حدد النظام الأساسي لهذه المفوضية شروط اتصاف الشخص بوضعية اللاجئ .

. التعريف بالمفوضية السامية :

تعتبر المفوضية السامية بمثابة الهيئة الأممية الأسمى المكلفة بحماية اللاجئين وصون شؤونهم في إطار منظمة الأمم المتحدة حيث تستفيد من تمويل الدول والمنظمات الأخرى في شكل تبرعات تحصل عليها من أجل استخدامها في توفير المساعدات للاجئين و جملة احتياجاتهم المتعلقة بحفظ كرامتهم الانسانية

" أنشئت المفوضية السامية سنة 1951 م بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 319 (د – 4)[1] حيث صادقت بقرارها رقم 428 (د – 5)[2] على نظامها الأساسي الملحق بهذا القرار الأممي "

حددت ولاية المفوضية في بداية الأمر لثلاث سنوات فقط و السبب في ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تعتقد آنذاك بأن هذه الفترة كفيلة بإنهاء مشكلات اللاجئين, غير أن الواقع أثبت عكس ذلك حيث تزايدت أعدادهم في أنحاء متعددة من العالم الأمر الذي دفع بالجمعية العامة إلى تمديد ولايتها إلى غاية إنهاء هذه الاشكالية متشعبة الحيثيات على عدد من الأصعدة الاجتماعية و السياسية و غيرها, و عليه تقرر بتاريخ 23 أكتوبر 1953 م تمديد مهلة عمل المفوضية إلى خمس سنوات ابتداء من تاريخ أول يناير 1954 م وتجديدها بصورة دورية وفقا للشروط المحددة في النظام الاساسي للمفوضية واستمرار الوضع كذلك حتى عام 2004م حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتواصل ولاية المفوضية حتى تتم تسوية قضايا اللاجئين .

تقوم المفوضية السامية بعمل انساني و اجتماعي يتجسد من خلال مساعدة مجموعة اللاجئين أيا كان دينهم أو عرقهم أو انتمائهم السياسي و من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل تم منح المفوض السامي امكانية الاستقلالية و عدم التأثر بتدخل أي من الحكومات المختلفة من خلال انتخابه مباشرة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة على غرار أمين عام المنظمة الأممية

و لغرض مضمون المادة الثالثة عشر من النظام الأساسي للمفوضية :

" ينتخب المفوض السامي من قبل الجمعية العامة بناءا على ترشيح من الأمين العام و يقترح هذا الأخير أحكام تعيين المفوض السامي و توافق عليها الجمعية العامة "[3].

---

[1] أنظر: **القرار رقم 319 (د–4)** المؤرخ بتاريخ 3 ديسمبر 1949 م في الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة, و المتضمن انشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين , الوثيقة رقم : a/319(iv)res .

[2] أنظر: **القرار رقم 428 (د– 5)** المؤرخ بتاريخ 14 ديسمبر 1950 م في الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة , و المتضمن المصادقة على نظامها الأساسي , الوثيقة رقم : v) a/ res 428)

[3] المادة رقم (13) من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين لسنة 1951 م .

يعاون المفوض السامي في عمله اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي المصطلح عليها اختصارا (excom) و التي أنشئت سنة 1958 م بناءا على طلب الجمعية العامة حيث (تضم اللجنة عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع أن هذه الدول ليست بالضرورة أطرافا في اتفاقية سنة 1951 م) [1]و في بروتوكول عام 1967 م .

أما ما تعلق بالاجتماعات الدورية فإن اللجنة التنفيذية تجتمع سنويا في جنيف السويسرية إذ أنها :

" الهيئة التي تتولى ادارة المفوضية لاستعراض و اقرار برامج المفوضية و موازنتها وتقديم المشورة بشأن الحماية الدولية و مناقشة مجموعة واسعة من القضايا معها و شركائها الحكوميين الدوليين و غير الحكوميين " [2]

وعلى الرغم من أن اللجنة الرئيسية تنعقد فقط مرة واحدة في السنة إلا أن لجنتها المصغرة تنعقد مرتين قبل انعقاد اللجنة التنفيذية الرئيسية و ذلك من أجل التحضير لهذا الاجتماع السنوي .

أما فيما يتعلق بعمل المفوض السامي فهو ليس له أية سمة سياسية بل هو عمل انساني و اجتماعي بحت القاعدة فيه أن يعالج شؤون اللاجئين وهذا لا يعني أن المفوضية لا تخضع لرغبة الدول التي تمولها بل تشترط عليها ضمان استخدامه بكل حرية في حماية اللاجئين دون أن يكون لهذا التمويل أي أبعاد سياسية فهي تباشر واجباتها استنادا إلى مبادئها الانسانية .

[1] أنظر : **المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين)** , حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية , برنامج التعليم الذاتي (1) , أوت 2005 , ص 7

[2] أنظر : **المواد (1 إلى 45) من النظام الداخلي للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي**، تمّ اعتماده خلال الدورة (55) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 28 يناير 2005 م ,الوثيقة رقم : A/AC.96/187/Rev،6. ،وثيقة منشورة على الموقع الالكتروني التالي : http://www.unhcr.org/ar/4caae239c.pdf : تم الاطلاع عليه بتاريخ : (2018/03/27)

ثانيا – تعريف اللاجئ وفق اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969م

"حددت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية صفة اللاجئ ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولته الأصل كله أوفي جزء منه" [1]

ما يستتبع من هذا التعريف أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 م قد وسعت من مفهوم اللاجئ ليتميز عن تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 م للاجئ بنقطتين :

أولاهما أنه شمل فئة جديدة من الأشخاص لم يكونوا مشمولين ضمن تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية الامم المتحدة للاجئين، وهؤلاء الأشخاص هم الذين اضطروا للفرار عبر الحدود نتيجة عدوان خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولته الأصل، والنقطة الثانية تمثلت في أنها لم تعلق حق اللجوء أو تعريف الشخص الذي ينطبق عليه وصف اللاجئ على قيد زمني معين ، حيث جاءت هذه الاتفاقية متحررة من القيد الزمني التي نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 م .

وتحدد الاتفاقيات الدولية والإقليمية التالية المعايير الدولية للحماية و من أبرز هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي :

أ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 م (المادة 14) :

يعد أول وثيقة دولية تقر بالحق في طلب اللجوء من الاضطهاد والحصول عليه

ب – معاهدة جنيف بخصوص حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 م (المواد 44 و 70) :

[1] أمنية مراد : **الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي الانساني** , مرجع سابق الذكر .

" تحمي هذه الاتفاقية اللاجئين خلال الحرب وتنص على أنه لا يمكن معاملة اللاجئين كأعداء أجانب " .[1]

ج – البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدات جنيف بخصوص ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام 1977 م (المادة 73) :

ينص على أن " الأشخاص الذين قبل نشوب الأعمال العدائية كانوا يعتبرون بدون دولة أو لاجئين ... يجب اعتبارهم أفراد محميين .... بكل الظروف و بدون أي تمييز . "

كما أوردت " المادة (78) من البروتوكول الإضافي الأول حماية خاصة باللاجئين من الأطفال و الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة أهمها حق التعليم والتربية و الرعاية الصحية ... إلخ إضافة إلى تمتعهم بالحقوق التي يمنحها لهم القانون الدولي للاجئين الذي يظل ينطبق عليهم رغم قيام النزاع شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللاجئين " [2]

د – العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية (1969 م) (المواد 13/12/2) :

تشترط هذه الوثيقة و عبر موادها أنه على الدول ضمان الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأفراد ضمن أراضيها والخاضعين لقوانينها كما تضمن كذلك حرية الحركة و تمنع طرد الأفراد بالقهر أو القوة .

هـ – بروتوكول بخصوص وضع اللاجئين (1967 م) :

بروتوكول مزيل للحدود الجغرافية و الزمنية المذكورة في معاهدة اللاجئين الأصلية التي كانت تشمل بصورة أساسية فئة الأوربيين الذين كان لهم علاقة بأحداث حصلت قبل 01 جانفي 1951 م غير أن مفهوم الحماية توسع ليشمل الأشخاص الذين بات بوسعهم طلب التمتع بوضعية اللاجئ فضلا عن العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى المبرمة في إطار الاتحادين الأوربي والأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية كالمعاهدة الناظمة لنواحي معينة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا (1969م) و التي وسعت مفهوم اللاجئ ليشمل أولئك الأفراد الذين أجبروا على ترك بلادهم لا بسبب الاضطهاد فقط بل أيضا لأسباب مختلفة :

---

[1] إبراهيم دراجي : **الموسوعة العربية " اللجوء والنزوح والهجرة "** , مرجع سابق الذكر .

[2] الموسوعة العربية : **" اللجوء والنزوح والهجرة "** , نفس المرجع السابق .

اعتداء خارجي أو احتلال, هيمنة أجنبية أو أحداث خطرة تؤثر في النظام العام علما بأن هذا التعريف أوسع من تعريف معاهدة اللاجئين في الأمم المتحدة, صيغ التعريف ليتلاءم مع الواقع في دول العالم الثالث و أيضا " إعلان قرطاجنا (cartagena) حول اللاجئين سنة 1984 م و الذي أبرمته الدول الأمريكية و تبنى تعريف منظمة الوحدة الإفريقية و أضاف عليه حالات التهديد بعنف عام اعتداء داخلي و اعتداء كبير على حقوق الإنسان ".[1]

ثالثا – المركز القانوني لطالب اللجوء :

قبل أن نبحث في طبيعة المركز القانوني لطالبي اللجوء ينبغي أن نشير إلى أن طالب الملجأ هو شخص أجنبي بطبيعة الحال و بالموازاة مع كونه لاجئا محتملا لذلك فهو يختلف عن بقية الأجانب الموجودون على إقليم الدولة المضيفة و من هذا المنطلق لابد من تحديد مدى معرفة اللاجئ بوضعه القانوني المفضي إلى استفادته من أحكام القانون الدولي و عليه سنحاول أن نبين هاته الطبيعة في ثلاث نقاط رئيسية أولاها ما ارتبط بطالب اللجوء بوصفه فردا اجنبيا و ثانيها ما تعلق بطالب اللجوء بوصفه لاجئا محتملا و ثالثها حول اختيار دولة الملجأ و هذا كما يلي :

1 – طالب اللجوء بوصفه أجنبيا :

بهذه الصفة يتمتع طالب اللجوء بمركز قانوني خاص يمنحه له القانون الدولي كما جاء في المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان, كذلك :

" ما سعت إليه الأمم المتحدة حين قامت بوضع اتفاقية خاصة بحقوق العمال الأجانب و عائلاتهم ففي العام 1980 م قامت الجمعية العامة بتأسيس مجموعة عمل لهذا الغرض و انتهت أعمالها بصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق المهاجرين العمال و عائلاتهم هذا و قد احتوت هذه الاتفاقية على حقوق الانسان الأساسية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان " [2]

[1] إبراهيم دراجي : " اللجوء والنزوح والهجرة " , مرجع سابق الذكر .

[2] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة و القانون** , مرجع سابق , ص72

أيضا من بين جملة المساعي الدولية المتعلقة بتدوين حقوق الأجانب محاولات لجنة القانون الدولي بناء على طلب من الجمعية العامة وقت ذاك بالإضافة إلى مسودة تم إعدادها أواخر سبعينيات القرن الماضي حول حقوق غير المواطنين من قبل اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات .

2 – طالب اللجوء بوصفه لاجئا محتملا :

المراد بعبارة (لاجئا محتملا) أن الدولة و إن كانت غير مجبرة على قبول اللاجئ على أراضيها و قبوله كلاجئ لديها فلابد أن تلتزم في بعض الحالات بمنحه الفرصة للانتقال إلى دولة أخرى بمعنى أن تكون هذه الدولة المضيفة بمثابة المعبر لمجموع اللاجئين الوافدين إلى تراب إقليمها و تأكيدا على هذا نجد :

" فكرة الحماية الدولية المؤقتة في جميع الاتفاقيات الخاصة باللاجئين ففي اتفاقية سنة 1951 م نجد تطبيقا لها في المادة (31/2) الخاصة باللاجئين الموجودين على اقليم الدولة بطريقة غير شرعية إذ يلزم النص الدول المتعاقدة بمنح هؤلاء اللاجئين مهلة مناسبة للإقامة على اقليمها بالإضافة إلى منحهم جميع التسهيلات اللازمة للحصول على الإذن بالدخول لدولة أخرى " [1]

3 – اختيار دولة الملجأ :

اتفاقية سنة 1951 م لم تشر صراحة لهذا الموضوع و كذلك الاتفاقيات الاقليمية المعنية باللجوء لكن المفوضية السامية تطرقت إلى هذا من خلال التوصية رقم (15) للجنة التنفيذية و التي نصت على أن :

" الدول أن تأخذ بعين الاعتبار نية طالب اللجوء في اختيار الدولة التي ترغب أن يتقدم بطلب اللجوء لديها كلما كان ذلك ممكنا كما بينت أيضا أنه اذا تبين أن للشخص قبل أن يتقدم بطلب اللجوء اتصالات معينة أو بعض المقربين منه في دولة معينة فإنه يمكن له اختيارها اذا بدا ذلك معقولا وعادلا " [2]

---

[1] إبراهيم أحمدي وهيب : **القانون الدولي الخاص , المواطن**, و مركز الاجانب . القاهرة : دار النهضة ,2001 ,ص322

[2] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون** , نفس المرجع السابق , ص74

الملاحظ بأن هذه التوصية قد أجملت مجموعة الأسباب التي قد تكون مبررة للشخص أخذ الحق في اختيار الدولة التي يرغب في تقديم طلب اللجوء على اقليمها مع مراعاة أن يتم ذلك قبل تقديم اللجوء في بلد الملجأ الأول .

مما سبق يمكن القول بأن القانون الدولي يعترف للأجانب بالقدر الأمثل من الحقوق التي لا تستقيم حياتهم بدونها بحيث يمكن القول بوجود عرف دولي يقضي بعدم إمكانية الدولة الإخلال بهذا القدر من الحقوق، أو كما يصطلح عليها باسم الحد الأدنى في معاملة الأجانب، إضافة إلى التزام الدولة باحترام أية اتفاقيات دولية خاصة بمعاملة الأجانب وحقوقهم تكون الدولة طرفا فيها، ومن أهم هذه القواعد العرفية الاعتراف للاجئ بالشخصية القانونية وما يترتب عليها من أهلية لاكتساب الحقوق والالتزامات على أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن طالب اللجوء هو لاجئ محتمل ومن الممكن أن لا يتمتع بحماية دولته أو أن دولته الأصلية تطلب تسليمه، واعتمادا على ما سبق ذكره في الفرع السابق فإن النظام القانوني الخاص بالأجانب لا يوفر لطالب اللجوء القدر الكافي والمناسب من الحماية، لذلك لابد له أن يستفيد من الحماية الخاصة الممنوحة للاجئ من خلال تمتعه بمجموعة من الحقوق التي تميزه عن الأجنبي وتوفر له قدرا أكبر من الحماية إلى حين النظر في طلبه سواء بمنحه اللجوء ، أو رفض طلبه، إن القول بغير هذا يتناقض مع أبسط قواعد تفسير المعاهدات التي توجب دائما حسن النوايا مع الأخذ في الاعتبار موضوع المعاهدة والغرض منها، كما أكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على ضرورة معاملة طالب اللجوء على أساس انه لاجئ محتمل مع وجوب تمتعه بالحماية المطلوبة إلى أن يتم البت في طلبه .

المطلب الثاني : شروط منح اللجوء وفق قواعد القانون الدولي

من أجل تحديد ما المقصود باللاجئ يتضح انه لابد من توافر شروط معينة حتى يمكن لدولة ما أن تمنح شخص ما حق اللجوء لديها وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي, هاته الشروط ما إن توافرت تكون بمثابة البصمة التعريفية التي تميز اللاجئ عن غيره وأهم هذه الشروط يمكن إجماله في عدد النقاط التالية :

أولا –" أن يتواجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية أو خارج إقليم دولته المعتادة إذا كان من الأشخاص عديمي الجنسية، وفي معظم الحالات يحتفظ اللاجئون بجنسية دولتهم الأصلية " [1]

يعتبر هذا الشرط من جملة الشروط العامة للاعتراف بوضع اللاجئ دون أي استثناء على ذلك أي أنه عندما يدعى شخص ما من قبل الدولة فإنه يجب أن يثبت أنه يحمل جنسية هذه الدولة، لكن إذا كان طالب اللجوء من عديمي الجنسية ففي هذه الحالة يجب تحديد وضعه كلاجئ بالطريقة المتبعة بالنسبة لعديمي الجنسية .

ثانيا – يتعين ألا يكون في مواجهة اللاجئ أحد الأسباب التي تدعو إلى إبعاده من تعداد اللاجئين، وهي التي ذكرتها المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووصفتها بأنها أسباب خطيرة، تدعو لاعتبار الشخص قد ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، أو كان قد مسبوق الإدانة بسبب أعمال منافية لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها .

ثالثا – " أن يكون الخوف من الاضطهاد قائماً على أسباب معقولة تبرره، حيث يجب أن يكون خوف الشخص من التعرض له راجعاً إلى أسباب محددة حصرا ، فلا ينطبق وصف اللاجئ على الأشخاص الذين ليس لديهم أسباب معينة للخوف من الاضطهاد، حيث قد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 م والخاصة باللاجئين أسباب الاضطهاد التي تؤدي إلى اعتبار الشخص لاجئا " [2].

رابعا : أن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية، سواء لاستحالة ذلك بسبب حرب أهلية أو دولية، أو لرفض الدولة تقديم الحماية له، أو لأنه غير راغب في التمتع بهذه الحماية لخوفه من الاضطهاد .

---

[1] أمنية مراد : **الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي الانساني** , مرجع سابق الذكر , المأخوذ من الموقع الآتي : (http://democraticac.de/?p=45114)

[2] أمنية مراد : **الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي الانساني** , المرجع نفسه .

المطلب الثالث : حقوق وواجبات اللاجئ

اللاجئ هو إنسان اضطرته الظروف لأن يترك وطنه الأصلي بحثا عن ملجأ يأويه بسبب اعتبارات قد تكون عرقية أو دينية أو بسبب جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية أو نتيجة الاعتداء أو الاحتلال أو الحروب, وسنعرض في هذا المطلب بعضا من حقوق اللاجئين في القانون التي وردت في الاعلانات والمواثيق الدولية سواء كانت حقوقا خاصة بهم أو حقوقا تشملهم و تشمل غيرهم طبقا لما وردت في تلك الاتفاقيات كما سنتطرق في المقابل إلى عدد من الواجبات التي تقع على كاهل مجموع اللاجئين و هذا على النحو الآتي :

أولا – الحقوق :

للاجئ عدد من الحقوق المكفولة نذكر من بينها الآتي :

1 – عدم إعادة اللاجئ إلى دولة الاضطهاد :

يعد هذا الحق بمثابة حجر الأساس في قانون اللجوء بحيث نصت اتفاقية سنة 1951 م على هذا المبدأ في المادة (1/33) و التي جاء فيها :

((يحظر على الدولة المتعاقدة طرد أو رد اللاجئ بأية صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث حياته أو حريته مهددتان بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية)) .

2 – حق اللاجئ في المأوى المؤقت :

يقصد بهذا الحق أن الدولة وإن كانت غير ملزمة بقبول اللاجئ على إقليمها ومنحه الملجأ لكن يستوجب عليها أن توفر للاجئ الحماية القانونية الأدنى ضد الوقوع في أيدي سلطات الاضطهاد و ذلك بالسماح له مؤقتا بالمكوث حتى يتمكن من البحث عن ملجأ آخر يقبله .

" هذا الحق يعتبر من بين الحقوق الانسانية الأصيلة المتعارف عليها و التي من شأنها أن توفر للاجئ بعض الحماية من أي تهديد قد يلحق الضرر به " [1].

[1] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة و القانون** , مرجع سابق , ص 102 ص 103

3 – عدم التمييز :

يعد مبدأ عدم التمييز بين الأفراد و الجماعات من أهم المبادئ والركائز التي بنيت عليها الوثائق الدولية المعنية بهذا الخصوص حيث نجد ما نصت عليه المادة (3) من اتفاقية سنة 1951 م على أن :

((تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو الموطن))

4 – حق اللاجئ في حرية التنقل :

حرية التنقل بمعنى إمكانية تغيير الفرد لمكانه تبعا لحريته وقد أسماها البعض بحرية الحركة و يمكن التمييز بين أنواع عدة من التنقل فهناك امكانية التنقل برا أو جوا أو بحرا إلا أن أكثرها انتشارا هو التنقل البري بسبب الحالة العامة للجوء و ضيق ذات اليد بالنسبة لمعظم جموع اللاجئين, وقد ورد في المادة (26) من اتفاقية سنة 1951 م الآتي :

" تمنح كل من الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار مكان إقامتهم و التنقل الحر ضمن أراضيها على أن يكون رهنا بأي أنظمة تنطبق على الأجانب عامة في نفس الوقت " [1]

5 – حق اللاجئ في العودة :

يعتبر الحق في العودة من بين الحقوق الأصيلة المتوجب منحها للاجئ كما حث الاعلان العالمي لحقوق الانسان على هذا من خلال التأكيد على حق العودة فقد ورد في المادة (13) من هذا الاعلان ما نصه :

- لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده و العودة إليه .

و تضمن عهد الحقوق المدنية و السياسية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في المادة (12) تحديدا ما يلي :

أ – لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان مكوثه و استقراره .

[1] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون** , نفس المرجع السابق , ص 105 ص110 .

ب – لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده .

ثانيا – الواجبات :

بداية يجب أن نشير إلى أن الاتفاقيات المرتبطة بموضوع اللاجئين ركزت على حقوق اللاجئين أكثر من واجباتهم و يعود هذا الى أن اللاجئ هو الطرف الأضعف في معادلة اللجوء هذا فضلا على الأحوال المعقدة التي يعيشها اللاجئون في العالم مما يفرض التركيز على حقوقهم أكثر من واجباتهم, وقد أشارت اتفاقية عام 1951 م صراحة إلى عدد من الالتزامات الواجبة على اللاجئون تجاه الدولة المتعاقدة, إذ نصت المادة (2) من هذه الاتفاقية على الآتي ذكره :

" على كل لاجئ إزاء البلد المتواجد فيه واجبات تفرض عليه خصوصا أن ينصاع لقوانينه و أنظمته و أن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام " [1]

أ- الواجبات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام و الأمن الوطني ((اتجاه دولة الملجأ)):

نوهت المادة الثانية من اتفاقية سنة 1951 م إلى أنه يتوجب على كل لاجئ إزاء البلد الذي يتواجد به واجبات محددة, فالمادة (2) أقرت أن اللاجئ هو إنسان عادي يجب عليه الالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها في الدولة التي يتواجد فيها, زيادة على ذلك يتضمن إعلان اللجوء الاقليمي في المادة (4) منه ما نصه :

" أنه يجب على الدول التي تمنح حق اللجوء أن لا تسمح للأشخاص اللاجئين أن يقوموا بأنشطة تنافي أهداف الأمم المتحدة و مبادئها و من ثم يلتزم كل من يتمتع بحق اللجوء بألا يقوم بأنشطة تتنافى مع أهداف الأمم المتحدة و مبادئها " . [2]

[1] أنظر : **المادة (2) من اتفاقية سنة 1951 م الخاصة بوضع اللاجئين** .

[2] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون** . مرجع سابق الذكر , ص 138 .

ب – الواجبات التي تفرضها اعتبارات المحافظة على العلاقات الودية بين الدول ((تجاه الدول الأخرى)) :

" حينما يقدم لاجئ ما على مغادرة وطنه فإن الأمر لا يخلو من أن يكون ناقما على بلده أو أن تبدي الدولة الأصلية استياءها على هذه الخطوة الأمر الذي يشكل مصدرا لأحراجها كونها تنتهك حقوق الانسان ومبادئه وبالرغم من أن جميع المواثيق الدولية التي اعتبرت منح اللجوء عملا إنسانيا مسالما ولا يجوز اعتباره عملا غير ودي إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى نشوء توترات بين الدول " [1]

قد تزداد الأمور سوءا في حال ما إذا أقدم اللاجئ على الانخراط في تنظيمات عسكرية أو كيانات موجهة ضد دولته أو أقدم على التسلل عبر الحدود إلى موطنه و القيام بأعمال قد تفسرها الدولة الأصل على أنها أعمال ضد سلامة ترابها ومواطنيها.

وعليه نجد أن جل الاعلانات والمعاهدات الخاصة باللجوء تفرض على دول الملجأ الالتزام بفرض القيود على اللاجئين لمنعهم من ممارسة مختلف الانشطة التي قد تهدد أنظمة الحكم في أي دولة أخرى ومثل هذا النص يولد الالتزام نفسه تجاه اللاجئ أو طالب اللجوء في مواجهة دولة الملجأ و من الأمثلة على ذلك ما أقرته كل من المواد الآتية :

- المادة (4) من اعلان الأمم المتحدة حول الملجأ الإقليمي لسنة 1967 م و قد نصت على ((أن لا تسمح الدول مانحة اللجوء للأشخاص الذين حصلوا على ملجأ فيها بالقيام بأية أنشطة تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها))

" المادة (1/3) من الاتفاقية الافريقية لسنة 1969 م أوجبت على اللاجئ الامتناع عن القيام بأية أعمال تهدف إلى مهاجمة أي دولة عضو بالمنظمة التي من شأنها أن توتر العلاقة بين الدول الأعضاء" [2]

الملاحظ هو أن اتفاقية سنة 1951 م لم تتطرق إلى موضوع التزام اللاجئ بحسن العلاقات بين الدول بشكل مباشر لكن يمكن الاستناد إلى نص المادة (2) و المادة (32)

---

[1] محي الدين محمدي قاسم : **التزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ , دراسة مقارنة في التشريعات الدولية والاقليمية** , جامعة نايف للعلوم الأمنية , 2006 م .

[2] راجع : **مضمون الاتفاقية الافريقية لسنة 1969 م** .

على اعتبار أن مثل هذه الأعمال من شأنها أن تنعكس على الأمن الوطني لدولة الملجأ والاخلال بالنظام العام.

ج – واجبات أخرى للفرد :

ما نقصده هنا يتمثل في :

" مجموعة الواجبات التي تكون إزاء الجماعة أو تجاه الآخرين والتي نصت عليها أغلب التشريعات الوطنية, سنورد هنا واجبات عامة على الأجانب تنطبق على اللاجئ لكونه أجنبيا في بلد الملجأ و ذلك بمقتضى المادة (29) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وواجبات أخرى متنوعة للفرد إزاء الجماعة و إزاء الآخرين تنص عليها التشريعات الوطنية " [1]

حيث تنص جميع التشريعات و القواعد الوطنية على ما يلي من واجبات للفرد :

(أ)– أن يحسن التصرف مع الغير بحيث يمكن لكل فرد أن يكون شخصيته و ينميها بمنتهى الحرية وعلى أكمل وجه .

(ب)– أن لا يجهل القانون تبعا للمبدأ القائل : ((لا عذر لمن جهل القانون))

(و)– أن يؤدي الخدمات المدنية التي يمكن أن تطلب منه كما يؤدي بعض الخدمات في حالات الطوارئ أو الكوارث أو في أي ظروف من شأنها أن تهدد وجود ورفاهية السكان في مجموعهم أو بعض أجزائهم .

وعليه كملخص لهذا المبحث من الدراسة نستطيع أن نقول بأن للاجئ مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى يكتسب صفته القانونية تبعا لمتطلبات القانون الدولي الانساني, كما أن له عدد من الحقوق المكفولة بالإضافة إلى مجموعة واجبات منصبة على كاهله تماشيا وصونا لقوانين الدول المضيفة حيث نجد بأن اتفاقيتي الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية لسنتي 1951 م و 1969 م تواليا نصت من خلال عدد من مواد اتفاقياتها على إعطاء هيكلية قانونية واضحة لصفة اللاجئ حتى يتم تميز حالته عن غيرها من الحالات الانسانية المشابهة .

[1] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون** , مرجع سابق الذكر , ص 141 .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل الأول من هاته الدراسة أن نبحث في مضمون نقاط وجزئيات بحثية ومفاهيمية تمحورت بشكل مباشر حول طبيعة اللجوء و كذا مفهومه ومراحل نشأته وتطوره عبر المراحل التاريخية و الزمنية المتعاقبة, كذلك تمت الإشارة إلى جملة الأسس و الأنماط التي تميز مختلف حالات اللجوء عن بعضها البعض كاللجوء الانساني الذي يشمل بقية أنواع اللجوء, اللجوء السياسي و كذا الملجأ الاقليمي, اضافة إلى عدد من المفاهيم المشابهة التي قد تتداخل مع مفهوم اللجوء كالنزوح و الهجرة و ابن السبيل وغيرها وبالانتقال إلى مضمون المبحث الثاني من هذا الحيز من الدراسة نستخلص ونستنتج مجموعة من النقاط البحثية التي تمحورت اجمالا حول النظام القانوني للجوء في بعض المواثيق والاتفاقيات الدولية على غرار ماهية وكذا صفة اللاجئ في ضوء اتفاقيتي الأمم المتحدة لسنة 1951 م واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969 م وعدد من البروتوكولات والمعاهدات الاضافية المكملة .

أيضا ما تعلق بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين, كذلك ما ارتبط بمجموعة الشروط المطلوب توافرها في اللاجئ و جملة الحقوق والواجبات المترتبة عن ذلك .

ما يمكن استخلاصه كذلك أمكن اجماله في عدد النقاط التالية :

- حتى يأخذ اللاجئ صفته الملائمة لحالته الاعتبارية لابد من اعطائه إطاره القانوني و الذي يميز حالته عن غيرها من الحالات المشابهة .
- للجوء شروط عديدة و هذا تبعا لقواعد القانون الدولي الانساني .
- أيضا تتمتع مجموعات اللجوء بحقوق محددة و بالمقابل تقع على كاهلها واجبات و هذا وفقا لقواعد القانون الدولي الانساني بطبيعة الحال .

الفصل الثاني: العلاقات التركية – السورية وانعكاساتها على اللاجئين السوريين في تركيا.

المبحث الأول: العلاقات السورية – التركية قبل الثورة السورية

المبحث الثاني: العلاقات التركية – السورية بعد الثورة السورية

الفصل الثاني: العلاقات التركية – السورية وانعكاساتها على اللاجئين السوريين في تركيا

يتطرق هذا الفصل إلى البحث في تاريخ العلاقة التي تربط كل من تركيا و سوريا وطبيعتها، وكيف كان مسارها، والى أي مدى أثرت طبيعة هذه العلاقة بين البلدين في تعامل تركيا مع اللاجئين السوريين، الذين اختاروا الوجهة التركية لهم كملجأ متجنبين بذلك الصراع الداخلي لدولة سوريا، ولتناول الموضوع من جوانبه المتعددة قسمت الدراسة الى مبحثين كما يلي :

المبحث الاول: خص فيه للتكلم عن العلاقات التركية السورية التاريخية و طبيعتها بين البلدين بكل فصولها وتحولاتها، متطرقين في طياتها الى العناصر الاساسية التي كانت تؤثر على علاقتهم، كذلك مدى التزام كل دولة بهذه العناصر.

المبحث الثاني: يعالج فيه المشكلة السورية وظهورها للسطح كأزمة، وتسليط الضوء على بداية اللجوء الذي كان نتاج هذه الازمة، ودراسة الفئة التي كان اختيارهم الوجهة التركية للجوء سواء في أسباب الاختيار وكذا المعيقات والتحديات التي تواجه الفرد اللاجئ نحو الوجهة التركية.

المبحث الاول : العلاقات السورية – التركية قبل الثورة السورية

أفرزت تداعيات الحرب العالمية الأولى اتفاقًا بين تركيا وفرنسا بوصفها دولة انتداب على سوريا يقضي بترسيم الحدود التركية السورية، ما نتج عنه استحواذ على بعض الاراضي في الحدود السورية – التركية لصالح تركيا منها اقليم " اسكندرونة " المسماة بـ هاتاي ، وبعد ذلك دخلت العلاقات السورية التركية وحتى نهاية تسعينيات القرن العشرين مرحلة من التوتر المتفاوت الحدة، زادت فيها الهواجس والمخاوف الدولية من حدوث تصادم بين الدولتين في أكثر من مرة .

الشيء الذي تمخض عنه تدخلات دولية تمثلت في بعض الدول بمبادرات ذاتية أو في إطار جامعة دول العربية، من أجل تلطيف الأجواء بين الخصمين، ولقد أدت هذه الجهود في نهاية المطاف الى تحقيق أهدافها المنشودة .

إلا أنه ومع انتشار مد الثورات في العالم العربي ، لم يكن لهذا الصلح و التقارب السوري أن يطول ، حيث كان لسوريا حظها من هذا المد الذي كان له الوقع الكبير على المجتمع السوري ودول الجوار، مما أسفر عن ظهور أكبر عمليات الهجرة الجماعية في العالم للشعب السوري .

من هنا يتطرق الباحث الى البحث حول النقاط التالية :

- طبيعة العلاقة التي كانت بين البلدين .
- المرتكزات التي كانت تسيطر عن طبيعة هذه العلاقات .
- وقع ما يسمى بالربيع العربي على الشعب السوري .

المطلب الأول : العلاقات السورية – التركية قبل اتفاق أضنة 1998

"توتر وشد وجذب"، أهم ما ميز هذه الفترة خصوصا مع استغلال الطرف التركي لورقة المياه واستعمالها في كل المحاور السياسية والجغرافية والمساومة عليها، كما كانت تركيا تتهم الجانب السوري بدعم منظمات ارهابية بغية تعطيل مشاريعها التي هي بصدد انجازها ، كما أن سوريا لديها من الذكريات العالقة حول اقليم " اسكندرونة " الذي تعتبره حق مسلوب منها في معادلة فرنسة تركية ظالمة .

وعليه يمكن تلخيص أهم نقاط الخلاف و التوتر السياسي بين البلدين في :

1. اقليم اسكندرونة :

إن لواء اسكندرون او هاتاي كما تسمى حاليا، منطقة متنازع عليها بين تركيا وسوريا وترجع أحداثها في الاساس الى ما قبل استقلال سوريا، أي عندما كانت تحت الانتداب الفرنسي، حيث في العام 1939 م وقعت كل من فرنسا وتركيا اتفاق على ضم المنطقة الى الاراضي التركية في خطوة لترسيم الحدود بين سوريا وتركيا، وهو ما أدى بطبيعة الحال لاعتراض سوريا التي تعتبر اسكندرونة (هاتاي) منطقة سورية، لكن دون جدوى ، فسوريا في بداية الاتفاق لم يتم إشراكها في موضوع تخطيط الحدود مع تركيا، ولذلك تعتبر سوريا منطقة اسكندرونة سورية وأن حدودها مفروضة و غير شرعية [1]

من هنا فان كل من تركيا وسوريا في علاقاتهما تحمل نوع من التوتر و تبادل التهم على الطرف الاخر حول الاطماع التوسعية على حساب الآخر، وسوريا ترفض الاتفاق المبرم بين تركيا و فرنسا الذي نص على ضم اسكندرونة الى تركيا.

وعلى الرغم من ذلك فسوريا تتجنب طرح القضية كثيرا و هذا لما يتعلق بارتباط سوريا بالموارد المائية التي مصدرها المجاري المائية النابعة من تركيا، فتركيا تجيد توظيف ورقة المياه في مصالحها واستخدامها كأوراق ضغط مع الجانب السوري، حيث في ابسط مثال كان لتركيا تهديد بقطع المياه سنة 1998 عن سوريا في قضية "اوجلان" زعيم حزب PKK وهو ما يفسر ضعف الموقف السوري من المطالبة بهذا الاقليم ، و الذي توج في الاخير

[1] محمود خليل يوسف القدرة : **تطور العلاقات السياسية التركية –السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية 2007–2012** .رسالة ماجستير،كلية الاداب و العلوم الانسانية جامعة الازهر بغزة ،25 جويلية 2013 ، ص27–28

لصالح تركيا سنة 1998 ضمن اتفاق اضنة الذي ينص على عدم اعتبار المنطقة جزء من سوريا و عدم المطالبة بها مجددا ، و تم الاتفاق على ذلك ، ليتبعه بعد ذلك سلسلة من الاجراءات التي توجت بتقارب الطرفين المتنازعين .

2. مشاريع تركيا المائية على نهري دجلة و الفرات :

وترجع أسباب مشكلة المياه في اقبال تركيا على مشاريع عملاقة تخص جنوب شرق الاناضول و تجسيد مجموعة ضخمة من السدود على نهري دجلة و الفرات ، في خطة من ضمنها مشروع GAP *، ما يجعل تركيا تطمح في المستقبل إلى جني فوائد اقتصادية ، من خلال توظيف مشروعاتها المائية، على نهري دجلة والفرات، بوصف هذه المشاريع المائية بأنها يمكن أن تشكل عنصراً موازياً لأهمية النفط العربي، مستغلة مضاعفة الطلب العالمي على المياه، التي يمكن أن تنافس قضية الطاقة، بوصفها قضية سياسية واقتصادية، فطموح تركيا إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة، نظير بيعها المياه إلى البلدان العربية المجاورة، وهو ما يعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده[1]

والشيء الذي يحسب على تركيا انها لم تعر اي اهتمام بمتطلبات الدول المشاركة لها في مجرى ومصب الانهار المشتركة ، وهذا وفق رؤية تركية منفردة ترى بأنها هي صاحبة هذه الانهار ولا يمكن لأي كان أن يشارك تركيا في مواردها .

حيث ترى سوريا بان اقتسام مياه نهر الفرات واجب على دولة تركيا مع دول الجوار وهذا استنادا الى اتفاقية هلسنكي الدولية 1966 م التي تخص مياه الانهار الدولية حيث يشير نصها الى أن المنبع والمجرى والمصب خط مائي متكامل لا يجب الفصل بينهم .

الا أن الرؤية التركية تجسدت في رد رئيس الحكومة آنذاك 1992 م "سليمان ديميرل" بالقول :

---

* مشروع جنوب شرق الاناضول GAP هو مشروع لتنمية جنوب شرق الاناضول في تركيا عبر بناء 22 سد و 19 محطة توليد طاقة مائية ، و هو على مجرى نهري الفرات و دجلة ، مشاريع الري تغطي مساحة 17.000 كم^2 ، وقد تم انشاء 9 مطارات ، وتقدر تكلفة هذا المشروع بحوالي 32 بليون دولار امريكي ، يغطي المشروع 9 محافظات التي هي في حوضي الفرات و دجلة و في اعالي بلاد الرافدين

[1] محمد على محمد تميم الجبوري .**مرجع سابق** . ص 87

" أن مياه دجلة و الفرات مياه تركية و مصادر هذه المياه هي موارد تركية ، كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا ، نحن لا نقول لسوريا و العراق أننا نشاركهما مواردهما النفطية ، ولا يحق لهما القول أنهما يشاركاننا مواردنا المائية إنها مسألة سيادة، إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد " [1]

ولم يكن للموقف التركي اي توجه نحوى التخفيف من التصعيد ابدا و لا نية فيه تجاه قضية المياه العالقة بين بلدي الجوار (العراق وسوريا) ، إذ أن " سليمان ديميرل" مرة اخرى في 15 سبتمبر 1997 لم يقبل فكرة تقسيم مياه الفرات بالتساوي بين تركيا و سوريا والعراق وتمسكها بالخطة الثلاثية المراحل التي اقترحتها من قبل والهادفة إلى الاستخدام الرشيد لموارد المياه من النهرين، ضمن مقترح الاتفاق الذي كان بين سوريا و تركيا في 1987 ورفضته العراق بحجة انه لا يوفر متطلباتهم من المياه ، و الذي ينص على سماح بتدفق 500م^3/ثا^2.

وهو الامر الذي يجعل من مشكلة المياه تعود في الاساس الى نظرة الساسة الاتراك بوجه مختلف لمفهوم المياه العابرة للحدود و مفهوم الحقوق السيادية ، و الطموح التركي لإضفاء الصفة التركية على نهري الفرات و دجلة حتى نقطة مغادرة كل منهما الاراضي التركية ، مبررا ذلك كما يقول احد المسؤولين الاتراك :

" لا نستطيع تحمل ترف ترك سهولها في الاناضول دون مياه لكي تتدفق المياه بغزارة من نافورات دمشق وبغداد" [3].

---

[1] أ عربي لادمي محمد : **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا و القضية الفلسطينية 1990–2010 م** . المركز الديمقراطي العربي للدراسات و السياسية و الاقتصادية – برلين.المانيا – 2017 . ص71

[2] أ. محمد على محمد تميم الجبوري :**مرجع سابق** . ص 79

[3] د. جلال عبد الله معوض : **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية–تركية** ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 ، ص 194

3. نشاطات "حزب العمال الكردستاني(PKK)":

وجدت سوريا في هذا التنظيم "حزب العمال الكردستاني" ، متنفس لها من الضغط والابتزاز التركي المستمر، سواء على المستوى السياسي او العسكري ونشاطاتها المتواصلة والمتناغمة مع اسرائيل على حدودها، اذ تشير العديد من التقارير الى تعامل المخابرات السورية مع هذه الفئة من الاكراد، ومنحهم الغطاء لتشكيل معسكرات على الاراضي السورية للعمل ضد تركيا و محاولة تشكيل دولة مستقلة لهم. [1]

في خطوة منها لردع محاولات تركيا المتكررة للضغط على سوريا بورقة المياه في كل مناسبة تسنح لذلك ، وقد تعددت اتهامات تركيا لسوريا بدعم هذه المنظمة الارهابية مرات ، ففي سبتمبر 1992 صرح الرئيس التركي " أوزال" قائلا :

""إن هدف الإرهاب الأساسي هو السدود التي بنينا على نهر الفرات وغيرها ،عندما شرعنا في بناء سد أتاتورك انطلقت شرارة الإرهاب ،فهل يريدون خنقنا وقطع مياهنا؟ إننا لن نمس بسوء، ولا بأي صورة ،الناس في سوريا و العراق إنهم يريدون إضعاف تركيا" [2]

ومع تزايد العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني في تركيا وتأزم الوضع الداخلي، دفعت الحكومة التركية إلى المساومة مع سوريا بوعدها لها بالتوصل إلى حل لمشكلة توزيع المياه يرضي جميع الاطراف، و ذلك خلال زيارة رئيس الوزراء التركي لدمشق ولقاءه بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في جانفي 1993 م و وعده بالتوصل لحل نهائي لمشكلة المياه قبل نهاية السنة ، ولكن النشاط العسكري عاد من جديد على الاراضي العراقية حتى مشارف سوريا في 18-28 ماي 1997 ، ما أثر من جديد في مدى جدية تركيا في تخفيض مستوى التصعيد مع سوريا وجعل من وزير الخارجية السوري "فاروق الشرع" في 21 جوان و 13 جويلية يصرح :

---

[1] هوشنك أوسي : " نظام الأسد و حزب العمال الكردستاني .. علاقات متلونة عبر التاريخ .. إلى أين تتجه !؟ " .شبكة الشام . 11 مارس 2018 : https://goo.gl/AwtYCJ

[2] عربي لادمي محمد : **مرجع سابق** . ص 68

" أن المشكلة الأساسية للأكراد داخل تركيا ويجب أن تعالج داخلها ،وألا يلقى اللوم على الآخرين، و أن سوريا تهمها وحدة تركيا وسلامة أراضيها" [1]

ونتيجة للتصعيد المتواصل فلقد عاش البلدان على وقع تصريحات من كلا الطرفين والتي لا تهدئ الا بكيل من الاتهامات المتتالية بين البلدين ، مما ترتب عليه أقصى درجات التصعيد والاستنفار العسكري بحجة حماية النفس ، فسوريا تشير الى أن تركيا تتعاون مع دول معادية لها في مناورات لا تعلم نوايا من ورائها، و تركيا تصرح بأنها مهددة في أمنها نتيجة دعم النظام السوري لمنظمة إرهابية ، و يرجع الفضل في الأساس الاول الى نقطة المياه التي تجد عدم قبول لأطرافها حول نظرة موحدة تساعد في تجاوز الخلافات بينهم فتوظيف تركيا لورقة المياه جعل من سوريا تتصيد ورقة الاكراد لتوظيفها كذلك ، للموازنة وإعادة ضبط محور التوازن بين البلدين في المكانة التي يمكن أن يفاوضا منها .

المطلب الثاني : العلاقات السورية – التركية بعد اتفاق أضنة 1998 م

مع تسارع خطى ترسيخ التعاون التركي – الاسرائيلي ، فقد توصل الطرفان الى وضع خطط مشتركة في سنة 1998 م، على مستويات استطلاعية ومخابراتية وانتاجية وتسليحية، هدفت لربط المؤسستين العسكريتين التركية– الاسرائيلية، كان التقارب بين البلدين في أقصى درجات الانسجام و التنسيق [2] ، و توجت عقب كل هذا التنسيق مناورات في 17 جانفي 1998 م كان الهدف منها حسب قائد مدمرة امريكية مشاركة في المناورة :

"ان الهدف الاساسي للمناورات هو تدعيم العمل المشترك الذي يمكن للبلدين الثلاثة القيام به ، و قد تكون لها فوائد اخرى مثل تحقيق الاستقرار الاقليمي " [3]

---

[1] **نفس المرجع** . ص 69

[2] د.وليد رضوان : **العلاقات العربية التركية** ، بيروت :شركة المطبوعات لتوزيع و نشر ، 2006 ، ص 299

[3] د.وليد رضوان : **مرجع سابق** ، ص 301

هذه المناورات المكثفة، والنسيق بين البلدين الاسرائيلي– التركي، جعل من سوريا ترى بان ما يحصل بين البلدين ما هو الا امر يدبر لسوريا، مما جعل فاروق شرع في 11 جانفي 1998 يكيل بتهمة ضمنية قائلا :

" أن سوريا لا تصدق أن المناورات الثلاثية مصممة لخدمة السلام " [1]

خصوصا وأن، سوريا تقف في خط المقاومة ضد اسرائيل ولها خلفيات معها مما يجعل تركيا تقف موقف المستفز في تعامله و تنسيقه مع اسرائيل على الحدود السورية وهو ما جعل من سوريا تقف موقف المحرض ضد تركيا لتعاونها مع اسرائيل العدو الاول لها

كانت تهديدات التركية لا تتوانى في حرب التصريحات ضد سوريا ، حتى وصلت الى اقصاه متهمتا سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني [2] ، اين تم حشد الجيوش على الشريط الحدودي لكلا البلدين ، يقول " مسعود ديلماظ " رئيس الحكومة آنذاك :

" أن الجيش التركي ينتظر الاوامر للقيام بعمل عسكري محتمل ضد سوريا " [3]

ومع تواصل التهديد التركي ، كان على سوريا التفكير في استغلال دور اقليمي جديد بعيدا عن مضلة الاتحاد السوفياتي المعهودة لها[4]، وهذا ما ترجم لاحقا بتدخل مجموع الدول العربية، واستنكارها لطريقة التصرف التركي مع الوضع، وقد اقترحت مصر أن تكون وسيط في القضية وتحل المسألة سياسيا بعيدا عن القوة ، وبقبول تركيا بهذه الوساطة ضمن شروط صرحت بها في 7 اكتوبر 1998 في مباحثات مع رئيس مصر مبارك هي [5]:

- توقف عن دعم عناصر حزب العمال الكردستاني و منع عناصره من تسلل عبر حدودها لتركيا و العراق و تسليم زعيمه اوجلان .
- وقف الحملة المضادة لتركيا و تشويه مقاصد التعاون التركي– الاسرائيلي .

---

[1] د . وليد رضوان : **مرجع سابق** ، ص 305

[2] ا عربي لادمي محمد : **مرجع سابق** ، ص 70

[3] د. وليد رضوان : **مرجع سابق** ، ص 309

[4] أحمد داود أوغلو : **العمق الاستراتيجي –موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية –** . ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل . لبنان– الدار العربية للعوم ناشرون . ط 1 .2010 . ص 432

[5] د. وليد رضوان : **مرجع سابق** ، ص 311

- التوقف عن المطالبة بالاسكندرونة .
- توقيع سوريا على اتفاق ثلاثي مع تركيا و العراق لحل مشكلة المياه طبقا للمقترحات التركية .

وهذا ما سيحققه اتفاق اضنة الذي سينقل العلاقات بين تركيا وسوريا الى شكل أخر ويمنحها وجه جديد في التعامل مع الاحداث، كما سيغير توجه كل من البلدين من التعامل بانفرادية في القرارات السياسية خصوصا في الامور ذات البعد المشترك، وهو ما يمكن ان نسميه بتوحيد الاطار الاستراتيجي للبلدين في اتخاذ القرارات .

فخلال الفترة الممتدة ما بعد اتفاق اضنة و حتى 2010م حصلت تطورات كثيرة أسست لحالة شراكة الدولتين ، نتيجةً لعوامل مفروضة من طرفي العلاقة K ففي الجانب التركي لعب الهاجس الكردي والتوسع التركي باتجاه دول المنطقة دوراً في بناء علاقات شراكة مميزة مع سوريا، أما في الجانب السوري، فقد رأت الحكومة السورية في علاقاتها مع تركيا نوعاً من حماية النظام من الضغوطات الخارجية التي تطورت بشكل أساسي بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في العام 2005م واتجاه أصابع الاتهام نحو سوريا[1].

وطبقا لنصوص "اتفاقية اضنة " التي تمت في مدينة اضنة بتركيا في 20 اكتوبر 1998 بين البلدين بوساطة من جامعة الدول العربية و مصر و ايران ، فقد كانت تحمل في طياتها بعضا من البنود السرية ، و لكن ما يمكن ان نشير اليه في هذه البنود ، هو ما ساعد الدولتين في تجاوز صراعهما ، و حقق لهما تقارب في المصالح السياسية ذات البعد الاستراتيجي و تحقيق تكامل الاقتصادي و تشكيل تعاون امني[2]

و مما احتوته نصوص اتفاقية أضنة [3] :

[1] د. احمد يوسف . **السياسة التركية تجاه سوريا في ضوء موقفها من القضية الكردية** . قوات سوريا الديمقراطية 11 مارس 2018: https://goo.gl/pCWKhZ

[2] ياسمين السورية ، **نص "اتفاق اضنة" بين سوريا و تركيا مع ملاحقه السرية** . حساب في موقع بلوجر ، goo.gl/CDZ5xp

[3] موقع الجزيرة ، **اتفاق اضنة التركي السوري .. بروتوكول امني حمال اوجه** . 16 ماي 2018 ، goo.gl/dnwPsG

1.تعاون سوريا التام مع تركيا في "مكافحة الإرهاب" عبر الحدود، وإنهاء دمشق جميع أشكال دعمها للحزب الكردستاني، وإخراج زعيمه أوجلان من ترابها، وإغلاق معسكراته في سوريا ولبنان (كان آنذاك خاضعا للوصاية السورية المباشرة)، ومنع تسلل مقاتليه إلى تركيا.
2.احتفاظ تركيا بـ"حقها في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس" وفي المطالبة بـ"تعويض عادل" عن خسائرها في الأرواح والممتلكات، إذا لم توقف سوريا دعمها للحزب الكردستاني "فورا".
3.إعطاء تركيا حق "ملاحقة الإرهابيين" في الداخل السوري حتى عمق خمسة كيلومترات، و"اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة إذا تعرض أمنها القومي للخطر".
4.اعتبار الخلافات الحدودية بين البلدين "منتهية" بدءا من تاريخ توقيع الاتفاق، دون أن تكون لأي منهما أي "مطالب أو حقوق مستحقة" في أراضي الطرف الآخر.

وبعد المضي قدما في اتفاقية السالفة الذكر، بدا التقارب بين الدولتين يسير نحوى التطور والتقارب اكثر، ولعل مجموع الاتفاقيات التي شهدها البلدين على خلفية تبادل الزيارات الرسمية على اعلى المستويات كانت بداية لذلك ،ومن بين ما يمكن ان بجسد تطور علاقات الشراكة السورية – التركية ،ابرزها تشكيل الغاء التأشيرة بين البلدين واتفاقيات تعاون العسكري والامني حيث سلمت سوريا خلال الفترة التالية لاتفاقية أضنة 125 عنصراً من حزب العمال الكردستاني لتركيا، وكذا تم اجراء مناورات عسكرية، وتشكيل مجلس التعاون المشترك مما يسهل العمل بين البلدين في المجال الاقتصادي، وقد كان نتيجة لذلك ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 730 مليون دولار في العام 2000م إلى ما يقارب 2.3 مليار دولار في العام 2010م[1].

لقد كان اتفاق اضنة هو الفاتحة أو البداية للانفراج لما تضمنه من بنود هي في الاساس حل للمعضلات التي تؤرق الطرفين بسبب كونها عالقة، وبسببها نتج هذا الكم الهائل من التوتر عبر الزمن مثل مسألة حزب العمال الكردستاني واقليم " اسكندرون " ولعل التقارب الحقيقي تجسد مع تبادل الزيارات الرسمية في مستويات عدة ، ومن اكثر

[1] أ عربي لادمي محمد ، **مرجع سابق** . ص79-82

الزيارات تأثيرا في تلطيف الجو بينهما كانت مشاركة الرئيس التركي احمد نجدت ، في ذلك الوقت بتشييع جنازة رئيس سوري حافظ الأسد، لتكون بعدها صفحات جديدة من التقارب بين البلدين في مختلف المجالات على جميع المستويات.

لقد مرت العلاقات السورية التركية بمرحلة من الانكماش و التباعد و ربما التنافر كما يسميها المحللين، ولظروف التوتر التي كانت تخيم على العلاقات وتباعدها، فقد شكلت مجموعة من المعضلات الهاجس الذي يخلق بؤرة التوتر بين البلدين ، فكثير من المرات حشدت الدولتان قواتهما تحضيرا لصدام حربي على الحدود متهمتا كل دولة الاخرى بالأطماع التوسعية.

لكن مع قدوم الرئيس بشار الاسد وبتمهيد من ابيه حافظ الاسد كانت تركيا و سوريا يعيشان مرحلة من التقارب لم تدم طويلا اثر الازمة التي اندلعت في سوريا والتي كانت لها اسبابها

فاتفاق اضنة الذي تم بين تركيا وسوريا بمباركة مجموعة من الدول العربية، كان له اثر الايجابي على دولتين من الناحية الاقتصادية والعسكرية ..

فلقد شمل التقارب توقيع العديد من اتفاقات التعاون التي توجت بتشكيل منطقة تجارية مشتركة والتنقل الحر بين البلدين واجراء مناورات عسكرية، لتتوج بذلك هذه الفترة ما قبل الازمة الاخيرة بذروة التقارب التركي السوري .

المبحث الثاني : العلاقات التركية – السورية بعد الثورة .

لم يكتب لتقارب التركي السوري ان يدوم طويلا، فمع بداية الازمة السورية ظهرت العديد من المتغيرات السياسية بين البلدين ووجهة النظر تجاه الازمة فاختلاف الطرفين حول طبيعة تسيير الوضع السوري ادى الى جملة من السياسات التركية تجاه النظام السوري.

وتعد الازمة السورية من اكبر الازمات التي شهدها العالم العربي كنتيجة لما يسمى بعدوى الربيع العربي في المنطقة، ونتج عنها عمليات هجرة ضخمة نحو دول العالم والجوار وكان لتركيا الحظ الوافر من استقبال اللاجئين .

حيث يتدفق عدد كبير من السوريين عبر الحدود التركية هربا من احداث التي تحصل داخل البلاد، لرئيتهم بان تركيا الملاذ الامن لهم ولعائلاتهم، وهذا ما يجعل من تواجد المؤسسات المعارضة السورية ليس بالأمر الغريب ومنضمات من جنسيات مختلفة، عاملة في الشؤون السورية في مختلف المدن.

بعد مرور 3 سنوات ونصف على بدأ الثورة السورية وصل عدد السوريين الذين عبروا باتجاه تركيا نحو 1,358,000 فرد، 218,000 منهم ضمن 22 مخيم و 1,130,000 فرد توزعوا داخل ولايات تركيا.[1]

وبحلول ديسمبر 2015 كان هناك حوالي 13,5 مليون من السوريين بحاجة الى مساعدات انسانية، منهم حوالي 6,6 مليون نازح و حوالي 4,2 مليون شخص في المناطق التي يصعب الوصول اليها، وقد بلغ العدد الاجمالي للأشخاص الذيم فرووا من البلاد 4,6 مليون، وهذا العدد في ازدياد حسب احصائيات للأمم المتحدة. [2]

[1] د. عبد الله حمادة : **ازمة اللاجئين السوريين في تركيا –التحديات و سيناريوهات الحل المقترحة** ، المنتدى الاقتصادي السوري

[2] ربى حكمت و جنيفر ميكيل : **أكثر من مجرد ارقام –نظرة عامة اقليمية :الاستدابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الازمة السورية** ، صندوق الامم المتحدة للسكان ، 2016، www.unfpa.org ، ص 2

كل هذه الارقام وهذا الوقع الاعلامي الذي حظيت به القضية السورية يجعلنا نبحث في نقاط الاتية:

- بداية الازمة و ظهورها كصراع في سوريا
- العلاقة بين البلدين في ظل هذه الازمة

سبب كون تركيا تمثل الوجهة الاكثر مثالية للاجئ السوري

المطلب الأول : أسباب و بداية الازمة السورية .

في دراسة تمت في معهد العلوم السياسية بجامعة مونستر الالمانية يربط الدكتور احمد العجلان اسباب الازمة الى النهج الجديد الذي اتخذه بشار الاسد خلافا لما كان عليه الوضع الاقتصادي قبل قدومه هو في الاساس النواة الاساسية لأسباب الازمة فشعب السوري عرف قبل مجيئه في عهد "حافظ الاسد" ومؤسس حزب البعث "ميشيل عفلق" أساسا لنظام اشتراكي يسير الدولة اقتصاديا وهو ما ترتب عليه احتواء كل اطياف الشعب الكادح على حساب الاقطاعيين والمالكين، فرغم ان حافظ الاسد لم يكن مرغوبا به كثيرا الا انه كانت اجور الشعب ومعاشاته مرتبطة بالدولة، الامر الذي يحتم عليهم تشجيعه وتأييده في مباراته السياسية وقبوله.

ولكن مع قدوم بشار الاسد كان من الصعب اتباع نفس المنهج، ويرجع ذلك الى كون عدم ربط اجر العمال بمدى كفاءتهم او انتاجيتهم يخلق ترهلا اقتصاديا مع مرور الزمن وضعف في الانتاجية اكثر فاكثر، ومع العديد من الظروف الدولية كذلك مثل انهيار الاتحاد السوفياتي، وانكماش الرقعة ذات التوجه الاشتراكي في العالم، الامر الذي جعل من المتمسك بالاشتراكية كمن يسير عكس الحياة .

من هنا كانت انطلاقة النهج الجديد لبشار الاسد بخصخصة المؤسسات وانتشرت البنوك وبيعت الاراضي في شكل عقود وافتتح المجال لراس المال الاجنبي وافتتحت سوق للأوراق المال في دمشق، وخلال فترة قصيرة شهد القطاع الخاص نموا حتى اصبح العاملين فيه اضعاف العاملين في القطاع العام، وهو ما يعتبر انقلابا كبيرا في تاريخ السوري

الاجتماعي والسياسي، فبمقابل تحقيق نمو اقتصادي وخروج الدولة من ازمة مالية، الا انه تعتبر قد خلقت بداية لتباعد بين النظام الاشتراكي و الشعب او نظام الاسد والشعب ،لأنه سابقا كان من المفروض على الشعب ان يتبع الحاكم لارتباطه اقتصاديا به، اما الان فأجور العمال تابعة لقطاعات خاصة، وليس لها علاقة بالحاكم، (وهو بلا شك ما كان له بالغ الاثر في توفير الجو المناسب لاندلاع الثورة)

هذا التوجه الجديد (اقتصاد السوق الاجتماعي) كما يسمى، كان في الحقيقة له من الاثار في تدمير الطبقات الهشة في سوريا والحرفيين البسطاء نظرا لما ترتب عليه من انفتاح عن السوق العالمية، ورفع الدعم عن المنتجات المحلية، الامر الذي ادى لرفع الاسعار وانتشار ضعف القدرة الشرائية وعجز الطبقة الضعيفة عن الوصول لما يريدونه، كما ادى الى فتور في الاهتمام بالقطاعات الزراعية والصناعية كما كان الحال وتوجه نحو القطاعات الخدمية (البنوك والاستيراد، وشركات الاتصالات والجامعات)، وهذا النوع من القطاعات لا يمتص الكثير من العاملين وهدفه الربح البحت، كذلك سهولة توقفه في ادنى الازمات، وهذا ما حصل بالفعل مع اندلاع الازمة في سوريا حيث هرب معظم ملاك هذه المؤسسات وتركو ورائهم الاسد و شعبه يعانون الازمات الاقتصادية من جديد.

لقد كان الشعب السوري ويلات التهميش والبطالة وضعف الدخل قبل الازمة حيث تشير احصائيات الى ان 20% من الشباب القادر عن العمل بالطالبين وهو ما مهد لانتشار الآفات الاجتماعية وتوجه الشباب نحو طرق جديد في الكسب خارج الاطار القانوني، فبعد اهمال النظام لطبقة الحاملة للنظام والدولة (اثناء حكم البعث العمال والفلاحين) فقد قرب التجار والصناعيين خالقا بذلك فجوة عميقة بينه وبين الشعب البسيط من جديد دون ادنى فكرة او استدراك للآثار التي قد يترتب عليه هذا المنهج الجديد، من انتشار الفساد و الرذيلة والبيروقراطية حيث كانت النقطة التي افاضت الكأس ، فبرغم ما كان يكاد لسوريا عبر الزمن لم ينجح اي جهة خارجية في تحريك الجهات الداخلية ضد الاسد الا انها لم تنجح على غرار 2011 حيث طبقة واسعة من المجتمع تبحث عن الخلاص، حيث أنك إن أردت نزع الشيء من صاحبه فلا تنتظر منه أن يشكرك، وكخلاصة يمكن القول :

" أن الثورة السورية كانت ثورة المهمشين في الارياف و المدن الصغيرة، وأحزمة الفقر المحيطة بالمدن، التي هي أيضا نتاج هجرة أبناء الريف إلى المدينة، وبالمجمل يمكن القول ان النظام يواجه سكان الريف لا سيما جنوب سوريا في درعا و دمشق، وفي شمالها في حلب و إدلب وفي شرقها في مدينة دير الزور على نهر الفرات " [1]

بعيدا عن كل الصور السوداء التي تخص طرق التسيير الداخلي لدولة، سواء من انتشار الفساد والبيروقراطية وغيرها من التراكمات المتعلقة بالإصلاحات داخل الدولة يمكننا تحديد بداية انطلاق شرارة الازمة من خلال تسليط الضوء على بداية اولى التظاهرات المطالبة بإسقاط النظام .

فقد بدأت الازمة السورية في 26 فيفري 2011 عندما كتب مجموعة من الاطفال شعارات على جدران مدارسهم تطالب بالحرية و اسقاط النظام ، ليقوم فيما بعد الامن باعتقال الاطفال من مدينة (درعا) و هي المدينة التي جرت بها الاحداث ، ليتحرك على غرار هذا الفعل كل من النشطاء من المعارضة في مواقع التواصل الاجتماعي للدعوة الى تظاهرات في العديد من المدن ضد اعتقال الاطفال ، لتتطور الاحداث و يتم الدعوة الى جمعة الغضب في 18 مارس 2011 [2]

وتفاقم العمل العسكري في جسر الشغور بعد مقتل حوالي 120 شخص، هم 70 عنصر امن حسب في دفعة اولى وبعدها 50 عنصر قتلوا في كمين عندما كانوا في طريقهم لدعم الـ70 الاولى حسب ما ورد في تقرير مكالمة هاتفية بين الرئيس السوري بشار الاسد ووزير خارجية تركيا " أوغلو " [3]

---

[1] د. أحمد العجلان : دراسة حول" الثورة سورية أسباب و نتائج ". ألمانيا : جامعة مونستر معهد العلوم سياسية ،PDFسبتمبر 2016 ، goo.gl/cmGjtW

[2] فنور نعيمة و طير محمد لزهر : **البعد الامني في السياسة الخارجية التركية اتجاه الازمة السورية** ، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة ، 2014/2013 ، ص 78

[3] سامي كليب : **مرجع سابق** ، ص 227

فاجأت الثورة السورية النظام بحد ذاته عند وقوعها و هذا يمكن ان يكون بسبب رؤية النظام السوري لطبيعة هذه الثورات في الخارج .

فمع اندلاع الثورات العربية في 2011، كان النظام السوري يشدد على استثنائية حالته ووضعه من منطلق ان (ورقة الممانعة) ستؤمن حصانة للنظام وان ذلك كفيل بتأمين الغطاء اللازم في الداخل السوري

لقد بدأ النظام واثقا من عدم حصول اي احتجاجات في الداخل السوري، ففي مقابلة مع "وول ستريت جورنال" يوم 31 جانفي 2011، قال الرئيس سوري بشار الاسد " لا يمكن مقارنة الوضع بمصر، اذا اردت ذلك فعليك ان تنظر من زاوية مختلفة .. سورية مستقرة لماذا ؟ .. لاننا قريبون من الناس ومرتبطون بشكل وثيق جدا بمعتقدات المواطنين .. وعلى الرغم من ان وضعنا صعب بسبب الحظر وعلى الرغم من ان الناس تنقصهم كثير من الاحتياجات الاساسية، الا انك لا تجدهم يخرجون في انتفاضة .."[1]

ولكن وقعت الثورة و كان لها من الضرورة انعكاسات على الساحة الدولية خصوصا الدول المحيطة بسوريا منها تركيا، والتي بدورها طالبت النظام السوري بالاستجابة لمطالب المتظاهرين كعملية تحقيق الديمقراطية، وهو ما سارعت تركيا للأعراب عليه، من وزارة الخارجية على الاحداث ببيان اصدرته في 24 مارس 2011 ، اعربت فيه عن اساها من مما نتج من وفيات واصابات في هذه الاحداث. [2]

متمنيا الاستجابة لمطالب المتظاهرين ومحاسبة المسؤولين عن الاحداق، كان الموقف التركي بعد عدم استجابة النظام السوري لمطالبه بالانصياع لشعب السوري، بأن قطع كل الاتصالات مع نظام سوري وفرض عقوبات عليه .

---

[1] علي حسين باكير : **محددات الموقف التركي من الازمة السورية الابعاد الانية و الانعكاسات المستقبلية** ،دوحة ، مركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،2011 ، ص 5

[2] علي حسين باكير : **الثورة سورية في المعادلة الايرانية–تركية المازق الحالي و السيناريوهات المتوقعة** ، دوحة ، مركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،2012 ، ص 4

وهو ما فتح الباب امام فئة كبيرة من الشعب السوري الذي كان يترصد ردود افعال الدول المجاورة تداه الازمة السورية، ومع وضوح توجه التركي وسياسته المفتوحة على اللاجئين السوريين والمعارضة السورية برزت قضية اللاجئين السوريين التي كان للوجهة التركية حظ وفير منها، فبعد احداث كل من درعا وجسر الشغور التي كانت بداية اندلاع الحرب الداخلية في سوريا، ادت بحسب منضمات دولية الى مقتل مالا يقل عن 22,000 شخص ونزوح 12,000,000 شخص اخر، كنتيجة لهذه العمليات الحربية المتواصلة من اصل سكان يبلغ 22,850,000 نسمة ، وكان هناك فئة اخرى اجبرت على الخروج من البلاد في افواج من اللاجئين نحوى بلدان اخرى، بلغ عددهم في بداية الازمة حوالي 4,000,000 فرد ،90 % منهم اختاروا وجهات مختلفة من 5 بلدان مجاورة هي تركيا لبنان، الاردن، العراق، مصر، وقد سجلت تركيا حوالي 1,600,000 لاجئ سوري عندها في البداية موزعين على حوالي 22 مخيم .[1] محققتا فيما بعد صدارة الدول المضيفة للاجئين السوريين .

المطلب الثاني : أثر الازمة السورية على العلاقات السورية – التركية .

لقد كان للازمة السورية الاثر البليغ في تعقد العلاقات بين البلدين الجارين سوريا وتركيا، فبعد اشهر من احداث درعا والتي كانت سبب في اشتعال فتيل الازمة ،صرح رئيس تركيا اردوغان في 9 سبتمبر قائلا :

" لا يمكن بناء الحكم على الدم ، الان نتحرك بصبر و حذر ولكن بعد الاستشارات سنقول كلمتنا الاخيرة ..."[2]

مغيرا بذلك اسلوبه في التعامل مع النظام السوري مع بداية الازمة بوجه دبلوماسي حذر، ويرجع ذلك في حقيقة الامر لاعتبارات امنية تخص طريقة تعامل النظام مع الوضع في سوريا، فتخوف تركيا من تأجج المشكلة الكردية خصوصا مع شساعة الحدود السورية

[1] د. حسين عبد المطلب الاسرج : **مأساة اللاجئين السوريين** ، باحث اقتصادي و مدير ادارة بوزارة التجارة و الصناعة المصرية ، ص 3

[2] سامي كليب، **مرجع سابق** ، ص 200-201

التركية (877كلم) وتأسيس اقليم حكم ذاتي للأكراد، على غرار اقليم كردستان العراق ايضا التخوف من تدفق اعداد هائلة من اللاجئين سوريين الى اراضيها و تداعيات ذلك على الوضع الداخلي في تركيا[1]، جعل من الموقف التركي يبقى مترددا بعض الوقت، املا ربما بإقناع الرئيس السوري بتقديم تنازلات سياسية، تعتقد تركيا بانه يمكنها تزيينها للأسد، منها على وجع الخصوص توسيع المشاركة السياسية و اشراك الاخوان المسلمين في سلطة ، واجتناب العمل العسكري مع المدنيين، وهذا في اسواء الاحوال [2]

لكن كل مراسلات الطرف التركي والعمل الدبلوماسي لتركيا مع النظام السوري بشان الاصلاحات وتجنب القمع، كانت تنتج عنها عكس ما هو متوقع من التوصيات، فمواصلة المماطلة ومحاولة كسب الوقت من النظام السوري نتج عنه في النهاية ثورة تعتبر الاكبر في الوطن العربي في هذا الجيل، وهو ما ادى بطبيعة الحال الى انهيار الثقة بين النظامين سوري – تركي في 2011، ما يعتبر النزول الحر لمنحنى العلاقات المتبادلة بين الطرفين من جديد بعد قناعة الجهة التركية بان نظام الاسد يمارس المراوغة و كسب الوقت لتصفية معارضيه باستعمال القوة، وتجاهل نصائح تركيا .

ومن خلال المتابعات الباحثين للأحداث نجد ان تركيا اتخذت جانبا انتقاديا لسوريا عكس ما هو متوقع لما يسبقه من علاقات جيدة للبلدين قبل احداث 2011، ويرجع سبب موقف تركيا هذا ربما حسب الباحثين الى ما يسمى بـ"حد الكفاية الاستراتيجية " لتركيا من علاقاتها مع سوريا وقناعتها بوجوب تجاوز سوريا، خصوصا مع الفارق الشاسع سواء في القوة الاستراتيجية أو السياسية [3]

الامر الذي جعل من الرئيس السوري يخرج في لقاء تلفزيوني مشيرا الى تركيا ضمن حديثه التالي :

---

[1] محمودخليل يوسف القدرة : **تطور العلاقات السياسية التركي–السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية 2007–2012** ،(رسالة ماجستير بجامعة الازهر بغزة ،كلية الاداب و العلوم الانسانية ،2013)، ص 77

[2] سامي كليب : **مرجع سابق** ، ص 201

[3] محمود خليل يوسف القدرة : **مرجع سابق** ، ص 79

" إننا لا نعلم نوايا تركيا ، فربما تكون حرصا ، و نحن نقدر ذلك ، و ربما قلقا من اي خلل قد يصيب سوريا فيأثر على تركيا و هذا شيء طبيعي ، و ربما يكون محاولة اخذ دور المعلم و لاعب الدور على حساب القضية سورية و هو موضوع مرفوض رفضا باتا " [1]

من خلال مضمون هذه الرسالة يظهر ضمنيا مدى التباعد في رؤية الوضع في سوريا بين تركيا وسوريا، وعدم توافق حول الاحداث والحلول ايضا، وهو اعلان ضمني كذلك على وجود اضطراب ان صح التعبير في العلاقات من جديد وعدم رضا من الطرف السوري بتدخل التركي بشكل الاستعلاء و المعلم كما وصفه الرئيس السوري في تصريحه .

فهو في كثير من الحلات حاول ان يشير اليه بانه هو صاحب القرار وانه هو من يقرر ومتى وكيف يجب ان يتصرف[2]، فاتحين بذلك فصلا جديد من التضاربات في التوجهات الاستراتيجية في المنطقة ، فتركيا من اهدافها القضاء على النفوذ الايراني ، وايران تحاول تثبيت الاسد بدعمه لوجستيا والذي يمثل حليفا لها في المنطقة ونقطة عبور لحزب الله اللبناني من خلال سوريا نظام الاسد خصوصا .

وما تصريح وزير خارجية تركيا وتأييده للعقوبات التي فرضت على نظام في سوريا اثناء اجتماع القاهرة الذي دعت اليه تركيا الا دليل على دخول العلاقات السورية التركية الا نفق جديد من تضارب والتباعد وعودتها الى الصفر من جديد ان لم نقل من دون ذلك حيث قال وزير الخارجية التركي [3]:

" تركيا تدعم القرارات و الاجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية ضد سوريا ، ولا احد يمكن ان يتوقع ان تبقى تركيا والجامعة العربية صامتتين على قتل

---

[1] **المرجع نفسه** : ص 80

[2] سامي كليب : **مرجع سابق** ، ص 246

[3] محمود خليل يوسف القدرة : **مرجع سابق** ، ص 80

المدنيين وعلى قمع النظام السوري المتزايد للأبرياء " بالإضافة الى احتضان تركيا للمعارضة و اجتماعاتها يقول اوغلو:

" آمل أن تفهم الادارة سورية رسالتنا ، عند ها ستحل مشكلتنا داخل العائلة "في اشارة الى سوريا بان تحاول الالتزام بمواقف الدول العربية تجاها الازمة ، وهو الامر الذي سيساعد على حل المشكلة داخل حدود الدول ذات التوجه الواحد يقصد بذلك العرب والمسلمين و دول الشرق الاوسط خصوصا ، فتركيا امتداد لدول العربية الاسلامية ، و هذا الامر كذلك سيجنب المنطقة كذلك التدخل الاجنبي و نشر مزيد من الفوضى بحجة نشر قيم الديمقراطية مثلما كان الحال في العراق سابقا و ما هم بصدده في ليبيا وقتها و الذي كانت نتيجته في جميع الاحوال دمار شامل للبنية التحتية لدولة و انهيار جيوشها او تفككهم انتشار الفوضى في نهاية المطاف ."

المطلب الثالث : استقطاب تركيا للاجئين السوريين : الاسباب و التحديات .

ان التوجه التركي تجاه الازمة كان يهدف الى دفع النظام السوري نحوى تعامل بنوع من اللين مع الاوضاع في سوريا، وقد قال " أردوغان" رئيس تركيا على غرار تصريحاته حول اوضاع سوريا، بان العلاقات التركية– السورية يجب ان تكون مع الشعب اولا، كونه اساس النظام والذي لا بد ان يعكس مطالب الشعب وطموحاته المشروعة من العدالة والحرية والازدهار و ابد ان يحصل التغير دون عنف .

ولكن الوضع في سوريا كان يجري عكس كل النصائح الموجهة من طرف تركيا والتي توجب على اثرها قطع الاتصالات بين النظامين كما اسلفنا الذكر.

وقد كان لتركيا خطوات عدة يمكن ربطها بتفضيل السوريين لها كوجهة اثر الصراع والفوضى، فظهور اللاجئين الفارين من ويلات الحرب الاهلية كان لزاما، بعد ظهور الارهاب في كل بلدان سوريا في حملة ضد النظام والتي بدورها خلقت جوا مناسب لظهور كل اطياف المسلحين.

ففي خطوة من تركيا قامت باستضافة اللاجئين عبر اقامة معسكر ينشطه الهلال الاحمر التركي يقع على مساحة عدة كيلومترات داخل اراضي تركيا، انطلاقا من مبدأ حسن الجيرة ولما لشعبين السوري والتركي من صلات قرابة وتواصل على طرفي الحدود، وانطلاقا من واجبها الانساني.

وقد استقبلت في موجة اولى حوالي 500 لاجئ في 29 أفريل ولتلحقها موجات اخرى حوالي 12000، لتكون ذروة في معسكرات اللاجئين، ايضا استقبال مؤتمرات المعارضة السورية[1]، وبحسب احصائيات استقبلت تركيا في 2011 وحدها حوالي 800.000 لاجئ [2]

كل هذا الكم الهائل من الاحداث والاحصائيات تدل على ميزة هجرة اللاجئين السوريين نحوى تركيا، فهي تمثل أكبر وجهة استقطبت اليها اللاجئين السوريين، فإننا بطبيعة الامر نخد نوع من الفضول حول سبب هذا التوجه و تمييز تركيا عن باقي الوجهات بالنسبة للاجئ السوري، من هنا نحاول أن نجيب عن تساؤل، لماذا يختار السوريين تركيا كوجهة للجوء، أكثر من غيرها من الدول ؟

1. أسباب التوجه نحو تركيا :

ان اختيار الوجهة التركية يرجع لعدة اسباب يمكن تصنيفها ضمن جوانب اقتصادية وسياسية وجغرافية، هذا بطبيعة الحال اذا ما تجاوزنا الجانب الديني والذي يمثل نقطة تتشارك فيها معظم دول الجوار مع سوريا.

[1] علي حسين باكير ، **مرجع سابق** ، 2012 ، ص 14

[2] محمد الدجين ، **قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لازمة السوريين في تركيا: اللاجؤن السوريون ام المواطنون الاتراك** المستقبليون ، دراسة مسحية:مركز برق للاستشارات و الدراسات المستقبلية ، 2018

الجانب السياسي :

إن التقارب الذي كان بين النظامين التركي–السوري لم يكن ابدا عائقا لدى تركيا حول اظهار تعاطفها مع الشعب السوري ومطالبتها للنظام بتغيير سياسته العنيفة مع الاوضاع بل وصل الى درجة قطع العلاقات مع النظام السوري، بعد اصراره على المماطلة ومواصلته سياسة القمع المستمر للمعارضة .

فمع تصريح وزير الخارجية التركي " داود اوغلو" الذي قال فيه :

" أن كل شخص سوري سئم من حكم بشار الاسد بإمكانه القدوم الى تركيا والمكوث بها" [1]

هذه الردود السياسية في الاساس جعلت من تركيا تظهر بمظهر المساعد والمساند لمطالب الشعب والمعارضة خصوصا، وهو ما جعل هذه الفئات من الشعب تكن نوع من الراحة تجاه مواقف تركيا من الوضع في سوريا، والتي بدورها كانت احد اوجه الجذب للسوريين لتركيا كوجهة لجوء.

كذلك الاستقرار الذي تزخر به المنطقة التركية على غرار دول الجوار التي تعاني من مشاكل الارهاب والصراعات الطائفية وكذا ازماتها الاقتصادية سبب اثار المتلاحقة من عدم الاستقرار السياسي بعد الحرب مثل العراق

الجانب الاجتماعي :

إن وضع الدعم الذي يستفيد منه الفرد السوري في تركيا يعتبر من اشكال التي تستقطب اللاجئين السوريين اليها، ومن ضمنها حزمة القوانين الاعانية التي سمحت بها الحكومة التركية للسوريين ومن بينها وضع بطاقة تعريف خاصة للاجئين تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم وكذلك اصدار مؤسسة الضمان الاجتماعي التابعة

[1] جلال سلمي: **السياسة التركية حيال الازمة السورية** .المركز الديمقراطي العربي ، 22 افريل 2018 ، http://democratic.de/?p=47298

لرئاسة الوزراء التركية قرار بمنح العاطلين عن العمل من اللاجئين السوريين معونات بشكل راتب ضمن اعانة العاطلين الاتراك و الاجانب.[1]

كما ان تركيا افادت بانها استقبلت حوالي 3,5 مليون سوري ، لتكون بذلك اكبر مستضيفة للاجئين اكثر من أي بلد آخر، ومنحت كثير منهم حماية مؤقته ، وسمحت بتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية [2]

أما في الجانب الاقتصادي وعلى غرار باقي دول الجوار لسوريا فان تركيا تعد من اكثر الدول استقرارا في الاقتصاد وذات صلاحية كبيرة للاستثمار بالنسبة لرجال المال السوريين.

وتظهر هذه الميزة جليا من خلال نشاط رجال المال السوريين بنسبة كبيرة في تواجدهم لدى سوق الاستثمار، حيث تمثل نسبة الاستثمار السوري بغيره من الاجانب حوالي 22,3 % سنة 2015 ، وقد ذكرت وكالة "ترك برس" ان عدد الاجمالي للشركات المسجلة في تركيا هو 2827 شركة ، مع اضافة الشركات الغير مسجلة ربما يكون العدد في 10,000 شركة تنشط في مناطق صناعية داخل تركيا، 60% منهم ينشطون في اسطنبول اما الباقي فموزع بين غازي عنتاب، هاتاي(الاسكندرونة)، كيلس، اوروفا، قهرمان مرعش وهذا ما يجعل تركيا حسب "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" التابعة للأمم المتحدة ، تحتل المرتبة الاولى من بين الدول الاكثر استقبالا للاجئين في العام 2016 م بنسبة 45 % [3] .

وقد يصل نشاط السوريين الصناعيين الى درجة يوازي فيها عدد ورشات سكان المناطق الاصلية ويتم الطلب على سلعهم في كل من اسواق التركية وتصدر كذلك عبر موانئ الى دول اوروبية وشمال افريقيا ودول الجوار، وهو الشيء الذي يساهم في دفع العجلة الاقتصادية التركية نحو تطور والعملية في ادخال العملة الصعبة للبلاد وامتصاص المزيد

---

[1] سامية السيد : **في تركيا .. يتحول اللاجئون الى مستثمرين** . موقع تركيا بوست ، 13 افريل 2018 ، www.turkyepost.com

[2] موقع هيومن رايتس ووتس : **تركيا /سوريا :حرس الحدود يطلقون النار على السوريين الهاربين و يصدوهم** ، 5 افريل 2018 ، goo.gl/3afAfj

[3] موقع الحياة : **رأس المال السوري يحتل المرتبة الاولى في الاستثمار في تركيا** . 17 افريل 2018 ، www.alhyat.com

من اليد القادرة على العمل خصوصا مع ظروف التي تشهدها تركيا من توافد للاجئين الباحثين عن عمل واستقرار، وهذا اقل ما يمكن انه ترجمة لسياسة "الباب المفتوح" بنظرة اقتصادية عملية ، سمح لتركيا بالاستفادة من اموال المستثمرين السوريين واستقطابها بشكل شبه كلي للاستثمار في تركيا وما توضحه نسبة المستثمرين الاجانب في تركيا (22,3 % من الاموال الاجنبية هي لمستثمرين سوريين)

ويرجع سبب الاقبال على الاستثمار في تركيا الى سياسة الجذب الاقتصادية التي تتبعها تركيا، ابتداء من المساواة بين المستثمر التركي والاجنبي الى التسهيلات الخاصة التي منحت للمستثمرين السوريين خاصه، ايضا التطور والبيئة الاقتصادية التركية المستقرة مما يسمح بمزاولة انشطة و استثمارات مالية [1]

كذلك تواجد أكثر من مليون سوري في تركيا يضمن لسوريين الحرفيين تسويق منتوجاتهم المحلية (الافران والمطاعم) دون ادنى مخاطرة، ايضا الاستقرار السياسي الذي اعقب الانتخابات المبكرة وثبات حزب العدالة والتنمية، مما يخلق جو ملائم للاستقرار القانون الخاص بالاستثمار، وهذا على خلفية مواجهة بعض المستثمرين لتهديد في حال نجاح المعارضة، رغم كل ما يشهده النمو الاستثماري في تركيا للمال السوري الا ان ذلك لا يغطي بعض المشاكل التي قد يعاني منها بعض المستثمرين، حيث يمثل قانون الملكية في تركيا احد العوائق و هي نقطة التي من الممكن ان تضاعف من الاستثمار السوري في تركيا اطا سويت ، حيث لا يزال قانون الملكية التركي كما هو يمنع السوريين من التملك خصوصا في القطاع العقاري [2]

ورغم ذلك فمجموع التسهيلات لتملك السوريين للعقارات تظهر من خلال الكم الهائل للإعلانات المنتشرة لشركات العقارات التي تستهدف السوريين، وهذا لأنه لا يوجد اي قانون ينص بشكل مباشر وصريح على عجم ملكية سوريين في تركيا، ومن بين المراوغات التي

---

[1] عدنان عبد الرزاق : **سوريون استثماراتنا في تركيا تفوق 5 مليارات دولار** . موقع العربي الجديد ، 18 افريل 2018 ، www.alaraby.co.uk/economy/arabeconomy

[2] سامية السيد : **مرجع سابق**

تسمح لسوريين بالامتلاك العقاري هي مزاولة نشاط استثماري يهدف من خلاله اثبات نشاط الذي بدوره يسمح بالتملك باسم الشركة، في محاولة للالتفاف نظيف على القانون، والتي تفسر مزاولة معظم السوريين لأنشطة استثمارية حتى وان كانت صغيرة[1]

وينص القانون التركي على التملك في ثلاثة اوجه هي : تأسيس شركة في تركيا والتي من خلالها تكون شخصية اعتبارية يحق لها تملك العقارات والاقامة، وتأسيس شركة مع شخص تركي، وتملك باسم شخص اجنبي او تركي او غيره .[2]

وفي الجانب الجغرافي ومع تربع كل من سوريا و تركيا على شريط حدودي يعتبر كبير بين البلدين يمثل حوالي 900 كم ، وارتباط تركيا بالقارة الاوروبية، فان العديد من المهاجرين الفارين من ويلات الحروب الاهلية، يرون في تركيا البوابة نحوى الرحمة والنعيم، اي الى دول الاتحاد الاوروبي.

وقد كان ارتباط تركيا جغرافيا بأوروبا له الاثر في استقطاب للاجئين خصوصا مع تسهيلات الكبيرة التي تقدمها السلطات للسوريين، بدأ من الدخول الى تركيا بدون فيزا والانتهاء بتسهيل عمليات الهجرة الى أوروبا، حيث تحولت مدن ازمير ، بودروم، اسوس الى محطات رئيسية للهجرة نحو اليونان، وهذا ما يفسر ما شهدته القارة الاوروبية في 2015 م من ارتفاع كبيرا في اعداد اللاجئين السوريين الواصلين اليها من الوجهة التركية .[3]

---

[1] **المرجع نفسه**

[2] عدنان عبد الرزاق : **مرجع سابق**

[3] موقع روسيا اليوم : " ماهو الدور التركي في ارتفاع وتيرة هجرة السوريين و كيف سهل وصولهم لاوروبا ؟ " ، 5 افريل 2018 ، goo.gl/eUJB5K

2. تحديات و معيقات اللاجئ السوري في تركيا :

إلا أنه وبالرغم أن تركيا وبسياستها المنفتحة على اللاجئين السوريين، فان الفرد اللاجئ تبقى له بعض الاعباء والعوائق التي تقف حائلا أمام عيش حياة متكاملة مثل ما كان عليه في بلده الأم, ومن أهم المعيقات التي يمكن رصدها بكثرة في تركيا امام اللاجئ السوري نجد عائق العمل و السكن والاقامة، وهي اكثر العوائق التي تقف امامهم للاندماج في المجتمع التركي حيث تظهر احصائيات ان تأمين فرص العمل تمثل 55% من المشاكل التي يعاني منها اللاجئين، وبطبيعة الحال هذا ما يتسبب في انتشار العوز و الاحتياج و ما يترتب عنه من تبعات، اما مشاكل السكن فكان نصيبها من الاهتمام هو 40 % ، و الاقامة 32% وهما نسبتان مرتفعتان جدا مقارنته بباقي المعيقات و المشاكل مثل التعليم و الصحة .[1]

وقد وضع صانع القرار في تركيا العديد من المقترحات لحل هذا النوع من المشاكل خصوصا وان الازمة لم يعد لها اقف واضح في سوريا، وذلك بلفته حول امكانية لمح الجنسية لفئة اللاجئين، وهو ما عبر عنه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في العديد من المناسبات ابتداءا من 2016 حتى 2018 ، وقام به عمليا في 2017 بمنح جنسية لبعض الفئات ويريد توسيع ذلك ليشمل اكبر قدر ممكن في 2018 ، حيث قال في مهرجان شباب اسطنبول 2018 :

> *"سنمنح الجنسية التركية للاجئين سوريين ، بهدف دمجهم في سوق العمل التركي بطرق قانونية ، يوجد بينهم الاطباء والمهندسون و مختصون في مجالات متعددة.."*[2]

أيضا اللغة هي عائق أساسي ويظهر بشكل كبير لدى المجتمع اللاجئ ،و مما يترتب عنه ضعف التواصل والعزلة و صعوبة الاندماج في المجتمع التركي و بذلك الابتعاد عن طلب الاعمال المعقدة التي تتطلب تواصل مباشر مع العملاء، الى التوجه نحو الاعمال

---

[1] عبد الله حمادة : **مرجع سابق** ، ص 4

[2] ياسين RFS : **اردوغان سنمنح لاجئين سوريين الجنسية التركية** . موقع المكتب الاعلامي لقوى الثورة ، 10 ماي 2018 ، goo.gl/TTBKuD

الشاقة ، الشيء الذي رات السلطات التركية في وجوب خلق مدارس خاصة بالأفراد السوريين لتعلم اللغة التركية [1]

لقد كانت الازمة السورية ذات اثر بليغ على العلاقات السوري التركية، فالتقارب الاقتصادي بين البلدين والتقارب العائلي بين النظامين لم يشفع للنظام السوري في الحفاظ على العلاقة التركية السورية في مستواها الجديد قبل اندلاع الازمة، هذا طبعا حسب ما فسره رئيس تركيا حسب تصريحه بان تركيا تقف مع الشعب السوري كونه هو اساس النظام وعلاقتنا يجب ان تكون مع الشعب أقوى .

بهذه النقطة بالذات كان الهبوط الحر لمنحنى العلاقات بين البلدين، فتفضيل تركيا الشعب على النظام هو ما كان نقطة التي قلبت العلاقات بينهما من تواصل الى انقطاع وهذا اثر عدم استجابة النظام جملة من المطالب الدبلوماسية من الطرف التركي في التعامل مع الازمة وما تبعها بعد ذلك من نتائج القمة العربية، وربما كذلك من خوف النظام السوري من التحالف وما يخفيه بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، كونها العدو الاول لخط الممانعة او المقاومة كما يسمى

لقد كانت الاحداث المتسارعة في الازمة السورية، واصبحت سوريا دولة منفرة لشعبها نتيجة القتل العشوائي والقتال الداخلي بين ابناء البلد الواحد، ولذلك ظهر الهجرة التي يبحث اصحابها عن الملاذ الامن مهما كان بعده، وهو ما كانت خلاصته تواجد الملايين من اللاجئين في دول الجوار والعالم، وعلى خلفية سياسات معينة لدولة تركيا كان لها دور فعال في استقبال اعداد هائلة من اللاجئين الفارين من الحرب الداخلية.

ورغم ذلك يبقى تفضيل تركيا كوجهة للاجئين مجموعة من الاسباب التي تشمل خدمة الفرد اللاجئ و تسهل عليه مشقة اللجوء، منها اسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية .

[1] عادل العايد : **المدارس السورية في تركيا: ازمة مجتمع اللاجئين** . موقع جريدة المدن ، 15 ماي 2018 ، goo.gl/i8MoNX

إلا أنه هناك معيقات قد تواجه الفرد و يجب تداركها ومعالجتها ، من أهمها اللغة لاستخدامها في التواصل، ولكن باقي المعيقات قد تكون بسبب تسيير اداري أو نقص في التغطية القانونية .

خلاصة الفصل :

تعد كل من سوريا وتركيا ساحتي صدام، بينما يملكان من القدرات والامكانيات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة و مثمرة سواء في التجارة او الزراعة او حتى استخدام المناطق المائية، باستغلال المكتسبات الجغرافية المحصلة، فلدى الدولتين اطول حدود سياسية مشتركة، تحتل فيها تركيا موقع البوابة المفتوحة على شمال سوريا وغربها، وسوريا تحتل موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا

ورغم كل ما توفر من امتيازات جغرافية فلا يمكن الا ان نشبه العلاقة بين الدولتين خصوصا في الفترة ما قبل اتفاق اضنة و ما بعد الازمة الاخيرة ، مثلما شبهها احمد داود اوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي بمبادرات الملاكمة في جولتها الاولى قائلا :

" ان العلاقات بين الدولتين تذكرنا بمباراة ملاكمة في جولتها الاولى ؛ حيث يتعرف الملاكم على قوة الاخر، وقد تحولت سيكولوجية الحسابات المتبادلة هذه الى سمة اساسية لا تتغير في سياق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بحيث لا يتوقف اي من الطرفين عن الدخول الى ساحة صدام قريبة مع الآخر، ويمتنع الطرفان عن انهاء الجولة و بدء مرحلة من العلاقات الودية الجديدة، لم تصل العلاقات بين البلدين الى مرحلة صدام ساخن، ولا أقول حرب واسعة شاملة، ولكنها ظلت في مستوى أقل من مستوى علاقات كل منهما مع الدول التي دخلت معها في صدام حقيقي "[1].

لكن بعيدا عن رؤية داود اوغلو للعلاقة بهذا التشبيه، فأننا بإبعاد هذه النظرة فإننا نرى بان رؤية تركيا قد و صلت كما وصفناها سابقا " الاكتفاء الاستراتيجي" من العلاقات السورية، ويمكن ان يظهر لنا ذلك من خلال الخطوات التي تتخذها تركيا تجاه سوريا في الاحداث الاخيرة، فدخول سوريا في صراع مباشر عن كيفية تسيير الاوضاع في سوريا

[1] أحمد داود أوغلو : **العمق الاستراتيجي – موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية –** . ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل . لبنان– الدار العربية للعلوم ناشرون . ط 1 .2010 . ص 438

ووصولها لقطع الاتصالات مع النظام، ما هو الا دليل على دخول البلدين في جولة جديدة من التباعد .

فتركيا تراهن على التوافق مع الشعب السوري، ويظهر ذلك من خلال حزم المساعدات والتسهيلات التي يتلقاها اللاجئون، وفتحا المجال لتشكيل تنظيمات مضادة لبشار الاسد على الاراضي التركية .

الفصل الثالث : سياسة تكفل تركيا باللاجئين السوريين و انعكاساتها

المبحث الاول : التغير في السياسة التركية تجاه النظام السوري و انعكاساته على اللاجئين .

المبحث الثاني : سياسات الدمج التركي للاجئ السوري .

الفصل الثالث : سياسة تكفل تركيا باللاجئين السوريين و انعكاساتها

يبحث الفصل الثالث على خلفية المواقف السياسة التركية مع الوضع العام في سوريا وكيف تعاملت مع النظام، وانعكاسها على التعامل مع اللاجئين كنتيجة لهذه الازمة والتي ترتب عنها هجرة العديد من السوريين من ارضهم ووطنهم خصوصا نحو تركيا، نتيجة سياستها تجاه القضية (الازمة) السورية ونتيجة سياسة "الباب المفتوح" التي انتهجتها، وفي سياق بحثنا عن اللاجئين كنتيجة للازمة سنتحدث عن كل ما خصت به هذه الفئة في تركيا وما ترتب على هذا اللجوء من اثار داخل الوسط التركي او الفرد السوري اللاجئ عامتا وذلك بتقسيم الدراسة في هذا الفصل الى مبحثين نتناول فيهما الآتي :

المبحث الاول : يتكلم فيه عن مسار السياسة التركية تجاه الازمة عامتا ، محددين الاختلافات التي تميزت بها هذه السياسة و اسباب اختلافاتها مع الوضع و المتغيرات التي فرضتها هذه التحولات ، مدرجين في ذلك اثر هذه المواقف السياسة تجاه النظام السوري اثرها على مدى اقبال اللاجئين السوريين الى تركيا في كل مرحلة تتغير فيها السياسة التركية تجاه النظام

المبحث الثاني : نتطرق فيه الى اللاجئين السوريين في تركيا و احوالهم و تطورات التي يشهدها نسبة تواجدهم و توزعهم في تركيا ، و تدابير التي تتخذها السلطات التركية مع وضع اللاجئين ، من اسهامات و سياسات التكفل بهم ، و كذلك تناول احصاءات تخص كل الجوانب الاساسية للحياة و التسهيلات و العقبات التي يمكن ان يواجهها اللاجئين كما تم ادراج مجموع من التداعيات التي كان لها اثر على الجانب التركي من اقبال اللاجئين السوريين لها .

المبحث الاول : التغير في السياسة التركية تجاه النظام السوري و انعكاساته على اللاجئين .

لم يمضي على ذروة التنسيق والتقارب التركي–السوري الا سنوات معدودة حتى دخلت سوريا في نفق معتم لازمة داخلية تعتبر هي الاكثر دموية في الوطن العربي على غرار باقي دول العربية مثل ليبيا واليمن ومصر وتونس التي كانت هي الاخرى من كان لهم حظ من عدوى الربيع العربي.

ومع مرور حوالي سبعة سنوات من عمر هذه الازمة ومازالت مستمرة لحد كتابة هذه الاسطر، فانه من المتوقع ان يكون لجميع دول المجاورة وذات المصالح استراتيجيات وخطة عمل سواء للمساعدة او للاندماج في الازمة أو تحضيرا لما بعد الازمة.

ولعل تركيا لم تكن في معزل كما غيرها من دول من هذه التحضيرات تجاه الازمة السورية، خصوصا وانها تعتبر من اكثر الدول انفتاحا على الاقتصاد السوري وكل مستوياته السياسية والاجتماعية والعسكرية كذلك.

الامر الذي يدفع بالباحث الى طرح تساؤل حول سياق السياسة تركية تجاه الازمة سورية منذ بدايتها ، فتركيا هي الدولة الوحيدة تقريبا التي كان لها تغييرات عديدة ضمن السلم الزمني من الازمة في استراتيجياتها السياسية و تعاملاتها العسكرية مع الوضع في سوريا.

و عليه نتطرق في هذا المبحث الى نقطتين اساسيتين حول:

- المتغيرات التي اثرت على الى مسار سياسة التركية تجاه الازمة السورية
- اثر التحول في السياسة التركية تجاه الوضع، على اقبال اللاجئين اليها

المطلب الأول : مواقف السياسة التركية من النظام السوري .

لقد كان للازمة سورية اثر كبير في العالم واصبحت الحديث اليومي تقريبا على كل وسائل الاعلام العالمية، لوقعها على اهمية الخريطة العالمية وتأثيرها في ميزان القوى والاحادية القطبية التي تفتخر بها امريكا، وذلك مع دخول روسيا بطلب من النظام سوري هذا بالإضافة الى تدخلات دولية عديدة اخرى سواء كانت مجاورة او بعيدة مثل دول الخليج وايران.

وفي كل مرة يظهر لاعب جديد على رقعة الازمة سورية، وهو الامر الذي اثر بشكل واضح على مجريات الاستراتيجية التركية في المنطقة، مما ترجم لاحقا بتغييرات في مواقف وقرارات السلطات التركية ونظرتهم للوضع مع الازمة.

ويظهر هذا التغيير من خلال العديد من المراحل التي مرت بها السياسة التركية تجاه الازمة يمكن تمييزها في ثلاثة مراحل نذكرها

1. مرحلة لعب الدور الدبلوماسي و المصلح الناصح .

وقد امتدت هذه المرحلة حوالي سنة تقريبا منذ بداية الازمة في 2011 حتي مارس 2012 [1] ، ومن يطلع على محضر الاتصالات الذي جرى بين السلطات التركية والسورية على مختلف المستويات في بداية الازمة يلمس ذلك النوع من الارادة التركية في ان يكون النظام السوري اكثر مدنية في التعامل مع الاحداث وتجنب استخدام القوى مع المتظاهرين وقد ورد العديد من محاضر الاتصال في كتاب "سامي كليب" حيث كانت بداية الاتصالات جيدة وايجابية قبل ان تتراكم الاحداث وتنسحب تركيا من دور الوسيط الناصح، فالوسيط بين النظام والمعارضة والنظام الدولي، اما الناصح فهو دور تركيا بصفة القرابة والشراكة بين النظامين على امتداد سنوات ما قبل الازمة [2]

فحسب ما يظهر من المحاضر ان الرئيس السوري كان يهدف الى كسب الوقت والمماطلة من اجل ازاحة كل معارضيه عن الساحة، لكن ذلك لم ينجح ، فهدف تركيا كان التوسط لسوريا من اجل تأخير اي عقوبات او تدخل اجنبي في سوريا خصوصا مع التصعيد

[1] د سعيد الحاج : **مرجع سابق**

[2] سامي كليب : **مرجع سابق** ، ص215-247

الدولي في بداية الازمة السورية ، ايضا الوساطة بين المعارضة و النظام للخروج من الازمة في اسرع وقت .

لقد كان اسباب هذه السياسة التركية في بداية الازمة ترتكز على نقاط تمس مصالحها الامنية والاقتصادية وكذا كان لتقارب على المستوى الشخصي بين العائلتين لمسة في ذلك الاسلوب في بداية الفترة.

اما في الجانب الامني فيظهر من تخوف تركيا من فقدان النظام السوري السيطرة على الوضع، خصوصا وان العديد من دول التي شهدت ثورات العربية الاخيرة قد شهدت العديد من الانفلات الامني مثل ليبيا واليمن.

أيضا تخوف تركيا من تشكل كيان ارهابي بكل اشكاله و مسمياته من ضمنها تنظيمات حزب العمال الكردستاني، واتساع نشاطها حتى يصل الى تركيا انطلاقا من سوريا اما من الجانب الاقتصادي فقد كانت تركيا تعتبر سوريا سوق مجاورة وكبيرة، فوجود استثمارات كبيرة على غرار فتح منطقة مشتركة بعد سنوات قليلة من توقيع اتفاق اضنة، والذي كان له اثار كبيرة في التقارب الاقتصادي الكبير والمنفتح بين البلدين .

2.مرحلة قطع العلاقات مع النظام السوري و الانفتاح على المعارضة :

بعد مرور زمن من الاخذ و الرد في الشأن السوري بين كلا النظامين و تجاهل بشار الاسد لحزمة الاصلاحات التي اقترحتها تركيا، كان من الطبيعي ان تنسحب تركيا من هذا الدور الدبلوماسي في محاولة للضغط على نظام سوري بمزيد من العزلة الدولية ، معلنتا بذلك غلق كل القنوات بينها وبين النظام.

ولقد كان لهذا الانقطاع من الطرف التركي العديد من العوامل منها ما هو متعلق بنظام السوري ومنها ما هو متعلق بمخاوف امنية داخلية، خصوصا مع تنامي ضغط المجتمع الداخلي في تركيا.

فمن ناحية الرئيس السوري كان تقييم تركيا له سلبيا في التعاطي مع مقترحاتها، فقد انتقل حسب رؤيتهم من كونه نظام اصلاحي الى مشكوك حول جدية التزامه ليتحول فيما

بعد رجل غير اهل لثقة و الالتزام ، حتى رات تركيا في انه يلقي الكثير من الوعود حول الاصلاح و لكن ما تراه الحكومة القليل من الافعال [1]

كذلك كما هو الحال دائما مع الانظمة المهددة، كان لتركيا اسبابها ومخاوفها من سقوط هذا النظام وانتشار الفوضى في الساحة الجغرافية المحيطة، مما سيؤثر بذلك على تركيا في اكثر من صعيد منها على صعيد دورها الخارجي واهدافه، والصعيد الاقتصادي ونموه، والصعيد الداخلي وضغوطه على النظام الحاكم بسبب التغيرات السلبية في الصعيدين الذين سبقا ذكرهما[2]

فقد كان الرأي العام التركي المعارض لسياسة النظام السوري ينمو شيئا فشيئا، وهذا يرجع لدور الجالية السورية الكبير في تحريك وتوسيع نطاق المظاهرات لتشمل النخب ومؤسسات المجتمع المدني، التي ساهمت في عقد مؤتمر لدعم الشعب السوري و ايقاف القتل.[3]

ايضا من العوامل التي يمكن ادراجها ضمن مخاوف تركيا هو عامل المهاجرين فتركيا وسوريا بينهما حدود تبلغ حوالي 900 كم، وهناك تخوف من الجانب التركي من تزايد اجتياح المهاجرين للأراضي تركية خصوصا مع الاعمال العسكرية السورية، وهو الامر الذي كان يحسب له بوجوب قطع العلاقات لعدم استجابة النظام السوري، خصوصا الاقتصادية والسياسية مما قد يشكل ضغط ضمن حزمة العقوبات الدولية فيزيح بشار عن الاسمرار في سياسته في تعامل مع الازمة.

وقد كانت من سياسات التي اتبعتها تركيا في هذه المرحلة هي دعم المعارضة على حساب اسقاط الاسد، فحسب رؤيتها فهو رجل دموي يحاول ان يؤدي سوريا الى الهاوية وتجلى دعم المعارضة في كل المستويات الاعلامي والسياسي واللوجستي والاغاثي وحتى العسكري و ان لم يكن معلن عنه بعد.[4]

---

[1] علي حسين باكير : **مرجع سابق** . 2011 ، ص 16

[2] **المرجع نفسه** . 2011 ، ص 18

[3] **نفس المرجع السابق** : ص 22

[4] د. سعيد الحاج : **مرجع سابق**

ما يمكن ان يخلص اليه المتابع لمسار العلاق في هذه الفترة من التغير يجد ان التغير في التعامل مع سوريا يهدف الى الضغط على النظام السوري ومحاولة الاسراع في تحصيل نتائج من العمل الدبلوماسي التركي في المنطقة، وكذلك لعب دور واضح في التأثير على مجريات الاحداث داخل المنطقة، فلطالما سعت تركيا لذلك مع تغيير استراتيجياتها في الانفتاح على العرب، ولكن تسارع الاحداث يجعل من تركيا تحاول مواكبة التغيرات حسب رؤيتها ودراستها للمواقف والنتائج المتوقعة .

ومع رؤية تركية للوضع، كان نتاجها تبني سياسة "الدعم المفتوح" ضمن هذه المرحلة من السياسة التركية تجاه الازمة، اذ انه مع قطع قنوات الاتصال بين النظامين تبعها عدة اجراءات كانت تعتبر سرية منها الدعم العسكري للمعارضة، وهو الشي الذي كان غير مصرح به اعلاميا، الا انه مع عدة متغيرات منها اسقاط نظام سوري طائرة تركية في 2012 و تفجيرات على حدود تركية في 2013 [1]، ادى بها الى الانتقال من الدعم الخفي الى العلني و ذلك مع تصريح لرئيس تركي حسب موقع BBC في 2015 على خلفية ايقاف شاحنات تركية سنة 2014 ، حيث كان هناك تجاذبات اعلامية حول ما اذا كانت تحمل اسلحة ام مساعدات ، قال معلقا عن العملية :

"ما الذي سيختلف اذا ما كانت في الشاحنات اسلحة او لم يكن؟" [2]

كان هذا التصريح لتوجه التركي المفتوح في الدعم العلني العسكري، وذلك للإسراع في الاطاحة بالأسد عن طريق الدعم العسكري المباشر وزيادة ترسيخ هذا التوجع بالاعتراف بـ" التحالف الوطني لقوى الثورة سورية " كممثل وحيد لشعب السوري.[3]

3. مرحلة "الدعم المحدود" .

نتيجة عادية ومتوقعة في نظر الباحث المتتبع ، فقد كان تخبط المعارضة السورية وانقسام جبهتها العسكرية، وانشغال تركيا بقضايا داعش وحزب العمال الكردستاني ونشاطاته[4] جعل

---

[1] جلال سلمي : **مرجع سابق**

[2] **المرجع نفسه**

[3] د . سعيد الحاج : **مرجع سابق**

[4] حليمة غوكتشة : **مراحل تطور السياسة التركية حيال سوريا** ، موقع ترك برس ، 7 افريل 2018، www.turkpress.co/node/47569

من تركيا تتزحزح وتخرج عن ما هو مسطر لها، فكلما طال زمن الازمة فهذا ليس في صالح حطة النظام التركي .

كذلك توجه تركيا نحو هذه السياسة الجديدة ، التي تميزت بالانتقال من دور المتدخل الذي يريد ان يكون له موطئ قدم ، الى المدافع عن مصالحه فقط ! ، و يرجع ذلك الى عدة اسباب يمكن ربطها بـ :

- أسباب عقابية من طرف الروسي: ويأتي ذلك على خلفية اسقاط طائرة تخص روسيا على الشريط السوري الشمالي، وكان ذلك العقاب عبارة حضر الطيران التركي و تقريبا مجموعة من المشاريع الاقتصادية التي كانت تركيا عليها لرفع مكانتها العالمية مثل "خط الدفق الجنوبي"[1]
- سبب الثاني يتمثل في تهديد القوات الكردية و توسعها الدائم على الشريط الحدودي التركي من الجنوب، الامر الذي يفتح على تركيا جبهة جديدة هي ملزمة بمتابعتها[2]
- نشاط الجبهة الداخلية و ما شهدته من هزات اكثرها هو الصراع الداخلي بين النظام وغولن الامر الذي توج لمحاولة انقلاب فاشلة، الامر الذي امتص شحنة من طاقة السياسيين التركيين، والتي كان من الممكن استغلالها في جبهة خارجية ، فكما يتصور الباحث " من لا يامن بيته من الداخل ، لا يمكن ان يأمنه من الخارج "

وقد كانت بداية هذه المرحلة بتصريح من طرف عبد الله رجب طيب أردوغان إثر اجتماعه في موسكو مع بوتن حيث قال " أنه يمكن ان يكون هناك دور لرئيس بشار الاسد في سوريا "[3]، كما تبعها تصريح من طرف عبد الله غول قائلا " على العلاقات بين تركيا وسوريا ان تعود الى سابق عهدها "[4]

وتزامن مع هذه المرحلة من السياسة التركية، اغلاق المعابر الحدودية بين تركيا وسوريا، وقد كانت هذه مجموعة من الاسباب التي ادت الى تراجع الدور التركي الذي تحول من وجهة المبادر الى المدافع ، على خلفية الاحداث و الاوضاع المحيطة ، وهو ما يعكس

---

[1] محمد نور : **روسيا في سوريا : خسائر تركية بالجملة!** . موقع العالم ، 14 ماي 2018 ، goo.gl/8DTJcB

[2] د. سعيد الحاج : **مرجع سابق**

[3] محمد نور : **مرجع سابق**

[4] جلال سلمي : **مرجع سابق**

قبوله بورقة تواجد الاسد ضمن معادلة الحلول لازمة سوريا ، هذا التراجع الذي سر الاسرة الدولية ترجم لاحقا بتدخلات مباشرة محدودة، وبمباركة دولية، تهدف الى الدفاع عن النفس ضد التوسع الكردي المتمثل في عمليتي درع الفرات و عفرين[1]

لقد سيطر على السياسة التركية في سوريا عنصر العامل الخارجي والذي كان له الدور الاكبر في تغيير وجهة النظر التركية للعمل في سوريا، والذي بدوره انعكس على اللاجئ السوري في الاخير نتيجة القرار التركي بغلق المعابر الحدودية في 2016، نتيجة الاوضاع الامنية و كذلك نتيجة التدفق الهائل للاجئين وثالثا لعدم القدرة على تحديد زمن دقيق لمدة حل الازمة، كذلك خوف تركيا من الضغوط الداخلية الناتجة عن مزاحمة اللاجئين السوريين للأتراك في الكثير من الاشياء منها العمل و الخدمات الصحية و السكن ..

ان التدخل الروسي للجانب السوري ترتب عنه الكثير من التغييرات في اوراق السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، خصوصا عند دخول روسيا وامريكا على خط اتفاق فيما يخص وضع الاسد ضمن اجتماعات جنيف من الاولى حتى الثامنة، الشيء الذي يحتم على تركيا اما الاندماج او الانسحاب تماما، والاندماج هو ما اختارته تركيا .

المطلب الثاني : انعكاسات المواقف السياسية التركية من الازمة على اللاجئ السوري

ان ما يمكن رصده في علاقة السياسة التركية تجاه النظام السوري على اللاجئين السوريين في مرحلتها الاولى هو الاقبال المحتشم تجاه الوجهة التركية، حيث كان يدخل تركيا لاجئين تتقارب اعدادهم مع باقي دول الجوار مع سوريا، وقد رصد دخول حوالي 8000 لاجي في دفعات اولي سنة 2011

وهذا راجع بطبيعة الحال لنظرة سوريين المهاجرين الى تركيا على انها دولة لم يتضح موقفها من الازمة وتجاه النظام بالخصوص والذي يمثل الجهة الواقفة وراء تدهور حال البلاد ، كذلك كون تركيا ملتزمة بـ "القيد الجغرافي" في استقبال اللاجئين الموقع من طرفها مع دول اوروبا في 1951 والذي ينص على استقبال فقط اللاجئين من الجانب الاوروبي فقط.

ومع بداية الاعلان عن تعطيل قنوات الاتصال بين النظامين السوري والتركي توضح الصورة للجانب السوري بالتساهل والاستقبال الذي لقيه السوريين في 2011، كان

[1] د.سعيد الحاج : **مرجع سابق**

هناك اقبال اكثر تجاه تركيا طلبا للجوء، وهو ما يعكس ذلك التضاعف في عدد اللاجئين السوريين تجاه تركيا، ففي نهاية 2012 ازداد العدد بمقارنة 2012 الى ضعف وهو 170.000 لاجئ، وكان هذا العدد يتضاعف في كل سنة تمر حتى وصل الى 1.000.000 لاجئ في 2014، اي مع بداية سياسة تركيا" الدعم المفتوح" والتي انعكست ايجابيا على اللاجئين السوريين كطرف في الازمة.[1]

ورغم ذلك لم يتوقف التدفق و التضاعف المستمر للاجئين المتجهين الى تركيا حتى وصل الى ارقام كبيرة فاقت 2.000.000 في سنة 2015 م، والتي كانت إحدى أسباب مراجعة تركيا لسياستها تجاه الوضع السوري كما ذكرنا سابقا ، أين غيرت تركيا من سياستها والتي تميزت بـ "الدعم المحدود" وتقسيمه وعدم الاكتفاء بوضع البيض التركي فقط في سلة المعارضة، اي الميلان نحو الحل السياسي كما سبق ان اشرنا اليه، هذه المرحلة كانت لها خصائصها التي اثرت على تعداد اللاجئين منها اغلاق المعابر و فرض القيود على اللاجئين القادمين الى تركيا مثل الوثائق الثبوتية والتي كانت تركيا ايضا تتخوف منه هو تسلل الاكراد ضمن وفود اللاجئين[2]

لقد كان ازدياد عدد اللاجئين الذيم يقصدون تركيا في منحنى تصاعدي متضاعف ، اي كان في كل سنة تمر يدخل لاجئين ضعف السنة التي سبقتها ، رغم التغيرات في الموقف السياسي الذي شهدته تركيا تجاه الوضع السوري

وقد كان في كل سنة تحاول تقديم المزيد من التسهيلات من بينها منح اقامة الدائمة في تركيا حسب قول نائب رئيس مجلس الوزراء التركي خاقان شاويش اوغلو[3]:

" ان اللاجئين السوريين الذين دخلوا تركيا قبل تاريخ 31 ديسمبر 2017 ولو لمدة ساعو واحد سيتم منحهم اقامة طويلة الامد ، و القرار في جيبي "

[1] محمد الدجين : **" قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لازمة السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون ام المواطنون الاتراك المستقبليون**(دراسة مسحية)" ، مركز برق للاستشارات و الدراسات المستقبلية 2018

[2] **المرجع سابق**

[3] موقع تركيا بالعربي : **مسؤول تركي : اقامة دائمة لجميع اللاجئين السوريين في تركيا** . 14 ماي 2018 ، goo.gl/RbpUMR

وكذلك وضع بطاقة مصرفية لسحب مستحقات المالية في خدمة اللاجئين خاصة، وذلك رغم تشاؤم العديد من اطياف المجتمع التركي من هذه الخطوة لما لها من انعكاسات على حياتهم المعيشية و الاقتصادية والفوارق الاجتماعية في العادات وغيرها .

الا أن الرئيس التركي يقول بان اللاجئين فيهم اطباء ومهندسين ومدرسين جامعيين ويجب الاستفادة من هذه الكفاءات وعدم اهدارها ضمن قوانين اللاجئين التي لا تسمح لهم بالتوظيف في مؤسسات الدولة، حيث يبدو ان السياسة الداخلية في التعامل مع اللاجئين السوريين كانت ايجابية عكس السياسة الخارجية التي كانت تتجه في كل مرة نحو تبني المزيد من الضغوطات على الوضع.

لقد كان الموقف التركي في مسار الازمة السورية متذبذب وغير قار، ويرجع ذلك لعدة عوامل من اهمها دخول القوى العظمى و الدولية على ساحة الصراع، فمنها ما يدعم بشار الاسد ومنها من يكيل المزيد من الفوضى لتعطيل احد الطرفين، ولكن في كلتا الحالين تحاول تركيا التعايش مع الازمة والبقاء اكثر مرونة كي لا تؤثر الازمة على مصالحها بشكل كبير

ويبقى اللاجئين السوريين كنتيجة لمجل هذه السياسات الخارجية و الداخلية عرضتا لرحمة التغيرات نحو الافضل حتى يرجعوا لأوطانهم، الا ان مما نستخلصه فان الحكومة التركية تعد اكثر الدول ترحيبا بالوجود اللاجئين السوريين على ارضها رغم كل العراقيل والتحديات.

المبحث الثاني : سياسات الدمج التركي للاجئين السوريين

سنتطرق في هذا المبحث من الدراسة إلى كل ما يحيط بالتواجد السوري لمجموع اللاجئين على الأراضي التركية منذ تأزم أوضاع الواقع السوري سنة 2011 م وحتى تاريخنا هذا حيث سنحاول تقديم لمحة وصورة عن نسب اللاجئين ومدى انتشارهم وكذا مجال نشاطهم ضمن مجال زمن الأزمة السورية (2011 م – 2018 م) بالإضافة إلى جملة الاسهامات التركية المقدمة والممنوحة لأجل احتواء اللاجئين السوريين لديها وهذا كما سيلي تقديمه تباعا على النحو الآتي :

المطلب الأول : انتشار اللاجئين السوريين في تركيا (مقارنة مع بقية دول العالم)

كما تمت الإشارة إليه آنفا وانطلاقا من شهر ديسمبر من العام 2015 م استضافت تركيا أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم حيث وصل عددهم إلى ما يناهز (3.100.000) لاجئ, من هذا المنطلق ستنشأ آثار حتمية سواء سلبية أو إيجابية قد تقع على كاهل الدولة المضيفة أو تتكيف معها لفترات زمنية قادمة :

> *" إن الفارق بين المهاجرين خاصةً الذين يفرون من الحروب وأفراد المجتمع المضيف من حيث التعليم والوضع الاقتصادي بما فيه العوائق اللغوية والطبقات الاجتماعية يتغير نتيجة للزواج من بعضهم البعض وهذا سوف يؤثر على التركيبة السكانية للمجتمع المضيف وكذلك سوف يرفع تكلفة المعيشة ويخلق مزيدًا من المنافسة على سوق العمل خاصًة بالنسبة لهؤلاء أصحاب المستوى المعياري المنخفض "* [1]

إن الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين الآتية من منطقة الحرب لها عظيم الأثر على الواقع المعاش في تركيا في ذات السياق أن التأثير سيشمل جل الدول المحيطة خاصةً الدول ذات الخلفية الثقافية المماثلة والمشابهة مثل الدول العربية هناك مثال جيد لذلك وهي الأردن التي تستضيف أكثر من (1.000.000) لاجئ سوري (بالإضافة إلى عدد من

[1] محمد الدجين : **" قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون "** (**دراسة مسحية**) , مرجع سابق الذكر , مركز برق للاستشارات و الدراسات المستقبلية , 2018 . المأخوذ من الموقع الالكتروني الآتي : http://cutt.us/X567B (تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/5/5 م) .

اللاجئين الفلسطينيين) ولبنان التي تستضيف (1.500.000) لاجئ بالإضافة إلى مصر التي تستضيف قرابة (130.000) من اللاجئين السوريين كل هذا من دون شك سوف يؤثر على كل الدول المضيفة سواء على المستوى الاقتصادي أو من ناحية الخلاف السياسي بشأن قانونية وطول مدة إقامة هؤلاء اللاجئين .

1. التركيبة السكانية والاجتماعية للسوريين في تركيا :

تبعا لأرقام إحصائية فإن أعداد السوريين تزيد عن (1%) من إجمالي عدد السكان في تركيا ومع هذا من الضروري الآن تقديم بعض المعلومات والأعداد السكانية عن الدولة التركية قبل الخوض في التركيبة السكانية السورية, وفقًا لتقديرات حديثة نجد أن عدد سكان تركيا يتجاوز (76.6) مليون نسمة هنا سنلاحظ بأن عدد السوريين بالمقارنة بإجمالي عدد السكان يبدو ضئيلًا للغاية ولكن بالموازاة مع ذلك إذا نظرنا إلى الانقسامات والأعراق المختلفة داخل جغرافيا الدولة التركية نجد أن الأصول التركية تمثل حوالي (75%) تليها الأصول الكردية (18%) ثم الأصول العربية (1%) أما النسبة المتبقية التي تبلغ (6%) فهي تتألف من عدة أقليات عرقية مثل الأقليات ذات الأصول الأرمينية والأذربيجانية وغيرها وهذا بطبيعة الحال قبل عام 2011 م كما هو موضح في الشكل رقم (1) .

2. مسار توافد اللاجئين السوريين على تركيا :

منذ بداية الأزمة في سوريا في منتصف عام 2011 م تم إيواء (8.000) سوري في أوائل شهر جوان في مدينة (هاتاي) الحدودية التركية ومع أوائل عام 2012 كان هناك قرابة (15.000) سوري مشرد ومسجل في نفس المدينة .

مع استمرار الاضطرابات وانهيار وقف إطلاق النار في منتصف عام 2012 م بدأت المنطقة الجنوبية من تركيا تستقبل ما يصل إلى (20.000) سوري كل شهر هربًا من ويلات الحرب معظم هؤلاء السوريين الهاربين استقروا في مناطق جنوب تركيا وبحلول نهاية عام 2012 م كان هناك ما يزيد عن (170.000) لاجئ مسجل (ومع هذا هناك عدة آلاف قد يكونوا غير مسجلين), هذا الوضع استمر حيث بدأ الاضطراب والعنف يزداد سوءًا طوال عام 2013 م حتى منتصف عام 2014 م في عام 2013 م تحديدا وصل أكثر من (400.000) سوري وفي عام 2014 م أكثر من مليون سوري وفي سنة 2016 م بلغ

إجمالي عدد السوريين الذين دخلوا البلاد إلى (600.000) سوري ليرتفع العدد حيث تجاوز إجمالي عدد السوريين (المسجلين) في تركيا حتى شهر جويلية من العام 2016 م (3 ملايين) لاجئ منهم (11)% يعيشون في المخيمات و(89)% يعيشون خارجها و ليصل العدد أخيرا و بتاريخ 30 نوفمبر 2017 م تقريبا إلى ما يزيد 3.395.915 لاجئ سوري مقيم في مختلف الأراضي التركية [1].

نسبة الزيادة كما هي مبينة في الشكل رقم (2) :

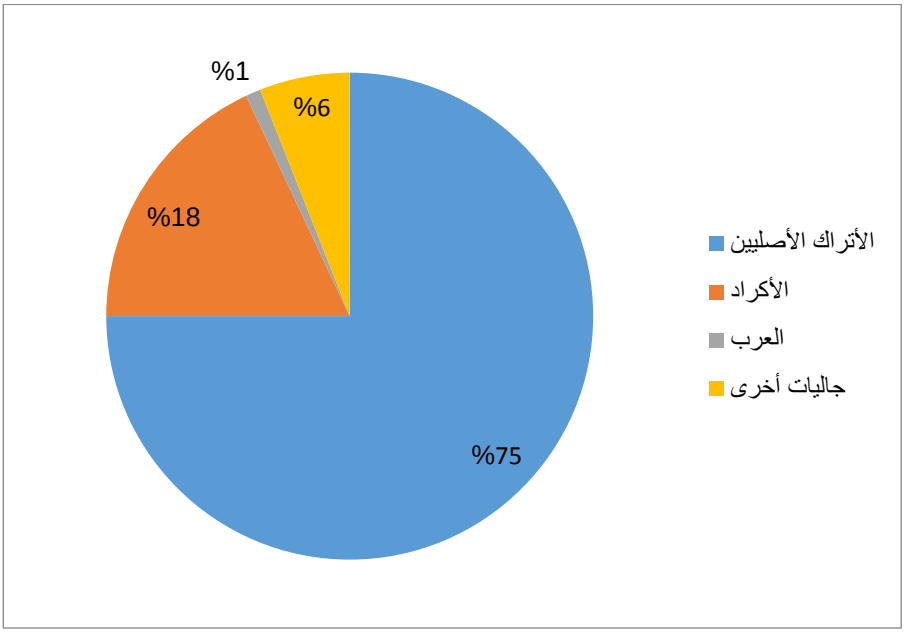

الشكل رقم (1) : التركيبة السكانية في تركيا قبل سنة 2011 م

[1] محمد الدجين : **"قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون "(دراسة مسحية)** , نفس المرجع السابق

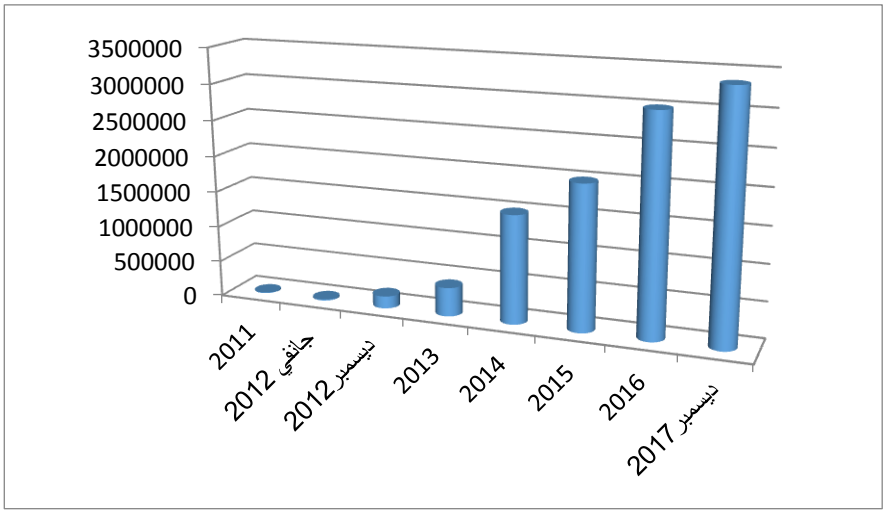

الشكل (2) : نسبة زيادة أعداد اللاجئين السوريين في تركيا بين عامي 2011 و2018م.

ملاحظة : للإشارة فإن المخيمات بها عدد صغير من السوريين إذا ما قورنت بعدد السوريين الذين يعيشون خارجها .

الملاحظ أن العدد الأكبر من السوريين متواجد في الجزء الجنوبي من تركيا خاصةً المحافظات الحدودية التالية :

1- كلس، 2- هاتاي، 3- عنتاب، 4- أورفة، و5- ماردين, نسبة زيادة تعداد اللاجئين السوريين بين سنتي 2011 و 2018 م , حتى وقت إنجاز هذه الدراسة يوجد 23 مخيم في 10 محافظات منها : ((عنتاب وكلس وأورفة وهاتاي وعثمانية وماردين وأضنة وأديامان ومرعش)) .

مع الأرقام الموضحة أعلاه تواجه تركيا موجة جديدة من أزمة الهجرة وبالرغم من أن تركيا كان لديها تجربة سابقة مع (500.000) لاجئ قادمين من العراق في تسعينيات القرن الماضي إلا أن عدد اللاجئين السوريين هو أعلى كثيرًا بالمقارنة بهذا العدد, لهذا فإن تركيا لا تزال حديثة العهد بهذا النوع من الأزمات والآن لديها أكبر عدد من اللاجئين في العالم معظمهم من السوريين .

3.تطور وزيادة معدلات النمو لدى اللاجئين السوريين في تركيا :

" وفقا لبيانات وزارة الصحة التركية فإن عدد الولادات لدى اللاجئين السوريين في تركيا منذ بدء توافدهم على الأراضي التركية في العام 2011 م بلغ (750.224) طفل خلال ست سنوات و ثلاثة أشهر وفقا لمنظمة (afad) التركية حيث تشير التقديرات إلى أن معدل الولادات لدى اللاجئين السوريين شهد ارتفاعا ملحوظا في الفترة الأخيرة بحيث تجاوز معدلات الولادة في تركيا ." [1]

على وجه التحديد القاطنين في المدن الجنوبية وكذا مخيمات اللجوء التي تستضيف اللاجئين وهم في غالبيتهم من أبناء الأرياف السورية المعروف عنها ظاهرة كثرة الإنجاب إذا ما قورنت مع غيرها من المناطق السورية, ويمكن أن يعزى ذلك أيضا إلى اختلاف السويات الاقتصادية والعلمية بين اللاجئين السوريين المقيمين في المدن التركية القريبة من الحدود السورية وأولئك الذين قصدوا المدن التركية الكبرى ذوي السوية الاقتصادية والعلمية الأعلى والذين يميلون لقلة الانجاب، عموما فإن تعداد اللاجئين السوريين داخل الاقاليم التركية قد ارتفع من 8000 لاجئ أواخر سنة 2011م إلى 3.359.915 لاجئ حتى تاريخ 2017/11/30.

معطيات اللجوء السوري إلى أوروبا مقارنة مع تركيا

حالة السويد : إجراءات وقوانين في السويد

كانت السويد من أولى الدول الأوروبية التي استقطبت سوريين كثر تماما كالحالة التركية، منذ اندلاع الثورة في العام 2011 م، حيث بادرت إلى منح السوري إقامة دائمة، ثم يحصل بعد خمس سنوات من مكوثه فيها على الجنسية السويدية، ليصبح مواطنًا سويديًا، بصرف النظر عن حصوله على عمل من عدمه، أو إتقانه اللغة السويدية، خلافًا لشروط دول أوربية أخرى، كألمانيا مثلًا، والتي لا تمنح الجنسية الألمانية إلا بعد إتقان لغة البلد، والعمل، واستيعاب التاريخ الألماني وقد أقر البرلمان السويدي في شهر جوان من سنة 2016 م قانونًا يقضي بعدم منح اللاجئين إقامات دائمة، للحد من تدفق لاجئين آخرين إلى

[1] محمد العبد الله : **واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا**. مرجع سابق , ص 10 .

السويد، والتضييق على عمليات لمّ شمل العائلات مع ذويهم، حيث يضل هذا القانون ساري العمل به لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره في المقابل نجد بأن :

" تركيا هي البلد الوحيد من بين دول الجوار التي بدأت بالتفكير بمستقبل ملايين اللاجئين، وبتجنيس السوريين المقيمين بها، ومحاولة الاستفادة من الكوادر العلمية والكفاءات والخبرات رغم حاجز اللغة العائق الأكبر، والقوانين ، و عقبات البيروقراطية التي لاتزال تغلب على سمة القوانين الحكومية " [1]

رغم كل الجهود الجبارة، والتغيرات الجذرية التي قامت بها الحكومة التركية في السنوات القليلة الماضية, تلك النظرة التفاؤلية في بداية الأمر والتوقعات بقصر طول الأزمة كان سبباً لتأخر كثير من الاجراءات اللازمة، يضاف لذلك عدم الاستعداد الفكري والنفسي والمؤسساتي لتقبل كل هذا العدد الكبير من اللاجئين ،وقبولهم بشكل مستمر ودائم وربما بدون عودة لهم لوطنهم, من هذا المنطلق قامت الحكومة التركية بسن كثير من القوانين واللوائح الناظمة، التي استطاعت من خلالها تنظيم كثير من أوضاع اللاجئين من الناحية الأمنية والتعليمية والصحية ومزاولة العمل والتنقل ومعاملات الزواج وتسجيل المواليد وغيرها وكانت موفقة إلى حد بعيد في كثيراً من هذه الأمور رغم وجود بعض الثغرات والسلبيات في بعض النقاط التي تعمل على حلها كلما توفرت لها المعلومات والاحصائيات والقناعات لذلك.

المطلب الثاني : الاسهامات السياسية لاحتواء اللاجئين السوريين

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نقدم لمحة عن جملة الاسهامات التي قدمتها السلطات التركية من أجل احتواء اللاجئين السوريين لديها من خلال خطط عمل سواء مع جارتها المتمثلة في القارة الأوروبية أو بقية الدول والكيانات الاقليمية المحاذية لتركيا في معرض ذلك نجد المساعي التركية الأوروبية حيث جاءت خطة الاتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2015 م تماشيا مع التوافد الكبير للاجئين السوريين إليها وتضمنت أجندة التعامل مع قضية اللاجئين، حيث شملت حزمة من الخطوات والمشاريع نذكر منها ما يلي :

[1] مصطفى حامد أوغلو : **تركيا .... و اللاجئين السوريين** , ترك برس , 2018 المأخوذ من الموقع الالكتروني الآتي : http://cutt.us/9Z5yE , (تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/5/12 م)

زيادة ميزانية المراقبة على الحدود، وتقديم مساعدات فنية إضافية لدول الجبهات الأمامية بما فيها تركيا ،كذلك كل من (إيطاليا واليونان ومالطا)، وتشكيل لجنة لاقتراح قائمة بـ " الدول الآمنة " التي يجب إعادة اللاجئين إليها، ومراجعة ما يصطلح عليه :

" نظام (دبلن) الذي ينص على أنّ القادمين يجب أن يطلبوا اللجوء في أول دولة يدخلونها في الاتحاد الأوروبي، والنظر في توزيع اللاجئين على دول الاتحاد وفقًا لكوتا مقررة وإلزامية حيث اتفق الاتحاد الأوروبي مع تركيا على "خطة عمل مشتركة" تقضي بتعبئة أموال أوروبية واستقبال لاجئين يتدفقون إلى تركيا في أوروبا، مقابل فتح مراكز استقبال لطالبي اللجوء على الأراضي التركية بتمويل من الاتحاد الأوروبي " [1]

كما يطالبون بأن تنشأ المزيد من الدوريات وعمليات الإغاثة في عرض البحر قبالة سواحلها، وأن تسترد المهاجرين الاقتصاديين المبعدين من الاتحاد الأوروبي. وتسري المبادرة الأوروبية – التركية أيضًا، مع فرق كبير في حجم المساعدات، على مساعدة لبنان والأردن والعراق ومصر، في سياق عملية " تقليل الحوافز" الشاملة.

بالمقابل فإن تركيا جعلت من مسألة اللجوء بمثابة ورقة ضغط و أداة من أجل توظيفها في جلب أكبر قدر من المساعدات التي تهدف في مجملها لمنع توافد المزيد من أعداد اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية على اعتبار أن أقرب منفذ مؤدي للقارة الأوروبية يمر عبر تركيا .

اتفاقية الدول الأوروبية مع تركيا بخصوص اللاجئين :

ينبغي أن نشير بأن تركيا تعتبر بمثابة المدخل والمنفذ الرئيس للاجئين من الشرق الاوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي كما أنها ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي حيث تعد سادس أكبر شريك تجارى لها وهذا كله قد أسس لعقد الاتفاقية مع تركيا بخصوص تلك الأزمة, ففي أعقاب المؤتمر الذى عقد في العاصمة

[1] محمد الدجين : **" قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون "** (**دراسة مسحية**) , مرجع سابق الذكر .

البلجيكية بروكسل شهر مارس من العام 2016 م قامت الدول الأوروبية بالاتفاق مع تركيا بشأن قضية اللاجئين على مجموعة من الاجراءات نذكر منها :

" عودة اللاجئين القادمين عن طريق اليونان إلى تركيا مرة أخرى ومقابل كل مهاجر يعاد ستسمح أوروبا بالمقابل بلاجئ سوري للدخول إلى أراضيها بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية إلى الحكومة التركية بقيادة (أحمد داوود أغلو) لإعانتها على استيعاب مزيدا من المهاجرين واللاجئين السوريين وكذا تسهيل عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة للسماح لمواطني تركيا بدخول دول الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى تأشيرة دخول " [1].

قانون العمل كآلية لاحتواء مجموع اللاجئين :

حيث أصدرت الحكومة التركية بتاريخ 15 جانفي 2016 م قانونًا يقضي بمنح الأجانب الذين يملكون بطاقة الحماية المؤقتة المصطلح عليها اسم (الكيمليك) حق الحصول على تصاريح عمل, هذا القانون قد يسمح للأجانب وفي مقدمتهم السوريين المسجلين في البلاد لمدة ستة أشهر وما فوق بالعمل بشكل أكثر ضمانا وقانونية، بمعنى لا يستفيد حامل بطاقة الحماية المؤقتة من القانون في حال لم تتجاوز فترة إقامته ستة شهور على الأقل فوق الأراضي التركية .

القرار تضمن في مضمونه أن الأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة وفي مقدمتهم السوريين لن يستطيعوا العمل دون الحصول على تصريح رسمي من وزارة العمل، كما يمكن بعد دخول القرار حيز التنفيذ أن تطلب المؤسسات والشركات التركية طلب تصاريح عمل للأجانب لديها بشرط عدم تجاوز عددهم 10% من مجموع الأتراك العاملين لديها .

فإذا كان لدى الشركة 200 عامل فإنه يسمح لها بتشغيل 20 أجنبي فقط وهي نسبة قليلة بالنسبة للمحال التجارية التي تحافظ أن يكون طاقم عملها أغلبهم أجانب لأن الأجنبي لا يرفض العمل بأجور رخيصة، على خلاف المواطن التركي الذي يتوجب على صاحب

[1] ياسمين أيمن محمد عبد الله : **" السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين : دراسة حالة اللاجئين السوريين "** , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و الاقتصادية والسياسية, 2016 . المأخوذ من الموقع الالكتروني التالي : http://cutt.us/sJh94 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/5/11 م) .

العمل أن يدفع له الحد الأدنى للأجور المحدد من قِبل الحكومة التركية والذي يفرض عليه أيضًا أن يقتطع قسم من الراتب للضمان الاجتماعي والضمان الصحي ويقدم امتيازات أخرى كالمكافآت والحوافز والبدلات والإجازات الدورية وغيرها.

ما يؤخذ على هذا القانون :

1 – أن مضمونه قام بإعفاء الأجانب العاملين في الزراعة وتربية الحيوانات من الحصول على إذن عمل، مع مشروطية مراجعتهم لسلطات الولاية المعنية للحصول على ذاك الإعفاء، ليتم لاحقا إخطار وزارة العمل والضمان الاجتماعي .

2 – كما استبعد القانون المهن التي يزاولها المواطنون الأتراك فقط كالهندسة والطب والصيدلة مثلاً، ويضع القانون شرطًا للحصول على رخصة أولية من وزارة الصحة للعاملين في مجال الصحة ورخصة أولية من وزارة التربية أو التعليم العالي للعاملين في مجال التعليم.

3 – يرى البعض كذلك أن هذا القانون لم يضع ضوابطًا تلزم أرباب العمل الأتراك بتسجيل العمال السوريين، ولا بنودًا عقابية على مخالفة أحكامه، كما أن خطوة إعفاء العمال الأجانب العاملين في مجال الزارعة وتربية الحيوانات من الحصول على إذن العمل تسلخهم من حماية الحد الأدنى من الأجور وتبقيهم عرضة لاستغلال أرباب العمل، حيث ينص القرار على أن الراتب الشهري للأجنبي الخاضع للحماية المؤقتة لن يقل عن الحد الأدنى للأجور في تركيا المقدر تقريبا في حدود (1300 ليرة تركية = نحو 420 دولارًا).

كذلك :

" تعد المشكلات المتعلقة بالوضع القانوني للعمالة السورية اللاجئة و المشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات ذات تأثير عال جدا على تنمية سبل العيش لهذه العمالة ولعل غياب التشريعات و القوانين الواضحة أو تأخر صدورها منذ قدوم هاته العمالة و الخاصة بتنظيم عملها خلق محفزا كبيرا لأرباب العمل من الإقدام على المخالفات بحقها " [1]

[1] محمد العبد الله : **" واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا "**. مرجع سابق , ص 29 .

من خلال ما تقدم لمسنا من خلال دراستنا هاته مجموعة آثار و تداعيات يمكن أن نجملها على النحو الآتي :

حيث سعت معظم الدول المجاورة لسوريا والتي كان لها من الحظ الوفير في استقبال اللاجئين ما يكفي من الوقت و الحجج لتشكل بذلك حالة استنفار و طلب مساعدة من دول أخرى، وللأسف كانت مجمل المساعدات ضعيفة جدا، او شبه معدومة، ما عدا تركيا والتي كان لها نجاح في اقناع الطرف الاوروبي بتقديم مساعدات فورية، وهذا بالضغط عليها مستخدمتا ورقة اللاجئين وتوظيفها كأساس للتفاوض[1]، كذلك تحقيق مكاسب سياسية عدة باستعمال هذه الورقة في جميع المفاوضات العالقة و الجديدة مع الاتحاد الاوروبي .

حيث ان سيل اللاجئين السوريين المنتظرين على ابواب اوروبا و خاصة لم ينقطع[2] وكانت المساعدات تهدف الى مساعدة تركيا في تحمل تكاليف اللاجئين ومحاولة السيطرة على حدودها وضبط تدفقهم على الاتحاد الاوروبي .

ومن ضمن نتائج التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين في تركيا هو محاولة تأجيج قضايا عالقة عدة منها، منح التأشيرات السفر الى منطقة "شنغن" للمواطنين الاتراك واعادة بعث مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي و الحصول على مساعدات مالية كل ذلك مقابل ان تكبح تركيا تدفق الهائل للاجئين نحو اوروبا من خطوطها .

ويأتي رضوخ الاوروبي بعد ايقانه بان تركيا بتغاضيها، سمحت للمهربين ومافيا الاتجار بالبشر بتنظيم هذا التدفق للاجئين نحوها ، لدرجة اصبح الاتحاد بحد ذاته يعاني من ازمة اللاجئين، مما توجب عليها الاقرار بمساعدات مالية كبيرة لتركيا فقط

وما يفسر اختلاف المعايير في تقديم المساعدات الاوروبية لدول اخرى تستضيف اللاجئين في دولها مثل لبنان والاردن هو بعد المسافة بينها وبين هذه الدول وعدم وجود معابر مشتركة بين هذه الدول لأوروبا، والذين لم ينجحوا في الحصول على مساعدات مهمة لمعالجة قضية اللاجئين في نهاية الامر.[3]

---

[1] موقع العالم ، **تركيا تستخدم اللاجئين السوريين لتهديد اوروبا !** . 14 ماي 2018 ، goo.gl/wJd8ak

[2] موقع اورينت نت : **هل تفتح تركيا حدودها امام اللاجئين للهجرة الى اوروبا؟** . 14 ماي 2018 ، goo.gl/jPJYtd

[3] شمس العياري : **ازمة اللاجئين .لماذا تربح تركيا و يخسر لبنان و الاردن؟** . موقع اكاديمية DW ، 13 افريل 2018 ، http://p.dw.com/p/1HFOu

لقد كان لتركيا ورقة ضغط مهمة و احسنت التعامل معها في مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي، وكان لها الدرجة القصوى من العوائد سواء المادية او السياسية، وهذا ما يجعل من تركيا صاحبة ريادة في مفاوضاتها خصوصا مع الضغوط التي يمر بها الاتحاد وتدهور العديد من اقتصادات دول المجاورة له ، من شمال افريقيا واسيا، وخروج بريطانيا من الاتحاد كذلك ومعاناة دول اوروبا الشرقية مما يعني محاصرة الاتحاد بالمهاجرين منكل الجهات امر كفيل بإغراقه وتحطيمه اقتصاديا مع ظروف التنافس الحالي .

عند الحديث عن الامن وتداعيات اللاجئين السوريين عليه فانه اول ما يمكن ان يبرز الى سطح المخاوف نجد الملف الكردي، وقد اعربت سلطات تركيا عن مخاوفها من تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني ضمن ارتال اللاجئين السوريين الى داخل تركيا ، مما يسهل عليه استهداف مصالح داخلية تركية، وكثيرا ما ارتبط التفجيرات في تركيا بعلاقتها بحزب العمال الكردستاني ، منها تفجيرات 2015. [1]

ومما يترتب عن وجود اللاجئين كذلك هو تواجد استنفار امني لتنظيم ومتابعة اللاجئين، والذي هو شيء مرتبط بالجانب الاقتصادي ومضاعفة مصاريف الخزينة الامنية فإعمال خلايا إضافية لحالة جديدة، وهي ازدياد لاجئين داخل تركيا، حيث وكما سبق فان تركيا تستقبل اكثر من ثلاث ملايين لاجئ .

المطلب الثالث : سياسات التكفل الاجتماعي و الثقافي باللاجئ السوري

سنحاول من خلال محتوى هذا الجزء من الدراسة أن نبرز بعضا من ملامح الدعم الممنوح من السلطات التركية إلى مجموعات اللجوء السورية الوافدة على تركيا في الفترة الممتدة بين عامي 2011 م و 2018 م و هذا كما سيلي عرضه على النحو الآتي :

أولا – قطاع التعليم :

ما ارتبط بالدعم المقدم في قطاع التعليم نلحظ بأن أكثرية الدراسات الاستقصائية التي أُجريت على المهاجرين السوريين تظهر أن ما نسبته (30%) من السوريين هم حاصلون على شهادات جامعية، وتفوق هذه النسبة متوسط عدد الخريجين في ألمانيا غير القادرين على إيجاد وظائف مناسبة لمهاراتهم ومؤهلاتهم حيث بلغ عدد اللاجئين الوافدين من تركيا

[1] منال شربول : **مرجع سابق** . ص 92 .

إلى جزر اليونان إلى 10 آلاف لاجئ سوري، وهو ما يعني بأن آلاف من خريجي الجامعات قد شغلوا كافة الوظائف المتاحة في تركيا لذلك أصدرت الحكومة التركية قراراً في بدايات العام 2016 م بتسهيل إلحاق السوريين بسوق العمل المحلي بهدف الحد من هجرة العقول السورية، ولم يعلن القرار حين اقراره عن جنسية المستفيدين، إلا أنه يخص في الأساس اللاجئين السوريين ممن هم تحت الحماية المؤقتة هذا وقد حقق القرار نتائج محدودة إلى حدٍ ما خلال الستة أشهر التي تلت التصديق على هذا القرار، بالرغم من أن طبيعة القرار تتسم بالتقدم فقد مُنح نحو (7700) لاجئ سوري تصاريح عمل بين عامي 2011 و 2015 م وقد أصدرت تصاريح عمل إضافية إلى (5500) سوري خلال الستة أشهر التي تلت إصدار هذا القرار وبالرغم من أن ذاك القرار قد حارب البيروقراطية بشكل واضح بهدف تسهيل منح تصاريح العمل، إلا أن عدد السوريين الحاصلين على تصاريح لا يزال أقل من المُتوقع. وتُشير تقديراتنا إلى أن عدد السوريين المؤهلين لسوق العمل سيبلغ (750) ألف سوري إذا تمكن السوريون من المشاركة في سوق العمل بنفس معدلات فترة ما قبل الحرب في سوريا.

" أشارت وزارة التربية والتعليم التركية إلى أنه اعتباراً من السنة الأكاديمية 2016-2017م لا يزال هناك 380000 طالب فقط من أصل 870000 طالب سوري في سن التمدرس (أي نسبة 40 في المئة)، خارج المدرسة، وهي المرة الأولى التي يكون فيها "عدد الأولاد السوريين في المدارس أكبر من عددهم خارج المدارس" في تركيا " [1]

عندما قدم الطلاب السوريون لأول مرة إلى تركيا، ارتاد معظمهم مراكز التعليم المؤقتة، تلك التي تحظى بالدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حيث تحوّلت هذه المراكز لاحقا إلى "مراكز تعليم انتقالية "، و كرؤية مستقبلية تأمل وزارة التربية التركية إلى دمج جميع السوريين في المدارس الحكومية التركية بحلول سنة 2020 م .

[1] كنانة قدور : **تعليم اللاجئين السوريين في تركيا** ,2017 م , المأخوذ من الموقع الالكتروني التالي : http://cutt.us/4VjvJ تم الاطلاع عليه بتاريخ : (2018/5/08 م) .

وبالمقابل تحول جملة من التحديات دون الوصول لحلول فعلية من أجل الاندماج نذكر من بينها كل من الآتي :

معوّقات اللغة، ومحدودية التدريب الذي يحصل عليه المعلمون السوريون حول المنهاج الدراسي التركي، كذلك غياب التعليم المتفاعِل مع الصدمات النفسية الذي تأخذ احتياجات الطلاب النفسية في الاعتبار، والتمييز الذي يلقاه الطلاب والمعلمون السوريون على حد سواء لكن في الإجمال، يُثني السوريون في تركيا على إطار العمل الذي تعتمده تركيا لدمجهم، ويحظى بالقدر الأمثل من الاستحسان لجلهم .

عدد من الامتيازات الممنوحة :

منذ إنشاء مراكز التعليم المؤقتة، لم يطالب القيّمون عليها الحصول على أوراق ثبوتية أو إفادات مدرسية، وعلى الرغم من أن بعض التقارير أشارت إلى اعتماد تدابير جديدة لقبول الطلاب اعتباراً من منتصف العام 2016 م، إلا أن معظم المراكز لا تتقيّد بها حتى الآن فقد ظلّ التسجّل مفتوحاً إلى حد كبير في نحو (300) مركز في المخيمات والمدن في مختلف أنحاء تركيا، مع أن معدلات التسرّب المدرسي والتغيّب تبقى مرتفعة – على الرغم من المحفّزات المادية التي تُقدَّم للطلاب ذوي الحضور شبه الكامل، وهي نحو 60 ليرة تركية أي ما يعادل (16 دولاراً) في الشهر للطالبات الإناث، و50 ليرة تركية (13 دولاراً) للطلاب الذكور– وعلى مستوى المضمون طبّقت المراكز بين عامي 2011 إلى 2015 م، نسخة معدَّلة، باللغة العربية، عن المنهاج السوري الرسمي من دون المقررات الإلزامية عن " القومية " ذات الأبعاد والتوجهات السياسية في عمومها .

ثانيا – ما تعلق بإدارة المخيمات :

إن "بالإمكان تقسيم قاطني الأراضي التركية من السوريين إلى قسمين: القسم الأول : هم الذين يسكنون داخل المخيمات التي بنتها الدولة التركية لهم، فيما القسم الثاني : و هو الأكبر عدداً، فهم الذين يسكنون خارجها وخاصة في المدن الكبرى كإسطنبول وازمير والمدن الصغيرة قرب الحدود مع سوريا " [1]

[1] جو حمورة : "حدود الضيافة : الأوضاع القانونية والاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا " , **المفكرة القانونية** ,2015 المأخوذ من الموقع الآتي : http://cutt.us/2IneK (تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/5/10 م)

وعلى الرغم من أن أعداد السوريين المسجلين رسمياً قد بلغت، بحسب "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) "، قرابة الثلاث ملايين ونصف مع نهاية سنة 2017 م ، إلا أن أعداد السوريين القاطنين في المخيمات لا يتجاوز ربع العدد الإجمالي هذا فضلاً عن عشرات آلاف السوريين غير المسجلين في الإدارات الرسمية ويقطنون خارج المخيمات، كما بضعة آلاف آخرين من الذين يتردّدون إلى تركيا بين فترة وأخرى بعد الاطمئنان على أرزاقهم داخل الأراضي السورية.

يتواجد في تركيا ما يصل إلى (25) مخيماً للاجئين، وهي في معظمها، قرب الحدود مع سوريا، حيث يتم بناؤها من قِبل "**رئاسة إدارة حالات الطوارئ والكوارث** " التابعة لرئاسة الحكومة التركية، والتي تعمل على بناء مخيم إضافي ضخم ليضم 55 ألف لاجئاً جديداً وعلى الرغم من أن هذا الجهاز الحكومي حديث العهد وأنشئ في 2009 م إلا أن عمله في بناء المخيمات لاقى استحساناً من قبل المنظمات الدولية ووكالات الإعلام العالمية المختلفة.

" أما داخل المخيمات، فعلى عكس العديد من الدول الأخرى التي تدير فيها " المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" المخيمات، تبقى إدارتها الحصرية للمخيمات من صلاحيات " المديرية العامة لإدارة الهجرة " فتحقق هذه الأخيرة سيادة الدولة التركية على أراضيها " [1]

بحيث تحتفظ المديرية بالقدر الأكبر من تنظيم حياة السوريين داخل المخيمات، وتعمد إلى توزيع المهمات على المؤسسات الرسمية والخاصة التركية لخدمة مجموع اللاجئين حيث أوكلت على سبيل الذكر لـ " منظمة الهلال الأحمر" التركية مسؤولية تأمين الخدمات الغذائية داخل المخيمات، فيما تعمل هذه الأخيرة وفق توجيهات المديرية وبحسب تعليماتها المباشرة ويعود قسم كبير من قدرة الدولة التركية على " الاستئثار" بإدارة المخيمات الموجودة فيها، إلى كمية الأموال الضخمة التي تنفقها على اللاجئين، خصوصاً إذا ما قورنت مليارات الدولارات هذه ببضعة ملايين تحصل عليها من المساعدات الأجنبية الموجهة للاهتمام باللاجئين فحتى شهر أواخر سنة 2015 م ، أنفقت تركيا حوالى 8 مليارات دولار على

[1] جو حمورة : " حدود الضيافة : الأوضاع القانونية والاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا " , نفس المرجع السابق

اللاجئين السوريين في أراضيها، بحسب ما أعلنه رئيس حكومتها حينها " أحمد داوود أوغلو" أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة، منهياً حديثه بالآتي :

((أن حدود تركيا ستبقى مفتوحة دائماً أمام الهاربين من الحروب والاضطهاد))

وتبقى حياة السوريين داخل المخيمات أكثر راحة بالمفاضلة مع الحياة خارجها فوزارة الصحة تقدم للاجئ خدمات صحية مجانية، وكذلك وزارة التربية كما أن العيش بداخل المخيمات يحمي اللاجئ من بعض الممارسات العنصرية التي قد يصادفها في المجتمع التركي إلا أن العدد الأكبر منهم يُفضل العيش خارجها، أكان في منازل خاصة أو عند أقاربهم على الأراضي التركية، أو في شقق صغيرة في ضواحي المدن التركية الكبرى, حسب تقديرات استقصائية فإن ما نسبته 89% من مجموع اللاجئين يقطنون خارج المخيمات في مقابل نسبة تصل إلى حدود 11% تتواجد داخلها كما هو مبين في الشكل رقم (3) الذي يوضح النسب التقريبية لقاطني مخيمات اللجوء من اللاجئين السوريين من عدمها وكما هو مبين أدناه :

مع الإشارة أنه في السنوات الأولى التي تلت تأزم الأوضاع في الأراضي السورية تم توزيع اللاجئين السوريين في تركيا على 13 معسكرا للاجئين كخطوة أولى نذكر منها كل من :

" مخيم أوفه، مخيم كلس، مخيم غادي عنتاب، مخيم قرمان مرعش، مخيم الاصلاحية، مخيم بخشين (1)، مخيم بخشين (2) , مخيم بيلاداغي (1) ، مخيم بيلاداغي (2) ، مخيم التتوز ، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي ، مخيم ادي يمان. " [1]

وهي منتشرة في منطقة جنوب تركيا وتختلف طبيعة كل مخيم حسب المنطقة الجغرافية أو الخدمات أو الرعاية الصحية والتعليمية المتوفرة فيه إضافة لنوعية اللاجئين في هذه المعسكرات البشرية، فمنها ما يقع في مناطق جبلية وأخرى تقع في مناطق صحراوية.

[1] ناصر الغزالي :**تقرير النازحون في سورية و اللاجئون السوريون في (لبنان, الأردن, تركيا, العراق, مصر)** , مرجع سابق , ص 44 .

وهنالك 3 مخيمات إضافية لكنها متواجدة داخل الأراضي السورية يمكن أن تعتبر في مناطق الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية (أطمة) و(قاح) الحدوديتان .

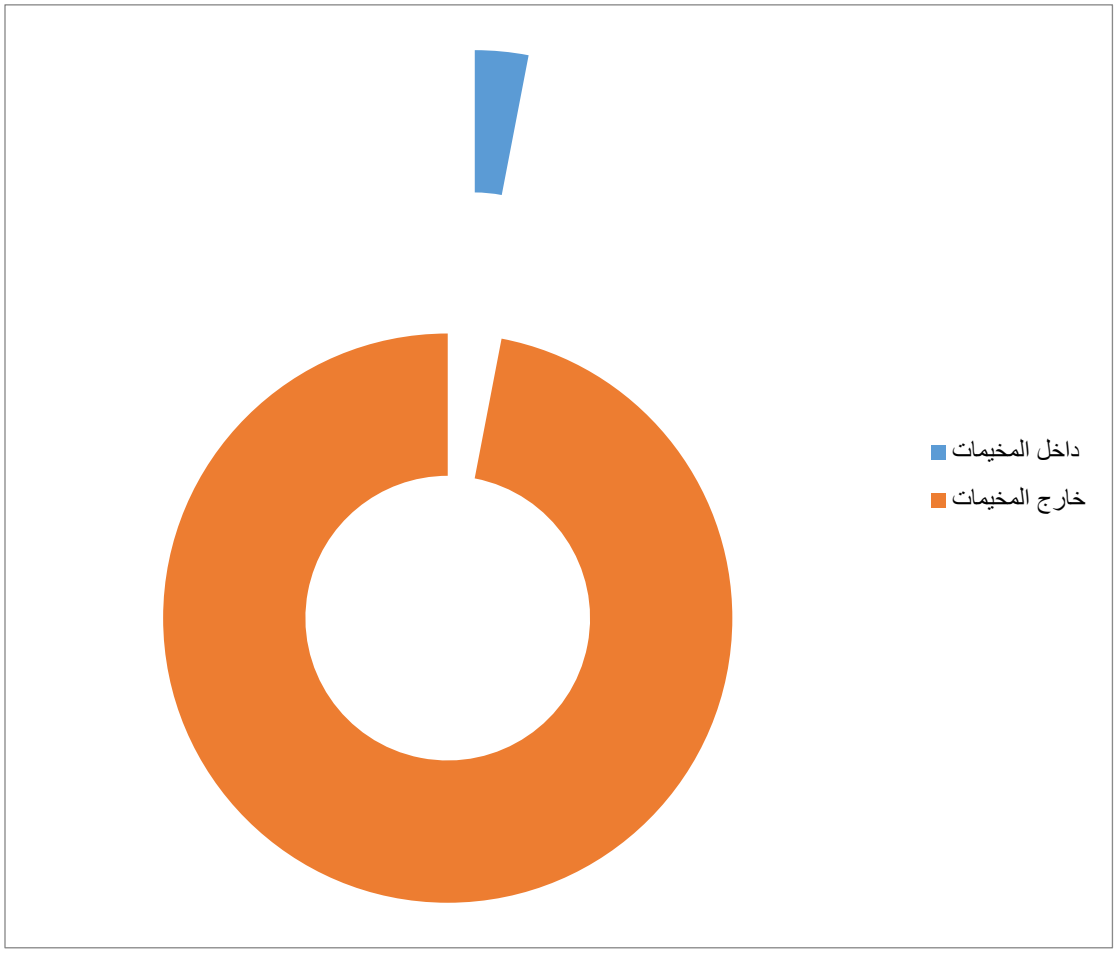

الشكل رقم (3) : نسبة تواجد اللاجئين السوريين داخل مخيمات اللجوء من عدمها .

بين عامي : 2011 – 2018 م

أسباب تفضيل اللاجئ السوري العيش خارج المخيمات :

يمكن إرجاع تفضيل اللاجئين السوريين العيش خارج المخيمات إلى خمسة أسباب رئيسة عددها ((مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية)) وهي كالتالي :

أن الكثير منهم لا يستطيعون التأقلم مع حياة المخيمات وآخرون دخلوا تركيا بطريقة غير شرعية ولا يريدون أن يتم تسجيل أسمائهم وغيرهم من الأثرياء الذين يفضلون العيش على عاتقهم وبظروف أفضل بالإضافة إلى الازدحام في المخيمات والانتظار الطويل أمامها أحيانا لخلو أماكن لهم كما بسبب وجود أوصال قربى بين الكثير من الأتراك والسوريين فيفضل هؤلاء العيش عند أقاربهم أو في الأمكنة التي ينصحهم بها أقاربهم في تركيا .

غير أن حياة السوريين خارج المخيمات لا تخلو من تقديم المساعدات الحكومية لهم وإن كانت تلك المساعدات مشروطة بأن يسجلوا أسماءهم في إدارات الدولة أو عند المنظمات المعنية إلا أن التقديمات لساكني المخيمات تبقى أكبر وأشمل من تلك المقدمة للساكنين خارجها وتشمل المساعدات الغذائية والتعليمية والطبية وغيرها.

ثالثا – اللاجئ السوري و قطاعات العمل :

إحاطة النظر على مجموع اللاجئين السوريين و قطاعات العمل في تركيا سنجد بأن تركيا الرسمية قد صادقت على مضامين قانون جديد مع بداية سنة 2016 م يخص تصاريح العمل للاجئين ولكن يجب أن تتضح مزيد من التفاصيل عن تطبيق وتفعيل هذه القوانين حيث الملاحظ بأن :

" القطاعات الأكثر تأثرًا هي قطاعات الأعمال الشاقة والأعمال منخفضة المهارات والمنطقة الأكثر تأثرًا هي محافظات جنوب تركيا الخمسة حيث يقيم معظم اللاجئين السوريين من خلال مقارنة العاملين السوريين بنظرائهم من العاملين الأتراك يتضح أن أجور السوريين منخفضة ولهذا يرى أصحاب العمل منفعة كبيرة في تعيينهم بدلًا من المواطنين المحليين " [1]

[1] محمد الدجين : **" قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون "** **(دراسة مسحية)** , مرجع سابق

وفقا لدراسة قدمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (unhcr) في نحو (10) مدن تركية فإن النتائج ظهرت على النحو الآتي :

يمكن تصنيف اللاجئين السوريين في تركيا إلى (5) مجموعات متباينة تشمل الآتي ذكره:

- قطاع رواد الأعمال.
- قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة .
- قطاع المهنيين.
- قطاع المزارعين.
- العاطلين عن العمل .

بحيث تتواجد النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة في قطاع النسيج باعتباره القطاع الأكثر استيعابا للعمالة غير الرسمية في سوق العمل التركي .

في حين حل قطاع الانشاءات و الصناعة في المرتبتين الثانية والثالثة تواليا من حيث شاغليه من مجموع العمالة السورية اللاجئة في تركيا كما هو موضح في الشكل رقم (4) أدناه :

حيث تشير بيانات قدمها معهد الاحصاء التركي أن عدد من المدن تناقصت فيها معدلات البطالة مثل محافظات غازي عنتاب و كيليس و أديامان بعد العام 2013 م مقارنة بمعدلات البطالة الكلية و العامة في تركيا مع تحسن ملموس لمؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه المدن بحيث :

" أن قدوم عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين الذين نقلوا رؤوس أموالهم إلى تركيا شكل عاملا هاما في استحداث العديد من فرص العمل للسكان المحليين وأسهم في تنمية هذه المدن " [1]

فيما يرتبط بالقطاع غير الرسمي في سوق العمل التركي فإنه يشكل ما يقارب من نسبة (45%) من واقع عمل الاقتصاد التركي حيث نجد بأن العمالة السورية اللاجئة تمتهن ضمن أكثرية مهن هذا القطاع الغير رسمي في تركيا .

[1] محمد العبد الله : **واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا**. مرجع سابق , ص 19.

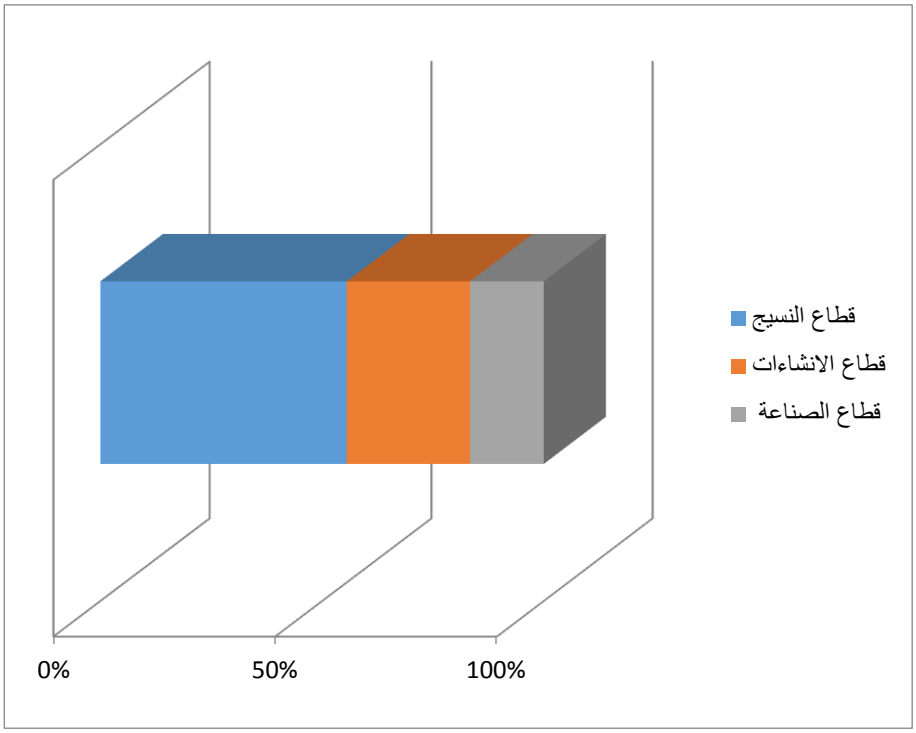

الشكل رقم (4) : قطاعات العمل الأكثر استيعابا لليد العاملة السورية اللاجئة في سوق العمل التركي بين سنتي 2011 و 2018 م .

رابعا – ما ارتبط بالمساعدات الطبية :

من ناحية أخرى، تبدو المعونات الطبية أفضل حالاً من تلك التعليمية فلكل سوري مسجّل بطريقة قانونية في تركيا الحق بأن يُعالج مجاناً في المستشفيات الحكومية، فيما يبقى عليه دفع بعض من قيمة الأدوية التي يحتاجها وتسري هذه السياسة الطبية على السوريين المقيمين في المخيمات كما على أولئك المقيمين خارجها، على الرغم من أن هذه المعونات تكلّف الدولة التركية الكثير من الأموال، والتي تحرص في الوقت عينه، على استخدام المساعدات الخارجية القادمة إليها في القطاع الطبي بشكل أساسي .

" كذلك الأمر سمحت الدولة التركية بإنشاء عيادات ومراكز صحية صغيرة خاصة للسوريين قرب الحدود لكن وزارة الصحة اشترطت أن يكون من بين طاقمها الطبي أحد حملة الجنسية التركية، كما تقديم تقارير شهرية عن أعداد الذين حصلوا على رعايتها وتخدم هذه المراكز السوريين القادمين مباشرة من

الأراضي السورية والذين يسكنون قرب الحدود، كما المقاتلين المصابين الوافدين للمعالجة والراحة "[1].

أيضا تشجع تركيا تعزيز المساعدات الطبية للسوريين، ومنها المساعدات النفسية التي يحتاجها المتأثرون من جراء الحرب غير أن هذا النوع من العلاج يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة، كما لمتابعة دائمة و مستمرة، لهذا تتكل تركيا على مساعدات أجنبية تقدمها بعض المنظمات الدولية لتأمين أطباء نفسيين لمتضرري اللاجئين من السوريين ومنها خصوصاً، "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" التي أمّنت خلال سنة 2014 م تمويلاً لعمل قرابة 200 طبيباً نفسياً مختصا في هذا الإطار .

ومن بين جملة التداعيات المترتبة عن ذلك نذكر ما يلي :

أن منح الحق في الملاجئ مهما كانت الاسباب يتبعه بالأساس عبء كبير على الدولة المضيفة ، وهو ما يستدعي تحمل الدول مساعدة بعضها البعض في حالات الضرورة في استيعاب الوضع وتقاسم التكاليف الاقتصادية لذلك .

وقد كانت لتركيا جراء اتباع سياسات معينة في استقبال اللاجئين و تجاه الازمة السورية ، اثر كبير في جذبها بشكل ملحوظ لكميات كبيرة من اللاجئين السوريين، حيث تشير الاحصائيات التي ذكرت سابقا ، الى تضاعف اعداد اللاجئين في كل سنة تمضي، من 800.000 سنة 2011 الى اكثر من 3.000.000 في 2018، وهي اعداد تختلف بشكل كبير عن الاعداد التي استقبلتها دول مجاورة لسوريا.

ومما لاشك فيه ان فتح المخيمات لتوفير الامن و الخدمات الصحية و التعليمة له تكاليف باهظة مع تواجد هذا العدد الهائل من اللاجئين ، هذا عدا مبادرات اخرى مثل منح معونات للعائلات تشمل مرتبات شهرية للإنفاق المعاشي و مرتبات تصرف للبطالين كإعانات.

وهو ما دعاها للضغط على الهيئات الدولية و الدول الاوروبية خصوصا، من اجل تحصيل مساعدات مالية لتدعم بها نفسها و تساعد على احتواء اللاجئين، وذلك باستخدام ورقة اللاجئين سياسيا كما سبقوا ان شرحت في تداعيات سياسية .

[1] جو حمورة : **" حدود الضيافة : الأوضاع القانونية والاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا "** , مرجع سابق .

كما ان تركيا تحملت لوحدها في بداية الهجرة نحو تركيا من مصاريفها على اللاجئين حوالي 250 مليون دولار ، دون مساعدات دولية [1] ، وفي 2015 صرح وزير الاقتصاد التركي نهاد ريكجي بان تركيا تصرف حوالي 7 مليار دولار على تواجد 2.2 مليون لاجئ سوري على اراضيها[2] ، وهو ما ادى بها للضغط على عديد مجتمع الدولي من ضمنها دول اوروبا كما اسلفنا الذكر مما اسفر عن الاستفادة التركية من مساعدات تقدر بحوالي 6 مليار دولار لفائدة مشاريع يستفيد منها لاجئون سوريون في تركيا ، وهو ما نفته تركيا بقولها انها استلمت فقط مليار و 850 الف يورو فقط[3]

من الآثار الاجتماعية التي تترتب على الهجرة الكبيرة من منطقة مجاورة هو استقبال إحدى المدن أو بعضها لضعف عدد سكانها من الناس، وهذا يرجع لعوامل جغرافيا وتسهيلات سياسية في بعض الاحيان وتقارب عقائدي واثني ربما في بعض الاحيان وهو ما قد ينجر عنه نوع من المنافسة في شتى المجالات الحياة العامة سواء العمل او التزود بالمواد ..،فالعمل مثلا يشهد نقص في الطلب عن اليد العاملة لكثرتها و ينجر عنها انخفاض في أجور العمال، والمواد المطلوبة في السوق تزيد مما يترتب عليها تضاعف سعرها ، كذلك انتشار بعض المظاهر الجديدة والعادات الدخيلة على المجتمع المضيف مما يخلق نوع من التوتر، كذلك عدم معرفة المهاجرين لسلوكيات المنطقة و طبائعهم قد يسبب تشابك و عدم قبول لضيوف، وهذا قد يترجم الى عنف في بعض الاحيان فانتشار العنف والجريمة في الوسط التركي، نتيجة الاوضاع القاسية وتداعيا اوضاع اللاجئ من حالة بلادهم و مآلها و حالهم و مستقبلها، فسرقة نتيجة عوزهم، والمخدرات لفراغهم واحباطهم ، من الامور التي لها الحظ الاوفر للانتشار في هذا الجو المحبط و المعوز[4]

---

[1] قندور نعيمة و طير محمد لزهر : مرجع سابق . ص 91

[2] موقع ترك برس : **وزير الاقتصاد التركي : تكاليف اللاجئين السوريين تجاوزت 7 مليار دولار** . 12 ماي 2018 ، www.turkpress.co/node/13424

[3] موقع مهاجر نيوز : **حصيلة سنتين من الافاقية التركية مع الاتحاد الاوروبي** ، 12 ماي 2018 ، goo.gl/NhHcWo

[4] **المرجع نفسه** . ص 93

في موقع "يورونيوز" كتب عن بلدة حدودية (الريحانة) و التي تضررت من الحرب السورية بسبب تضاعف عدد المهاجرين اليها حيث شهدت اقبال اكثر من 2 مليون لاجئ وبطبيعة احتياجهم فهم يقبلون العمل في اي مجال باي أجر كان ، مما يخلق منافسة للأتراك سكان المنطقة في عملهم ، كما توقفت تجارة الحدود في كلا الجانبين ، و التي كان عدد من أبناء المنطقة يعتمدون عليها في كسبهم ، وهذا بطبيعة الحال ما يسبب توترا أكبر.[1]

ما يمكن استخلاصه هو أن قضية اللجوء السوري نحو الأراضي التركية أفرزت عدة آثار و نواتج مست بشكل مباشر مختلف القطاعات الحياتية على اختلاف طبيعتها, حيث شكل التوافد المتزايد لجماعات اللاجئين القادمين من الأراضي السورية نقطة جدل واسعة في ما إذا كانت تركيا قد استفادت من تواجد اللاجئ السوري على أقاليمها أو شكل هذا الأخير عبء خصوصا ما تعلق و ارتبط بمخيمات اللجوء بالإضافة إلى سبل دمج اللاجئين ضمن قطاعات التعليم والعمل وغيرها من الميادين المتطلب منح حقوقها للاجئ تماشيا والاعتبارات الانسانية المنضوية في أعراف القوانين الدولية المرتبطة بهذا الشأن .

[1] موقع يورونيوز،**اللاجئون السوريون و اثرهم في السياسة تركية** . 17 افريل 2018 ، arabic.euronws.com

خلاصة الفصل :

لقد كان للمجتمع الدولي اثر كبير في تغيرات السياسة تركية تجاه الازمة سورية فبعد ان كانت تركيا تحاول القيادة و تسيير الازمة ، تم ازاحتها من قبل اقوى دول المنطقة بتدخلها في المعادلة ، فروسيا بتدخل العسكري و امريكا بالتدخل السياسي و احيانا عسكريا خلقت ضغوطا على تركيا و توجهها السياسي مع الازمة ، مما دفعها الى تغيير حالها السياسي تجاه الازمة عدة مرات، وكان اخر تحول لها له اثر على تدفق اللاجئين السوريين حين قررت تركيا بإغلاق معابر حدودية مع سوريا، وعدم سماح باختراقها الا عبر منافذ رسمية ، فبحسب " هيومن رايتس ووتش " يقوم حرس الحدود بإطلاق النار على المحاولين اختراق الحدود من غير المعابر المخصصة لذلك[1]، و ذلك لاستدراك توسع الكردي في شريط الحدودي الشمالي لسوريا و الانشغال بقضايا مكافحة الارهاب .

ولقد كشفت احصائيات انتشار و توزع و كذا استقبال اللاجئين من طرف الدول في العالم ، بان تركيا هي اكبر مضيف لهذه الفئة من السوريين ، و تركيا رغم اتباعها نظرات سياسية متعددة تجاه الازمة الا ان مواقفها التي تحسب على السياسة الداخلية للبلاد كانت تخدم اللاجئين من تسهيلات و تكفل بجميع المتطلبات ، رغم معاناة اللاجئين من بعض أهم الاشياء الاساسية من العمل و السكن و الاقامة ، التي تقف عائقا امامهم القوانين الداخلية للحصول عليها [2]

[1] موقع هيومن رايتس ووتش : **تركيا / سوريا : حرس الحدود يطلقون النار على السوريين الهاربين و يصدوهم .**

[2] د. عبد الله حمادة : **مرجع سابق**

الخاتمة :

تناول البحث مجموعة التفاعلات التي كانت نتاج للأزمة السورية بين كل من تركيا وسوريا والتي بدورها كان لها أثر على صناع القرار و في ذات الحين كان لها الأثر على الشعب السوري و اللاجئين خصوصا.

وبناء على طبيعة المرتكزات على دراسة السياسة التركية تجاه اللاجئين فقد كانت بداية الدراسة توضح المفهوم الشامل لهذا المصطلح و ما يشمله من متغيرات مثال بداية ظهوره و استعمالاته وجملة القوانين الدولية التي تعرفه وطبيعة الخصوصية التركية تجاه هذه الكلمة وما هو مستدرج ضمنها من اتفاقيات وبروتوكولات حيث تدرجت الدراسة إلى خلفية العلاقات السورية التركية وتحولاتها عبر مختلف المراحل الزمنية المتعاقبة, خصوصا بعد فترة الحربة الباردة و ما نتج عنه إذ أن طبيعة العلاقات التركية السورية غالبا ما كانت تعاني حالة التوتر والتنافر و ذلك لأسباب إذا اعتبرنا أنها الرئيسية في انبثاق التباعد بين الدولتين لعل من أهمها مشكلات المياه و الأكراد و اقليم " إسكندرونة " و ليخف هذا التنافر في أعقاب توقيع اتفاق " أضنة " الذي ترتب على خلفيات كادت تؤدي إلى التصادم العسكري المباشر.

عاشت كل من تركيا وسوريا مرحلة من الانتعاش الاقتصادي من خلال حالة التقارب الذي شهدته كل من سوريا وتركيا على جميع الأصعدة و الذي توج بالتوقيع على انشاء منطقة تبادل تجاري حر والغاء التأشيرات بين البلدين من هنا زاد معدل التعاملات التجارية وتدفقت الأموال نتيجة التبادلات الحرة بين الجارتين تركيا و سورية .

غير أن حالة التقارب لم تستمر طويلا في ضوء افرازات جملة من الاضطرابات التي شهدها المحيط السوري ضمن ما يعرف بعدوى الثورات العربية الأمر الذي انعكس على تركيا و جعلها في مواجهة تحديات و أهداف و كذا مجموعة تداخلات كان لها الأثر على طبيعة ورؤى السياسة التركية نحو سوريا خصوصا و نحو المنطقة بالقدر الأوسع و الأشمل.

وهو ما أدى إلى التغير في الموقف التركي ضمن ما يسمى بمراحل السياسة التركية حيال الأزمة السورية وهو ما انعكس على جوهر البحث الرئيس من حيث توجه اللاجئين السوريين إلى تركيا وطبيعة السياسة التركية حيال هذه الأوضاع الجديدة

لقد كان للاجئين السوريين الأثر الكبير في العديد من القرارات التركيا تجاه الوضع بحيث استخدمت تركيا ورقة اللاجئين في العديد من المرات من أجل تحقيق مكاسب سياسية محددة في علاقاتها المباشرة مع الاتحاد الأوروبي و لكن رغم ذلك يبقى اللاجئ السوري في مواجهة عدد من المعيقات و المشكلات داخل الدول المضيفة متل تركيا قد نذكر من بينها : صعوبة الاندماج في المجتمعات التركية و نقص فرص العمل و الإسكان والإقامة , غير أن الأمر المحفز والذي قد تقدم عليه القيادة التركية كما صرح الرئيس التركي هو منح الجنسية لجماعات اللجوء بغية تسهيل اجراءات إدماجهم في المجتمع المضيف في المقام الأول وكذا الاستفادة من الكفاءات و الإطارات الوافدة كالأطباء و المختصين و المهندسين ... وغيرها.

من هنا تظهر سياسة تركيا الافتتاحية تجاه اللاجئين السوريين بكل أوجهها رغم وجود معيقات عديدة مثل : حاجز اللغة و الاختلاف الثقافي, إلا أن تركيا السياسية ضمن ما يصطلح عليه بحزمة الاصلاحات لكل مشكل يطفو على السطح من مشكلات اللاجئين تسعى لعلاج واستدراك تلك المشكلات سواء بصورة ووتيرة سريعتين أو على نحو أقل وأبطئ تماشيا مع السياسة التركية و مجموعات اللجوء في هذا الشأن .

قائمة المصادر و المراجع

القران الكريم

- سورة (التوبة) , الآية (5).

الكتب باللغة العربية

- معجم المعاني الجامع , معجم عربي عربى المأخوذ من الموقع الآتي : www.almaany.com/ar/dict/ar تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/02/27 (18:55) .
- إبراهيم أحمدي وهيب : **القانون الدولي الخاص , المواطن, و مركز الاجانب** . القاهرة : دار النهضة , 2012 م .
- أحمد داود أوغلو . **العمق الاستراتيجي – موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية -** . ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل . لبنان- الدار العربية للعوم ناشرون . ط 1 .2010 .
- أحمد سي علي : **حماية الأشخاص و الأموال في القانون الدولي الإنساني** . دار الأكاديمية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010 م , ص 220
- جلال عبد الله معوض **: صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية- التركية ،** بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 .
- سامي كليب : **الاسد بين الرحيل و التدمير الممنهج , الحرب السورية بالوثائق السرية** , لبنان : دار الفارابي , ط 5 , 2016 م .
- عربي لادمي محمد : **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا و القضية الفلسطينية 1990-2010 م** . المركز الديمقراطي العربي للدراسات و السياسية و الاقتصادية - برلين. المانيا – 2017 م .
- فيصل شطناوي : **حقوق الانسان و القانون الدولي الانساني** . عمان : دار و مكتبة الحامد للطباعة و النشر , الطبعة الثالثة , 2001 م .
- وليد رضوان : **العلاقات العربية التركية ،** بيروت : شركة المطبوعات لتوزيع و نشر ، 2006 م .

المذكرات و الرسائل العلمية

- العيداني آسيا ، مقري نادية : **حماية اللاجئين في إطار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين** , جامعة بجاية : قسم القانون العام (تخصص القانون الدولي الانساني و حقوق الانسان), 2017/2016 م .
- أحمد العجلان : **دراسة حول الثورة سورية أسباب و نتائج** ، ألمانيا : جامعة مونستر معهد العلوم سياسية ،PDF سبتمبر 2016 ، goo.gl/cmGjtW
- حسين عبد المطلب الاسرج : **مأساة اللاجئين السوريين** ، باحث اقتصادي و مدير ادارة بوزارة التجارة و الصناعة المصرية .
- ربى حكمت و جنيفر ميكيل : **أكثر من مجرد أرقام – نظرة عامة اقليمية : الاستدابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الازمة السورية** ، صندوق الامم المتحدة للسكان ، 2016 www.unfpa.org .
- زهيرة بوراس- مروة جغبلو : **تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوربي** , مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (تخصص دراسات استراتيجية) , جامعة العربي التبسي : قسم العلوم السياسية , 2016/2015 م .
- سعيد الحاج : **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا** .pdf مركز إدراك للدراسات و الاستشارات , 2016 , goo.gl/UySkBb
- سعيد سالم جويلي : **الطبيعة القانونية الخاصة للاتفاقيات الدولية في القانون الدولي الانساني**, بحث منشور في مجلة القانون الدولي الانساني , لبنان (بيروت) : جامعة بيروت , منشورات الحلبي الحقوقية .2005 م .
- سمير عطية : **الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الجديد و تداعيات الصراع العالمي على المنطقة (المؤتمر الاقليمي)** , أوراق بحثية مقدمة من المشاركين في المؤتمر , لبنان : مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية . 2016 م .
- سنان طالب عبد الشهيد : **حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الانساني** . جامعة الكوفة : كلية القانون .
- عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي : **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون** . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا (قسم العدالة الجنائية) , رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية , 2007 م .

- عقبة خضراوي : **الحماية الدولية للاجئين** ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق) ، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 م.
- علي حسين باكير : **الثورة السورية في المعادلة الايرانية- التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة** ، الدوحة ، مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 م .
- فنور نعيمة و طير محمد لزهر : **البعد الامني في السياسة الخارجية التركية اتجاه الازمة السورية** ، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة ، 2014/2013 م .
- محمد الدجين : **قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون (دراسة مسحية)** , مركز برق للاستشارات و الدراسات المستقبلية , 2018 م المأخوذ من الموقع الالكتروني الآتي : http://cutt.us/X567B (تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/5/05 م) .
- محمد العبد الله : **واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا**. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية, 2017 م .
- محمود خليل يوسف القدرة : **تطور العلاقات السياسية التركية –السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية – 2007 -2012 م** ، رسالة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الانسانية جامعة الازهر بغزة ، 25 جويلية 2013 م .
- محي الدين محمدي قاسم : **التزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ** , دراسة مقارنة في التشريعات الدولية والاقليمية , جامعة نايف للعلوم الأمنية , 2006 م .
- منال شربول : **التداعيات الاقليمية و الدولية لمشكلة اللاجئين في ضل تطور النزاع السوري** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة الجلفة , 2017 م .
- ناصر الغزالي : **تقرير النازحون في سورية و اللاجئون السوريون في (لبنان, الأردن, تركيا, العراق, مصر)** ,مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية , 2012 م .
- وليد خالد الربيع :**اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي و القانون الدولي دراسة مقارنة**, جامعة الكويت : كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية .
- ياسمين أيمن محمد عبد **الله : " السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " : دراسة حالة اللاجئين السوريين** , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و

الاقتصادية والسياسية, 2016 م المأخوذ من الرابط الالكتروني التالي:

http://cutt.us/sJh94 تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2018/5/11 م .

المقالات في الدوريات و المجلات العلمية المحكمة

- صلاح الدين طلب فرج : **حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي** . مجلة الجامعة الإسلامية . 17 , ع 1 , 2009 م .

المقالات في المواقع الالكترونية

- أمنية مراد : **الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي الانساني** , الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية المأخوذ من الموقع الآتي : http://democraticac.de/?p=45114 .
- حليمة غوكتشة : **مراحل تطور السياسة التركية حيال سوريا** ، موقع ترك برس ، 7 افريل 2018، www.turkpress.co/node/47569
- سامية السيد : **في تركيا .. يتحول اللاجئون الى مستثمرين** . موقع تركيا بوست , 13 أفريل 2018 www.turkyepost.com .
- شمس العياري : **أزمة اللاجئين .لماذا تربح تركيا و يخسر لبنان و الاردن؟** موقع اكاديمية 13 , dw أفريل 2018 م http://p.dw.com/p/1HFOu .
- عادل العايد : **" المدارس السورية في تركيا: أزمة مجتمع اللاجئين".** موقع جريدة المدن ،15 ماي 2018 م ، goo.gl/i8MoNX .
- عدنان عبد الرزاق : **سوريون استثماراتنا في تركيا تفوق 5 مليارات دولار** , موقع العربي الجديد, 18 أفريل 2018 www.alaraby.co.uk/economy/arabeconomyم
- مصطفى حامد أوغلو : **تركيا .... و اللاجئين السوريين** , ترك برس, 2018 م .
- موقع الجزيرة : **اتفاق أضنة التركي السوري .. بروتوكول أمني حمال أوجه** ، 16 ماي 2018 م goo.gl/dnwPsG .
- موقع الحياة : **رأس المال السوري يحتل المرتبة الاولى في الاستثمار في تركيا**, 17 أفريل 2018 م, www.alhyat.com

- موقع العالم : **تركيا تستخدم اللاجئين السوريين لتهديد أوروبا** ، 14 ماي 2018 م goo.gl/wJd8ak .
- موقع أورينت نت : **" هل تفتح تركيا حدودها امام اللاجئين للهجرة الى أوروبا؟ "** ، 14 ماي 2018 م, goo.gl/jPJYtd .
- موقع آكاي للانباء : **التبادل التجاري بين سورية و تركيا تجاوز مستواه قبل الحرب** , 11 ماي 2018 م adnki.net/AKI/?p=10847 .
- موقع ترك برس : **وزير الاقتصاد التركي : تكاليف اللاجئين السوريين تجاوزت 7 مليارات دولار** ، 12ماي 2018 م www.turkpress.co/node/13424 .
- موقع تركيا بالعربي : **مسؤول تركي : إقامة دائمة لجميع اللاجئين السوريين في تركيا** . 14 ماي 2018 م goo.gl/RbpUMR .
- موقع روسيا اليوم : **ما هو الدور التركي في ارتفاع وتيرة هجرة السوريين و كيف سهل وصولهم لأوروبا**, 5 أفريل 2018 م , goo.gl/eUJB5K .
- موقع هيومن رايتس ووتش : **تركيا / سوريا : حرس الحدود يطلقون النار على السوريين الهاربين و يصدوهم**, 5 أفريل 2018 م goo.gl/3afAfj .
- موقع يورونيوز: **اللاجئون السوريون و اثرهم في السياسة تركية** . 17 أفريل 2018 ، arabic.euronws.com
- هوشنك أوسي: **نظام الأسد و حزب العمال الكردستاني .. علاقات متلونة عبر التاريخ ..إلى أين تتجه !؟**, شبكة الشام 11 مارس 2018 م : https://goo.gl/AwtYCJ .
- ياسمين السورية ، **نص " اتفاق أضنة " بين سوريا و تركيا مع ملاحقه السرية** ، حساب في موقع بلوجر ، goo.gl/CDZ5xp .
- ياسين RFS : **أردوغان سنمنح لاجئين سوريين الجنسية التركية** , موقع المكتب الاعلامي لقوى الثورة ،10 ماي 2018 م goo.gl/TTBKuD.

قائمة الملاحق

نص المادة (2) من اتفاقية سنة 1951 م : التزامات عامة

علي كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصا، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته، وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة علي النظام العام .

نص المادة (13) من اتفاقية سنة 1951 م : ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة

تمنح الدول المتعاقدة كل لاجئ أفضل معاملة ممكنة، لا تكون في أي حال أدني رعاية من تلك الممنوحة، في نفس الظروف، للأجانب عامة، في ما يتعلق باحتياز الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق الأخرى المرتبطة بها، وبالإيجار وغيره من العقود المتصلة بملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة.

القرار رقم 319 (د – 4) المؤرخ في 3 ديسمبر 1949 م :

المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (Office of the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR)) هو أحد أجهزة الأمم المتحدة تأسس بموجب قرار الجمعية العامة رقم 319(4) للعام 1949و تتخذ من جنيف مقرا له. وتعتبر المفوضية الجسم الدولي الأساسي المفوّض بتوفير الحماية للاجئين في كافة أرجاء العالم. تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1954 .

تهدف المنظمة إلى توفير الحماية الدولية للاجئين و إيجاد الحلول الدائمة لقضاياهم. بحسب الفقرة السابعة من ميثاق المفوضية للعام 1950، لا يملك مكتب المفوضية التفويض بتوفير الحماية للاجئين الذين يتلقون حماية أو مساعدات من منظمات أو هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واصلت منظمة الأمم المتحدة جهودها من أجل توفير الحماية والمساعدة إلى ما يزيد على مليون لاجئ أوروبي، فأنشأت في عام 1947 المكتب

الدولي للاجئين، ثم أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 319 (د-4) المؤرخ في 3 كانون الأول/ديسمبر 1949، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، واعتمدت النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 كملحق لقرارها رقم 428(د-5) والتي باشرت عملها فعليا في الأول من كانون الثاني/يناير1951.

القرار رقم 428 (د – 5) للأمم المتحدة لسنة 1950 م :

الفصل الأول : أحكام عامة

يتولى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تحت سلطة الجمعية العامة، مهمة تأمين حماية دولية، تحت رعاية الأمم المتحدة، للاجئين الذين تشملهم أحكام هذا النظام الأساسي، ومهمة التماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدته الحكومات، وكذلك الهيئات الخاصة إذا وافقت علي ذلك الحكومات المعنية، علي تسهيل إعادة هؤلاء اللاجئين إلي أوطانهم بمحض اختيارهم أو استيعابهم في مجتمعات وطنية جديدة.

وعلي المفوض السامي في اضطلاعه بمهامه، وبوجه أخص عند بروز مصاعب، لا سيما فيما يتعلق بأية اعتراضات تتصل بالوضع الدولي لهؤلاء الأشخاص، أن يطلب رأي اللجنة الاستشارية لشؤون اللاجئين إذا تم إنشاؤها.

الفصل الثاني: وظائف المفوض السامي

. تشمل ولاية المفوض السامي:

ألف- 1. أي شخص اعتبر لاجئا بمقتضى الترتيبين المؤرخين في 12 أيار/مايو 1926 و 30 حزيران/يونيه 1928، أو بمقتضى الاتفاقيتين المؤرختين في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933 و 10 شباط/فبراير 1938، أو بمقتضى البروتوكول المؤرخ في 14 أيلول/سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين.

2. أي شخص يوجد، نتيجة لأحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أو لدواع أخري غير راحته الشخصية، أن يستظل بحماية هذا البلد أو أي شخص يكون بلا جنسية ويوجد

خارج بلد إقامته المعتادة السابق ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أو لدواع أخري غير راحته الشخصية، أن يعود إلي ذلك البلد.

ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بصدد الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذه الفقرة. يتوقف المفوض السامي عن ممارسة اختصاصه بالنسبة لأي شخص من أولئك الذين تتناولهم الفقرة ألف من هذه المادة، في الحالات التالية:

(أ) إذا عاد هذا الشخص من جديد، باختياره، إلي الاستظلال بحماية البلد الذي يحمل جنسيته، أو

(ب) إذا كان قد فقد جنسيته ولكنه عاد باختياره إلي اكتسابها مجددا، أو

(ج) إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية بلد جنسيته الجديدة، أو

(د) إذا عاد، باختياره، إلي الاستقرار مجددا في البلد الذي غادره أو الذي بقي خارجه بسبب خوفه من الاضطهاد، أو

(هـ) إذا لم يعد، بعد أن زالت الظروف التي اعترف به بسببها بصفة لاجئ، قادرا علي تقديم أية مبررات لمواصلته رفض طلب الاستظلال بحماية البلد الذي يحمل جنسيته غير دواعي راحته الشخصية، علما بأنه لا يجوز له التذرع بأسباب ذات طابع اقتصادي بحت، أو

(و) إذا كان شخصا عديم الجنسية ولم يعد، بعد أن زالت الظروف التي اعترف له من أجلها بصفة لاجئ وأصبح يستطيع العودة إلي بلد إقامته المعتاد السابق، قادرا علي تقديم أية مبررات لمواصلته رفض العودة إلي البلد المذكور غير دواعي راحته الشخصية.

باء- أي شخص آخر يكون، بسبب خوفه الراهن أو السابق، الذي له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية، موجودا خارج البلد الذي يحمل جنسيته، أو خارج بلد إقامته الاعتيادية السابق إذا كان عديم الجنسية، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يطلب الاستظلال بحماية حكومة البلد الذي يحمل جنسيته، أو أن يعود إلي بلد إقامته المعتادة السابق إذا كان عديم الجنسية.

الفصل الثالث: الشؤون التنظيمية والمالية

13. ينتخب المفوض السامي من قبل الجمعية العامة، بناء علي ترشيح من الأمين العام، ويقترح الأمين العام أحكام تعيين المفوض السامي وتوافق عليها الجمعية العامة. ويكون انتخاب المفوض السامي لمدة ثلاث سنوات، اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير 1951.

14. يعين المفوض السامي، للمدة ذاتها، مفوضا ساميا مساعدا من غير جنسيته.

قائمة الأشكال :

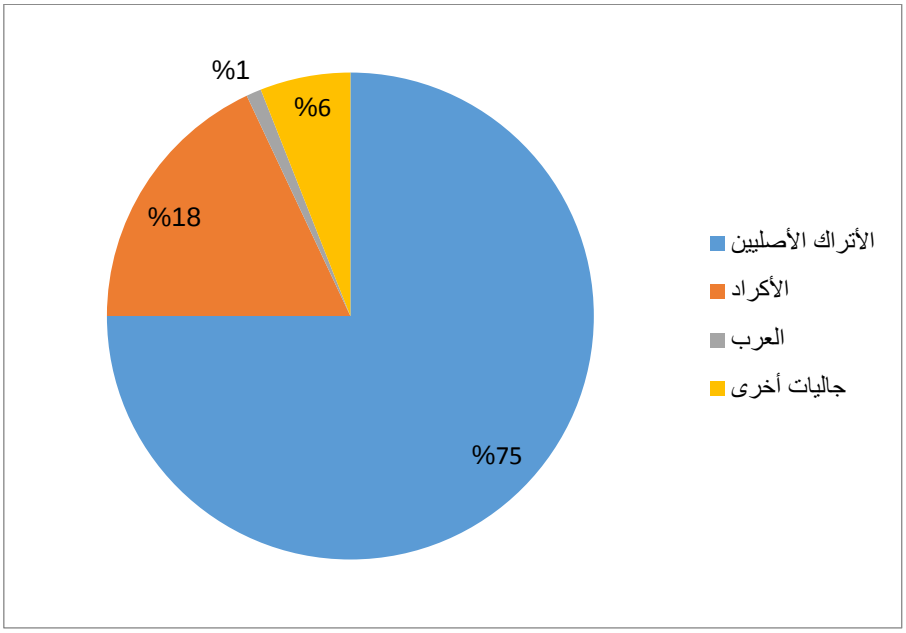

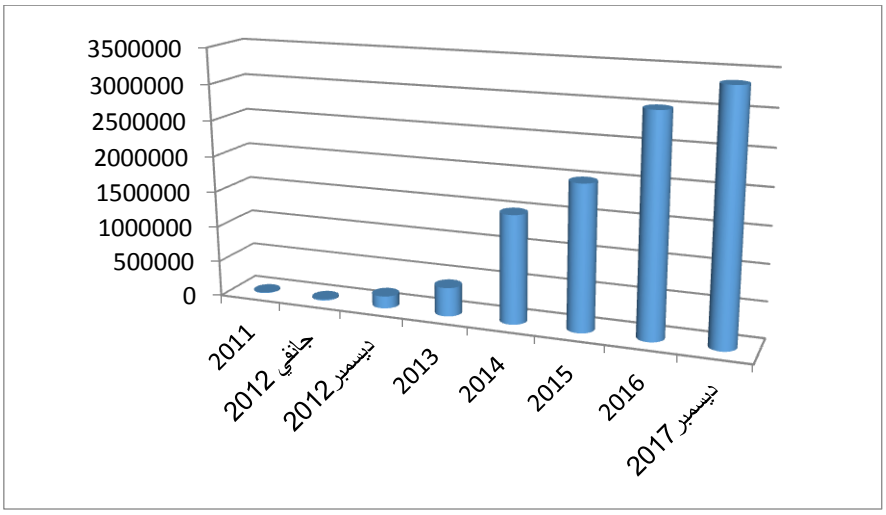

محمد الدجين : " قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا: اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون "(دراسة مسحية) .

الشكلين السابقين يمثلان نسبة و تقسيم سكان تركيا حسب أصول أولئك القاطنين ضمن مختلف الأقاليم التركية فيما يوضح الشكل الثاني مسار التزايد الذي شهدته جماعات اللجوء الوافدة على الأراضي التركية بين عامي 2011 و 2018 م .

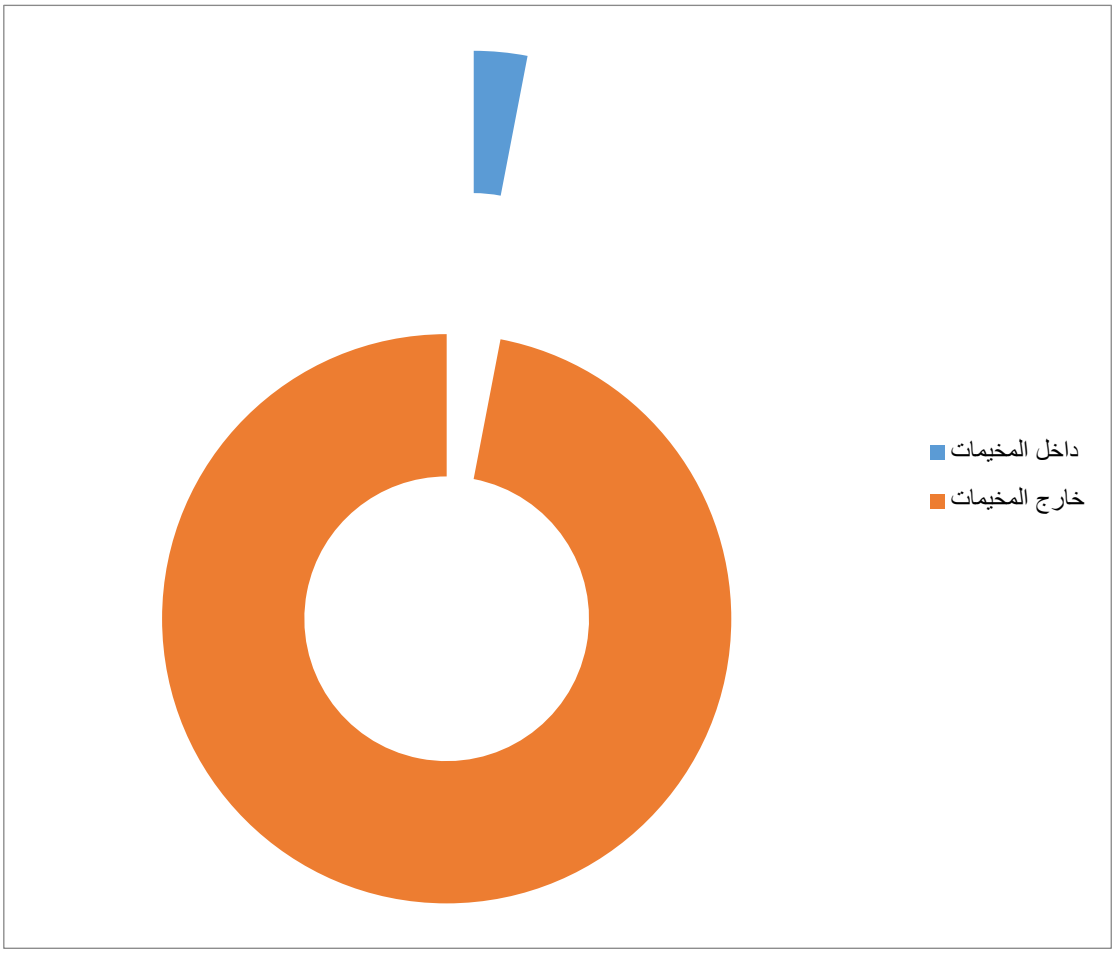

الشكل يمثل نسبة تواجد اللاجئين السوريين داخل مخيمات اللجوء و خارجها فوق الأراضي التركية بين سنتي 2011 و 2018 م أي زمن الأزمة في سوريا .

ملخص البحث و الدراسة :

كخلاصة لما تقدم من بحث و تحليل فإننا نجمل ملخص دراستنا هذه على النحو الآتي :

مع تأزم الأوضاع في سوريا و اندلاع الأزمة كان لقضية اللاجئين الحيز الأكبر لدى الدارسين والباحثين حيث كان لدول الجوار السوري نصيبها من خلال استقبال مجموعات اللجوء كل حسب ارتباطاته بالأزمة, غير أن ما ميز الوضع هو توجه أعداد هائلة من اللاجئين صوب الأراضي التركية وهو ما يرجعه الباحثون إلى حزمة السياسات التركية المنتهجة سواء تجاه الوضع في الداخل السوري أو تجاه المجموعات السورية الوافدة إليها .

وفي سياق دراسة طبيعة العلاقة بين كل من تركيا و سوريا يدفعنا إلى دراسة الأحداث ما قبل ومع بداية الأزمة منذ نشوئها و أسباب بدايتها ليتم معالجة حيثيات البحث في ما بعد .

و كذا جملة المبادئ التي تستند عليها السياسة التركية في ما تعلق بمجموع القرارات المتخذة تجاه الأوضاع في سوريا و تجاه اللاجئين السوريين و كذا مجموعة العوامل المؤثرة عليها .

وعليه فإن ما يمكن استنتاجه أمكن اجماله في عدد النقاط التالية :

1. أن الاتفاقيات المشاركة فيها تركيا مع الاتحاد الاوروبي سنة 1951 م و برتوكولها لسنة 1967 م ينص على عدم استقبال لاجئين من خارج الاتحاد الاوروبي ، و تركيا تجاوزت هذا (القيد الجغرافي) و استقبلت ملايين اللاجئين بصفة ضيوف ، كما قالت أنها تحاول التخفيف من معاناتهم ، حيث قامت تركيا بتوظيف أزمة اللاجئين في تحقيق مكاسب سياسية على حساب الاتحاد الاوروبي مثل إحياء مفاوضات انضمامها الى الاتحاد و دخول الاتراك الى أوروبا دون فيزا .

2. العلاقات السورية – التركية لم تكن متوترة لأول مرة، و إنما لها تاريخ حافل من الانقطاعات منذ الانتداب الفرنسي على سوريا، و تندرج مجموعة من الاسباب في سياق هذا التوتر أهمها قضية المياه و " الاسكندرونة " و الاكراد .

التقارب التركي– السوري لم يدم طويلا و الازمة السورية هي سبب اختلاف الطرفين، فتركيا تسعى لأن تكون فاعل اقليمي في المنطقة و الثانية تفضل حل الازمة وفق معطياتها ، ونتيجة لذلك تم قطع العلاقات حيث فتحت تركيا ابوابها لاحتضان الطرف المضاد للنظام السوري .

3. أن تركيا تحوي أكثر من ثلاث ملايين لاجئ سوري ، أي أكثر من أي دولة تحوي لاجئين سوريين في العالم أكانت عربية أو غير عربية، و يرجع ذلك للامتيازات ومحاولات السلطات التركية بإدماجهم ضمن المجتمع التركي و سوق العمل ، ولعل مبادرات تجنيس السوريين هي أحد الأوجه الدالة على ترحيب السلطات باللاجئين .

4. التغييرات الأخيرة في المواقف التركية تجاه النظام السوري و كذلك المجتمع الدولي بقبولهم بالنظام السوري الممثل في بشار الاسد كطرف للحل ، ما هو إلا إشارة على قرب انفراج الحال في سوريا من أزمة تجاوزت حاجز السبع سنوات .

5. أن السياسة التركية في تعاملها مع اللاجئين السوريين هي سبب استقطابهم و هذا لما تعمل عليه الدولة من تسهيلات بدأ من الدخول الى الدعم أثناء الاقامة .

6. تواصل الازمة السورية كل هذه الفترة من الزمن ، وحصدها لعديد الارواح البشرية و تدمير البنى التحتية لسوريا ، لهو دليل على ضعف ما يسمى بمجلس الامن ، في الحفاظ على السلم و الامن العالميين التي تعتبر مهمته الاساسية ، و أن هذه المنظمة عاجزة عن دورها الرئيس إذ هي لاتزال خاضعة لمجموعة من الدول الكبرى و لا تستطيع الوقوف ضد ضغوطاتهم على الصعيدين الدولي و الإقليمي .

7. بالرغم من توتر العلاقات و انقطاعها بين النظامين السوري و التركي ، إلا أن سياسة تركيا مع اللاجئين السوريين بقيت منفصلة عن علاقتها مع النظام، فقد كانت نقطة تجمع المعارضة السورية ، و مأوى للفارين من الحرب الاهلية .

Security Council in the maintenance of international peace and security which is its main mission. Its real tasks are if they are still subject to a group of major powers and can not stand against their international harassment

8. Despite the tension and disconnection between the Syrian and Turkish regimes, Turkey's policy with the Syrian refugees remained separate from its relationship with the regime. It was the focal point of the Syrian opposition and the refuge of those fleeing the civil war .

2. Syrian-Turkish relations were not tense for the first time, but they have a long history of interruptions since the French mandate on Syria, and fall into a group of reasons in the context of this tension, the most important water, Iskenderun and Kurds

3. The Turkish-Syrian rapprochement did not last long and the Syrian crisis is the reason for the difference between the two sides. Turkey is seeking to be a regional actor in the region and the second is to solve the crisis and its data. As a result, the relations were broken and Turkey opened its doors to embrace the anti-Syrian side.

4. Turkey has more than three million Syrian refugees, more than any country that contains Syrian refugees in the Arab or non-Arab world. This is due to the privileges and attempts of the Turkish authorities to integrate them into Turkish society and the labor market. On the authorities' welcome to the refugees

5. The recent changes in Turkish attitudes towards the Syrian regime and the state community as well as their acceptance of the Syrian regime represented in Bashar al-Assad as a party to the solution, is only a sign of the imminent breakthrough in Syria from a crisis that exceeded seven years

6. The Turkish policy in dealing with the Syrian refugees is the reason for their polarization, and this is why the state works on facilities that started from entering support during the stay.

7. The Syrian crisis continues all this period of time, and its appropriation of both human lives and the destruction of the infrastructure of Syria is evidence of the weakness of the so-called

الملخص باللغة الإنجليزية

A- As the situation in Syria worsened and the crisis broke out, the issue of refugees was the biggest issue among researchers and researchers. Syria's neighbouring countries had their share in receiving asylum groups according to their association with the crisis. However, what characterized the situation was the tendency of large numbers of refugees towards Turkish territory, The researchers refer it to the Turkish policy package adopted both towards the situation inside Syria and towards the Syrian groups that come to it.

B- In the context of studying the nature of the relationship between Turkey and Syria, we lead to the study of the events before and with the beginning of the crisis since its inception and the reasons for its beginning to be addressed in terms of research later.

C - the principles of the Turkish policy in relation to the total decisions taken towards the situation in Syria and towards the Syrian refugees and the range of factors affecting it.

1. Turkey and the European Union (EU) in 1951 and its 1967 Protocol do not accept refugees from outside the European Union. Turkey has exceeded this (geographical limitation), received millions of refugees as guests, and said that it is trying to alleviate their suffering. Turkey has put the refugee crisis in the way of political gains on the EU, such as reviving accession negotiations and Turkish entry into Europe without visas